

# كيف تحكم مصر



دكتور مصطفى النشارى

المكتب المصرى الحديث



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنِّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ  
وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ  
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



جميع حقوق الطبع والنسخ والنشر محفوظة

الطبعة الأولى ديسمبر ٢٠٠٣

الطبعة الثانية يناير ٢٠٠٥

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء  
منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو  
التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها  
إلا بموافقة المؤلف على ذلك كتابة ومقدمات

المكتبة المصرية الحديث

[www.almaktabalmasry.com](http://www.almaktabalmasry.com)

[info@almaktabalmasry.com](mailto:info@almaktabalmasry.com)

---

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٣٩٣٤١٢٧

الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت: ٤٨٤٦٦٠٢



# كيف تُحكّم مصر

دكتور مصطفى النشارتي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

المكتبة المصرية الحديثة

[www.almaktabalmasry.com](http://www.almaktabalmasry.com)

---

لا يجوز اقتباس جزء من هذا  
الكتاب أو إعادة طبعه أو توزيعه أو  
استخدامه بأي صورة دون موافقة  
كتابية مسجلة رسمياً من المؤلف ، إلا  
في حالات الاقتباس المحدود بغرض  
النقد والتحليل مع حتمية ذكر المصدر

---

## **إهداء**

### **إلى كل مصرى يؤمن**

إنه لا مستقبل لبلادنا إلا بتطوير المجتمع  
المصرى ، وتجديد النظام السياسى  
والاقتصادى والاجتماعى ، ومواجهة  
التحديات الداخلية والخارجية التى  
تعرض طريق النهضة القومية  
المصرية، بحيث تكتمل مقومات  
الديمقراطية، فى نفس الوقت الذى  
تكتمل فيه مقومات الاقتصاد الحر

### **أهدى هذا الكتاب**

**دكتور مصطفى النشرى**





## مقدمة

خلال الفترة التي مضت منذ أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وحتى أحداث سبتمبر ١٩٨١ تتابعت أمامي إنتهاكات متعددة لكل مقومات الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ ، وعدوان مستمر على الحقوق والحريات التي كفلها الدستور الحالى وتشخيص متزايد للسلطة بما يعنيه من إنفراد الحاكم وإستئثاره بكل السلطات ، وشلل كامل فى أجهزة الدولة إنتظارا لما يؤمر به أو يشير به الحاكم الفرد المطلق .

كان هذا هو الحال عندما حملنى تداعى الأمور أن أكتب سطور هذه الكتاب الذى يغلب عليه الطابع العلمى السياسى ، والذى حاولت أن أضع فيه فكرى وفهمى للتطور التاريخى لأنظمة الحكم فى مصر والأزمة السياسية الراهنة فى مصر ، وكتبت ما أملاه على ضميرى وكشفت عن الخطايا والعيوب التى تضمنها الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ ، وطرحت رؤية مستقبلية للنظام الدستورى المصرى، وقد حملت مسئولية إعداد مشروع الدستور المقترح الذى لم يكلفنى أحد بإعداده ولم يقصد به التعبير عن رأى أحد الأحزاب السياسية أو التيارات الفكرية ، وحاولت أن أضع فيه فكرى وفهمى للمبادئ الدستورية المعاصرة .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الحالى تضمن العديد من الخطايا والعيوب حيث مكن السلطة الحاكمة من إطلاق يدها فى حكم البلاد دون إقامة وزن لحقوق المواطنين وحرياتهم ، وقد عمد الدستور الحالى إلى تقوية السلطة التنفيذية وفى نفس الوقت عمد إلى إضعاف السلطة التشريعية بالإضافة إلى العدوان على ولاية القضاء ، كما تضمن الدستور الحالى نصوصا مقيدة لحرية الحركة فى المجال الإقتصادى حيث اضطرت الحكومة إلى الخروج على النظام الإشتراكى الديمقراطى المنصوص عليه فى الدستور بعد تطبيق سياسة التحرير الإقتصادى منذ عام ١٩٩٣ .

لقد شاخت الجمهورية الأولى كما تشيخ كل الدول وشاخ معها نظامها السياسى كما تشيخ كل الأنظمة السياسية ، لقد بلغت الأمة المصرية سن الرشد ووصلت إلى درجة عالية من الوعى وأدراك الشعب المصرى ضرورة إعادة بناء الدولة والمساهمة الفعلية فى هذا البناء .

ونعتقد أن مصر اليوم بحاجة ملحة إلى عقد اجتماعى جديد وقواعد دستورية جديدة والأمة وحدها هى التى تملك الحق فى وضع الدستور وتعديله أو إلغائه فى حرية تامة واستقلال كامل .

إن تأسيس الجمهورية الثانية يجب أن يتم بأسلوب سلمى ديمقراطى عن طريق انتخاب جمعية تأسيسية بواسطة الشعب مباشرة لكى تكلف بمهمة واحدة هى مهمة وضع الدستور ، إذ أن ممثلى الأمة هم وحدهم أصحاب الحق فى تقرير نظام الحكم وتحديد الحقوق والحريات التى يتمتع بها المواطنين وتحديد حجم السلطات والاختصاصات التى تتمتع بها الحكومة ، وبذلك يمكن إعادة بناء الدولة على أسس عصرية ويساهم الشعب فى هذا البناء .

ويجب على الشعب المصرى وحكامه التعاون لتحقيق الانتقال التدريجى للجمهورية الثانية ويتطلب ذلك ما يلى :-

- (١) تخلص الشعب المصرى عن السلبية .
- (٢) تنمية جذور الانتماء الوطنى .
- (٣) مساهمة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنى فى عودة الوعى السياسى للشعب .
- (٤) حماية حقوق الإنسان المصرى .
- (٥) تخلص الحكومة المصرية عن مركزية السلطة والاتجاه إلى اللامركزية السياسية والإدارية .
- (٦) تخلص الحكومة المصرية عن المركزية الجغرافية والاتجاه إلى إعادة توطين السكان ورسم خريطة سكانية جديد .
- (٧) تحرير الاقتصاد المصرى من سيطرة الدولة ودعم المشاركة الشعبية فى التنمية ..

كان الزعيم سعد زغلول يرى أن يكون وضع الدستور من عمل جمعية تأسيسية وهذا بغير شك أمر منطقى ومعقول ، فالأمة قد أثبت



بالثورة الكبرى التي أشعلتها عام ١٩١٩ وجودها في ميزان الحوادث ، فلا بد أن يقام لها اعتبار بأن يستدعى ممثلوها لوضع الدستور .

إن صدور الدستور عن جمعية تأسيسية منتخبة يعتبر حكما قاطعا بنهاية الجمهورية الأولى وبداية لعهد جديد في حياة الأمة المصرية هو العهد الدستوري ، حيث يتم تأسيس الجمهورية الثانية بأسلوب سلمى ديمقراطى وبذلك يتم تغيير الدستور دون ضرورة أن يكون ذلك مرتبطا بأى تغيير فى أشخاص الحكم .

ويجب أن يتضمن الدستور الجديد للبلاد مجموعة من القواعد القانونية على النحو التالى :-

- (١) مجموعة القواعد التى تنظم السلطات العامة فى الدولة ونظام الحكم وهو ما يعرف بالدستور السياسى .
- (٢) مجموعة القواعد القانونية التى تحدد الأسس الجوهرية للمجتمع المتعلقة بالخدمات العامة التى يحرص المجتمع عليها ، وبالتالى تحديد علاقة المواطن بالدولة وتتضمن إعلانا بحقوق الإنسان وهو ما يعرف بالدستور الاجتماعى .
- (٣) مجموعة القواعد القانونية التى تنظم اللامركزية الإقليمية وبالتالى يتم توزيع الاختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية المكونة لها وهو ما يعرف بالدستور الإدارى .

إذا كانت السطور السابقة تعد ملامح لهذه الدراسة فإن المؤلف ليس بحاجة إلى التنويه بأنه استلهم خطه الفكرى الذى إنتهجه خلال صفحات هذا الكتاب من الفكر الديمقراطى الحر ، الذى يؤمن بحل الصراعات بطريقة سليمة ويضمن التغيير السلمى فى المجتمع ويسعى إلى ضمان الحقوق والحريات وتحقيق المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين ، وتشجيع المبادرة الفردية ورفع القيود عن النشاط الاقتصادى وتدعيم القطاع الخاص ليقوم بدوره المنشود فى دفع عجلات التنمية .

وفى هذا الموقع يفخر الكاتب دائما أنه تتلمذ على يد جيل من المفكرين المصريين الذين كان لهم الفضل فى تشكيل مناهج فكره فى مرحلة الشباب .

ويناقش الفصل الأول من هذا الكتاب خطايا وعيوب الدستور الحالى بهدف التعرف على طبيعة نظام الحكم والكشف عن كيفية تنظيم السلطات العامة ، حيث عمد هذا الدستور إلى تقوية السلطة التنفيذية وإضعاف السلطة التشريعية والعدوان على ولاية القضاء وأخيرا التعرف على النظام الاشتراكي الديمقراطي كفلسفة لنظام الحكم .

ويطرح الفصل الثانى من هذا الكتاب رؤية مستقبلية للنظام الدستورى المصرى بهدف التعرف على القواعد الدستورية التى تضمنها مشروع الدستور المقترح والكشف عن كيفية تنظيم الدولة والمجتمع وحجم الحقوق والحريات وكيفية توزيع الاختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية المكونة لها والكشف عن أسس تنظيم السلطات العامة فى الدولة و أسس تنظيم السلطات المحلية .

وقد تضمن مشروع الدستور المقترح القواعد القانونية التى تنظم السلطات العامة فى الدولة ونظام الحكم كما تضمن القواعد القانونية التى تحدد الأسس الجوهرية لتنظيم المجتمع كما تتضمن القواعد القانونية التى تنظم السلطات المحلية وعلاقاتها بالسلطات العامة فى الدولة وقد تضمن الفصل الثالث من هذا الكتاب النص الكامل لمشروع الدستور المقترح الذى قام المؤلف بإعداد وصياغته فى صورته النهائية فى فبراير ١٩٩٦ .

ويهدف هذا الكتاب إلى طرح رؤية مستقبلية للنظام الدستورى المصرى ومناقشة مشروع الدستور المقترح الذى يستهدف الصالح العام ليكون بمثابة ورقة عمل يدور حولها الحوار داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى والتيارات الفكرية ليكون شهادة للتاريخ تبقى بين الحاضر والمستقبل لتقريب اليوم الذى تقوم فيه جمعية تأسيسية منتجة من الشعب بوضع دستور جديد للبلاد .

ومن الجدير بالذكر أن مشروع الدستور المطروح على الراى العام للحوار والنقاش ينتهى إلى بلورة مطالب الأمة فى الإصلاح الدستورى ، حتى توضع حصيلة كل ذلك أمام الجمعية التأسيسية المنتجة عند إجتماعها لوضع دستور جديد للبلاد .

وأخيرا ندعو الله العلى القدير أن يوقفنا فى عرض خطايا وعيوب الدستور الحالى وطرح رؤية مستقبلية للنظام الدستورى المصرى بما يخدم الطلاب والباحثين والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى .

والله ولى التوفيق

دكتور مصطفى النشرى  
يناير ٢٠٠٥





## **الفصل الأول**

**السدسـتور السـحـالى**

**الخطايا والعـيوب**





# الدستور الحالى الخطايا والعيوب

أخذ الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ بالنظام شبه النيابى حيث قرر إلى جوار النظام النيابى بعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة بصفة استثنائية، كما قرر الدستور الحالى بصفة أصلية النظام شبه الرئاسى حيث تضمن بعض خصائص ومظاهر النظام الرئاسى وبعض خصائص ومظاهر النظام البرلمانى (١) .

غير أن الأحكام التفصيلية التى أتى بها الدستور الحالى تحمل تشويها وتزييفا لجوهر النظام النيابى والنظام البرلمانى ، ذلك انه عمد إلى تقوية السلطة التنفيذية وفى نفس الوقت عمل على إضعاف السلطة التشريعية بالإضافة إلى العدوان على ولاية لقضاء .

ولقد تضمن الدستور الحالى العديد من الخطايا والعيوب يمكن حصرها فيما يلى (٢) .

(١) إنه مكن السلطة الحاكمة من إطلاق يدها فى حكم البلاد دون إقامة وزن لحقوق المواطنين وحررياتهم بالمخالفة لما نص عليه الدستور نفسه .

(٢) استخدم الرئيس السادات ما نصت عليه المادة (٧٤) من الدستور من إعطاء رئيس الجمهورية سلطات استثنائية فى حالة الخطر الذى يهدد سلامة البلاد ، فى أحداث سبتمبر عام ١٩٨١

لإصدار قرارات اعتقال القيادات السياسية والدينية ممن ضاق صدره بهم موجهة إليهم اتهامات كاذبة انتهت إلى لا شئ بعد أن دفع حياته ثمنا لهذه القرارات .

(٣) مكنت المادة (١٤٨) من الدستور الرئيس حسنى مبارك من إعلان حالة الطوارئ عقب اغتيال الرئيس السادات وقد استمرت حالة الطوارئ معلنه حتى الآن .

(٤) لم ينص الدستور على الضمانات الواجب الأخذ بها لكفالة سلامة الانتخابات وحيدتها وهى العمود الفقرى للنظام الديمقراطى .

(٥) سلب الدستور الحالى اختصاص أصيل لمجلس الشعب لمراقبة تصرفات الحكومة فى أموال الشعب ، إذ حرم الدستور الحالى مجلس الشعب من حقه فى إدخال تعديلات جزئية على الموازنة العامة للدولة عند مناقشتها ، إلا بموافقة الحكومة بحيث يتعين عليه أن يوافق على الموازنة ككل ، أو يرفضها ككل بينما هذه الصلاحية معترف بها للمجالس النيابية فى كافة الدول الديمقراطية .

(٦) حرم الدستور مجلس الشعب من حقه فى سحب الثقة من الحكومة ونصت المادة (١٢٧) من الدستور الحالى على تعقيد فى الإجراءات الخاصة بسحب الثقة من الحكومة ، الأمر الذى يجعل الإقدام على سحب الثقة من الحكومات يقترب باحتمال حل مجلس الشعب .

(٧) عندما عدل الدستور الحالى عام ١٩٨٠ أنشئ مجلس الشورى دون أن تكون له صلاحيات تشريعية أو سلطة رقابية ، كما أن رئيس الوزراء والوزراء غير مسئولين أمام مجلس الشورى ويقتصر الحال على إبداء آراء استشارية غير ملزمة ، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الحكمة فى إنشائه .

(٨) فى الوقت الذى تهدر فيه سلطات مجلس الشعب يقضى الدستور بتجمع كافة السلطات و الصلاحيات على مستوى الدولة بين يدي رئيس الجمهورية ، وبالرغم من هذه السلطات فإن رئيس الجمهورية غير مسئول سياسيا أمام أية جهة فى حين أنه من المتعارف عليه أنه لا سلطة دون مسئولية .

(٩) سمح الدستور فى كثير من نصوصه بالعدوان على ولاية القضاء المستقل إذ أنشأ منصب المدعى العام الإشتراكى مما أدى إلى الازدواج فى سلطة الاتهام مع النيابة العامة .

(١٠) نص الدستور على أن الشعب يسهم فى إقامة العدالة وقد استندت الحكومة إلى هذا النص لى تقيم محاكم لا يمكن أن تتصف بالصفة القضائية ، لانضمام عناصر غير قضائية إليها لم تخصص فى العمل القضائى ولم تدرس القانون ولا تتمتع بالحصانة والاستقلال .

(١١) تضمن الدستور نصوص مقيدة لحرية الحركة فى المجال الاقتصادى ، إذ نص على أن الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الإشتراكى الديمقراطى ، دون أن يترك اختيار السياسة الاقتصادية لبرامج الأحزاب ليختار الشعب من بينها

(١٢) اضطرت الحكومة إلى الخروج على النظام الإشتراكى الديمقراطى المنصوص عليه فى الدستور بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى عام ١٩٩٣

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس السادات رئيس الجمهورية السابق طلب من مجلس الأمة فى ٢٠ مايو ١٩٧١ أن يقوم بوضع المبادئ الأساسية للدستور الحالى ، فقام المجلس على أثر ذلك بتشكيل لجنة تحضيرية من بين أعضائه انتهت إلى وضع مشروع للمبادئ الأساسية التى يقوم عليها الدستور ، تم عرضه على مجلس الأمة الذى وافق عليه فى ٢٢ يوليو ١٩٧١ ويتضمن هذا المشروع ٨٠ مبدأ ، وتم عرض هذه المبادئ الدستورية على المؤتمر القومى للإتحاد الإشتراكى العربى حيث وافق عليها وفوض اللجنة المركزية فى صياغة هذه المبادئ فى مواد محددة ، وعلى أثر ذلك اختارت اللجنة المركزية من بين أعضائها لجنة لصياغة مشروع الدستور طبقا للمبادئ التى وافق عليها المؤتمر القومى العام ، وعرض المشروع مكتملا على اللجنة المركزية فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٧١ فوافقت عليه وتم استيفاء الشعب على مشروع الدستور (٣)

وقد أشارت مقدمة هذا الدستور إلى أن تحالف قوى الشعب العامل هو الذى قاد حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وهذا تعبير غير سليم من الوجهة الدستورية والتاريخية ، ذلك أن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى فى الواقع انقلاب عسكري قامت به وحدات من القوات المسلحة لتغير نظام الحكم ، ووجد بعد ذلك قبولا واستحسانا وتأييدا من الشعب ، وإذا كان ذلك الانقلاب قد توافق مع الرغبة الشعبية أو حقق بعض أهدافها، فإن هذا لا يجعل منه ثورة شعبية ، كما انه لا يجعلنا ننسب إلى تحالف قوى الشعب العاملة القيام بمثل تلك الثورة أو قيادتها (٤) .

ونحن نرى أن طريقة وضع الدستور الحالى الصادر عام ١٩٧١ تعد تعديا على سلطة مجلس الأمة وتهدر المظهر الديمقراطي لوضع الدستور من أساسه وذلك للأسباب التالية :-

(١) لم يسبق وضع مشروع الدستور مناقشات كافية لكل وجهات النظر من مختلف فئات الشعب .

(٢) إن مجلس الأمة قام بوضع المبادئ الأساسية للدستور وأقرها ولم يعرض عليه مشروع الدستور لإقراره قبل عرضه للاستفتاء الشعبى .

(٣) على الرغم من استفتاء الشعب على مشروع الدستور إلا أن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى هى التى قامت بإعداد وصياغة مشروع الدستور وإقراره قبل عرضه على الاستفتاء الشعبى وذلك بدون تفويض من مجلس الأمة .

وسوف نأقش فى هذا الفصل الموضوعات التالية :-

أولا : طبيعة نظام الحكم فى الدستور الحالى ليتسنى لنا التعرف على مبدأ السيادة للشعب الذى فضله الدستور الحالى والتعرف على أسس النظام شبه النيابى والنظام شبه الرئاسى .

ثانيا : كيفية تنظيم السلطة التنفيذية التى عمد واضعو الدستور الحالى على تقويتها ليتسنى لنا التعرف على طريقة اختيار رئيس الجمهورية وما مدى المسؤولية التى تقع على عاتقه كرئيس للدولة وكرئيس للسلطة التنفيذية ، والتعرف على سلطات رئيس

الجمهورية فى الظروف الاستثنائية وأخيرا التعرف على الاختصاصات المشتركة بين رئيس الجمهورية والحكومة .

ثالثا : كيفية تنظيم السلطة التشريعية التى عمد واضعو الدستور الحالى على إضعافها ليتسنى لنا التعرف على الناخبون كعضو تشريعى وكيفية التشريع فى غيبة مجلس الشعب وكيفية التشريع بتفويض من مجلس الشعب ، والاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية والاختصاص التشريعى لمجلس الشعب ، وكيفية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وكيفية تمثيل المصالح فى مجلس الشعب والاختصاص المالى لمجلس الشعب ، وأسلوب الجمع بين تمثيل الشعب وتولى الوظائف العامة وأخيرا التعرف على اختصاصات مجلس الشورى .

رابعا : كيفية تنظيم السلطة القضائية فى الدستور الحالى الذى يسمح فى كثير من نصوصه بالعدوان على ولاية القضاء ليتسنى لنا التعرف على اختصاصات المدعى الاشتراكى وكيفية مساهمة الشعب فى إقامة العدالة .

خامسا : التعرف على الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة لنظام الحكم وستكون البداية بالتعرف على النظام الاقتصادى للدولة ، وكيفية تنظيم الاقتصاد القومى طبقا لخطة تنمية شاملة ، وكيفية سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج .

وسوف نخصص مبحث مستقل لكل موضوع

## المبحث الأول

### طبيعة نظام الحكم فى الدستور الحالى

تتضح طبيعة نظام الحكم فى كيفية تنظيم الدستور للسلطات العامة ومدى ديمقراطية هذا التنظيم ، وإذا كان الأمر يتعلق بنظام دستورى يتفق مع المبادئ الديمقراطية ، يجب أن يحدد ما هو نوعية النظام الديمقراطى فى هذا الدستور هل هو نظام نيابى أم نظام يأخذ بالديمقراطية شبه المباشرة ، وإذا كان النظام الدستورى نيابيا يجب أيضا أن نتساءل هل هذا النظام النيابى برلمانى أم رئاسى ، وعلى ضوء ما سبق يمكننا تحديد طبيعة نظام الحكم فى أى دستور من الدساتير (٥) .

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نحدد طبيعة نظام الحكم فى الدستور الحالى الصادر عام ١٩٧١ فى النقاط التالية :-

(١) يفضل الدستور الحالى مبدأ سيادة الشعب على مبدأ سيادة الأمة حيث نصت المادة الثالثة من الدستور على أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات .

(٢) أخذ الدستور الحالى بنظام الفصل بين السلطات مع وجود علاقة متبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، غير أن الأحكام التفصيلية التى أتى بها الدستور الحالى تحمل تشويها وتزييفا لجوهر نظام الفصل بين السلطات .

(٣) أخذ الدستور الحالى بصفة أساسية بالنظام شبه الرئاسى حيث عمد إلى تقوية السلطة التنفيذية وبالذات سلطة رئيس الجمهورية ، وفى نفس الوقت عمل على إضعاف السلطة التشريعية وهذا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وما يقتضيه النظام البرلمانى من وجوب تحقيق التوازن بين السلطات .

(٤) أخذ الدستور الحالى بصفة أساسية بالنظام شبه النيابى ولكنه خرج على النظام النيابى فى بعض الحالات حيث قرر الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبى كمظهر من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة .

## أولاً : الشعب مصدر السلطات

نصت المادة الثالثة من الدستور الحالى الصادر عام ١٩٧١ على أن السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور.

ومن الجدير بالذكر أن مبدأ سيادة الشعب يقرر لكل فرد من أفراد الشعب جزء من السيادة ويترتب على ذلك ما يلى (٦)

(١) يكون للأفراد حق ممارسة السلطة بأنفسهم دون وساطة أحد ويتفق ذلك مع الديمقراطية شبه المباشرة ، حيث يمكن الرجوع إلى الشعب لممارسة بعض مظاهر السلطة كحالة الاستفتاء الشعبى .

(٢) تعتبر الانتخابات طبقاً لمبدأ سيادة الشعب حقاً للأفراد على أساس أن كل فرد يملك جزء من السيادة الشعبية .

(٣) يعتبر النائب وكيلاً عن ناخبيه ما دام إنه ممثل لجزء من السيادة يملكها ناخبوه .

(٤) تطبيق مبدأ سيادة الشعب تؤدى إلى التعبير عن إرادة الأغلبية بحيث يتعين على الأقلية أن تدعن لراى الأغلبية.

ونحن نرى مع ما يراه الاتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة العدول عن مبدأ سيادة الشعب والعودة إلى مبدأ سيادة الأمة الذى كان مطبق فى دستور ١٩٢٣ فإذا كانت سيادة الأمة لا تتجزأ فوكالة البرلمان عنها لا تتجزأ كذلك ، حيث يعتبر النائب وكيلاً عن الأمة كلها ولا يجب على النواب مراعاة مصالح دوائرهم الانتخابية بل يجب على النواب مراعاة مصالح البلاد العامة ، والبرلمان فى هذه الحالة مقيد بوكالة الأمة له وتصرفاته يجب أن تكون حسب رغبات الأمة عند ممارسة الوظيفة التشريعية .

كما أن الأمة لا تتمثل فى هيئة الناخبين فى وقت معين فقط بل تشمل أيضاً الأجيال السابقة والأجيال القادمة ، والأخذ بمبدأ سيادة الأمة من شأنه أن يضع فى الاعتبار مصالح الأجيال القادمة .

ونحن نرى ضرورة العدول عن مبدأ سيادة الشعب ويجب أن ينص مشروع الدستور الجديد للبلاد صراحة على أن السيادة ملك الأمة وهى مصدر السلطات وتمارس الأمة سيادتها عن طريق المجالس النيابية المنتخبة ، والنيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير ولايجوز للمجالس النيابية أن تتخلى على سلطتها فى التشريع ولا يجوز لها تفويض الحكومة فى ممارسة الوظيفة التشريعية .

### ثانيا : النظام شبه النيابى

يقوم النظام النيابى فى صورته التقليدية التى أخذ بها دستور ١٩٢٣ على أن ينتخب الشعب نواب يستقلون بمباشرة سلطات الحكم المخولة لهم ، دون أن يكون لأفراد الشعب حق الإشتراك معهم فى ذلك بأى مظهر من المظاهر ويتفق النظام النيابى مع نظرية سيادة الأمة (٧)

ولكن الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ يفضل مبدأ سيادة الشعب على مبدأ سيادة الأمة حيث نصت المادة الثالثة من الدستور على أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات . وقد عدل الدستور الحالى عن النظام النيابى ولم يعد أعضاء مجلس الشعب يستأثرون بالسلطة ، بل أصبح للشعب الحق فى أن يمارس سلطات حقيقية ويشترك فى السلطة اشتراكا فعليا وذلك عن طريق الاستفتاء الشعبى الذى أخذ به الدستور الحالى فى مواضع متفرقة ، وذلك بطبيعة الحال لا يتفق مع مبدأ استقلال البرلمان فى عمله عن هيئة الناخبين ، مما يجعل النظام النيابى الذى أخذ الدستور الحالى بجوهره غير متكامل .

لذلك أطلقنا على نظام الحكم فى الدستور الحالى النظام شبه النيابى تميزا له عن كل من النظام النيابى ونظام الديمقراطية شبه المباشرة ، والنظام شبه النيابى الذى أخذ به الدستور الحالى هو مزيج من النظام النيابى ونظام الديمقراطية شبه المباشرة وهو مزيج جوهره نيابى ولكنه مطعم ببعض مظاهر الاستفتاء الشعبى دون غيره من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة .



ومن الجدير بالذكر أن الدستور الحالي قد أخذ بنظام الاستفتاء الشعبى فى عدد من الموضوعات على النحو التالى (٨) .

(١) نصت المادة (٧٤) من الدستور الحالي على حق رئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها، والاستفتاء الشعبى فى هذه الحالة وسيلة للرقابة على تصرفات رئيس الجمهورية وهو يواجه حالة الضرورة .

(٢) نظمت المادة (٧٦) من الدستور الحالي كيفية اختيار رئيس الجمهورية وقضت بأن يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه فإذا وافقت عليه الأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم اعتبر المرشح رئيسا للجمهورية .

(٣) وضعت المادة (١٢٧) من الدستور الحل الواجب الإتياع عند وجود خلاف بين مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء ، ونصت تلك المادة على عرض موضوع النزاع بين مجلس الشعب والحكومة على الاستفتاء الشعبى ، فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة ، فالاستفتاء الشعبى هنا وسيلة لحسم النزاع بين الحكومة من جهة ومجلس الشعب من جهة أخرى ، وسوف يؤدى فى النهاية إما إلى حل المجلس أو استقالة الحكومة .

(٤) واجهت المادة (١٣٦) من الدستور الحالي كيفية حل مجلس الشعب فلا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، فالقاعدة العامة أن مجلس الشعب لا يحل إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على الحل .

(٥) أكدت المادة (١٥٢) من الدستور الحالي على حق رئيس الجمهورية فى استفتاء الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا .

(٦) حددت المادة (١٨٩) من الدستور الحالي إجراءات تعديل الدستور التى تبدأ بموافقة مجلس الشعب على تعديل الدستور ثم تنتهى بعرض التعديل على الشعب لاستفتاءه فى شأنه .

### ثالثاً : النظام شبه الرئاسى

عندما فشل النظام البرلمانى فى فرنسا فى ظل الجمهورية الرابعة حرص وضعوا دستور الجمهورية الخامسة الصادر سنة ١٩٥٨ على تقوية السلطة التنفيذية واقتباس بعض ملامح النظام الرئاسى مع الإبقاء على بعض خصائص النظام البرلمانى ، وبذلك ظهر لأول مرة نظام مختلط يسمى بالنظام شبه الرئاسى (٩).

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نحدد خصائص النظام شبه الرئاسى فى الدستور الحالى فى النقاط التالية :-

(١) تختلف طريقة انتخاب رئيس الجمهورية فى مصر اختلافا كاملا عن الوضع فى فرنسا فإن اسما واحدا يعرض على الشعب فى استفتاء شعبى ، فإذا وافقت عليه الأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم إعتبر المرشح رئيسا للجمهورية ، فإذا لم توافق الأغلبية المطلقة للناخبين رشح مجلس الشعب شخصا آخر ، حيث نصت المادة (٧٦) من الدستور الحالى على أن يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه

(٢) يمارس رئيس الجمهورية سلطات واسعة فعليه أى إنه ليس مجرد رئيس دولة يسود ولا يحكم كما هو الحال بالنسبة لرئيس الدولة فى النظام البرلمانى ، لكنه يزاوّل الاختصاصات الممنوحة له فى الدستور بنفسه لا بواسطة وزرائه ، حيث يتولى رئيس الجمهورية فى الدستور السلطة التنفيذية وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، وهو الذى يبرم المعاهدات وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة كما يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ ويصدر عند الضرورة القوانين فى غيبة مجلس الشعب أو بتفويض من مجلس الشعب .

(٤) يوجد إلى جانب رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء والوزراء وهؤلاء يعاونون رئيس الجمهورية فى ممارسة السلطة التنفيذية ، وهم مسئولين عن سياسة الحكومة أمام البرلمان مسئولية تضامنية ومسئولية فردية ، وبذلك يأخذ النظام شبه الرئاسى بأهم ملامح النظام البرلمانى فيما يتعلق بثنائية السلطة التنفيذية ومسئولية الحكومة أمام البرلمان .

(٥) البرلمان فى النظام شبه الرئاسى الذى أخذ به الدستور الحالى سلطاته محدودة فقد سلب الدستور الحالى اختصاصين أصليين لمجلس الشعب ، إذ حرمه من حقه فى إدخال تعديلات جزئية على مشروع الموازنة العامة للدولة عند مناقشتها إلا بموافقة الحكومة ، بحيث يتعين عليه أن يوافق على الموازنة ككل أو يرفضها ككل ، بينما هذه الصلاحية معترف بها للمجالس النيابية فى الدول الديمقراطية ، كما حرم الدستور الحالى مجلس الشعب من حقه فى سحب الثقة من الحكومة فإذا حدث نزاع بين المجلس والحكومة يعرض موضوع النزاع على الاستفتاء الشعبى ، فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة أعتبر المجلس منحلًا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة (١٠) .

(٦) أخذ الدستور الحالى بالنظام شبه الرئاسى الذى جمع فى الحقيقة بين النظامين الرئاسى والبرلمانى ، حيث يشتمل على مظاهر تنتمى لكل من النظامين إلا أن مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصات حقيقية تجعله الموجه الفعلى للسلطة التنفيذية تمنع فى رأينا ترجيح النظام البرلمانى .

## المبحث الثانى

### تقوية السلطة التنفيذية فى الدستور الحالى

أدى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات إلى نشأة نظامين مختلفين النظام الأول مستوحى من الفصل المطلق بين السلطات وهو النظام الرئاسى والنظام الثانى هو تطبيق الفصل المرن بين السلطات وهو النظام البرلمانى ، فى حين يتم تركيز السلطات إما لصالح السلطة التشريعية وأما لصالح السلطة التنفيذية ونجد أنفسنا أمام نظام حكومة الجمعية فى حالة تركيز السلطات لصالح السلطة التشريعية ، فى حين نجد أنفسنا أمام نظام شبه رئاسى فى حالة تركيز السلطات لصالح السلطة التنفيذية (١١) .

لقد أخذ الدستور الحالى الصادر عام ١٩٧١ بالنظام شبه الرئاسى حيث تتكون السلطة التنفيذية من طرفين هما رئيس الجمهورية والحكومة ولكن الدستور تضمن نصوصاً تقوى وتوسع من اختصاصات رئيس الجمهورية ، فدور رئيس الجمهورية ليس فقط دوراً شرفياً كحكم بين السلطات كما يقضى بذلك النظام البرلمانى ، بل أن دور رئيس الجمهورية فى هذا الدستور هو الدور الأرجح والأقوى بالمقارنة بدور الحكومة ، فقد أعطاه الدستور اختصاصات كبيرة ينفرد بها واختصاصات أخرى يشارك فى ممارستها الحكومة مع إعلاء مساهمته ، وهو الأمر الذى يجعل منه صاحب الكلمة العليا فى السلطة التنفيذية وقائدها الحقيقى (١٢) .

وبالرغم من هذه السلطات الواسعة فإن رئيس الجمهورية غير مسئول سياسياً أمام أية جهة فى حين إنه من المتعارف عليه إنه لا سلطة دون مسئولية ، وقد حدث فى بعض الأحيان أن تولى الرئيس السابق أنور السادات رئاسة الحكومة بينما كان الذى يسأل أمام مجلس الشعب هو نائب رئيس مجلس الوزراء (١٣) .

لقد أعطى الدستور الحالى لرئيس الجمهورية سلطة أقوى وأكثر اتساعا بالمقارنة بدستور ١٩٢٣ وذلك فيما يتعلق بالتشريع فى حالة الضرورة ، فالمادة ( ١٤٧ ) من الدستور الحالى أجازت لرئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون ( لوائح الضرورة ) ليس فقط فى فترة ما بين أدوار انعقاد البرلمان بل أيضا فى فترة حل البرلمان ، بينما فى دستور ١٩٢٣ كانت سلطة الحكومة فى إصدار لوائح الضرورة تقتصر فقط على فترة ما بين أدوار انعقاد البرلمان دون فترة حل البرلمان .

### **أولا : طريقة اختيار رئيس الجمهورية**

طبقا للمادة (٧٦) من الدستور الحالى تمر طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بمرحلتين المرحلة الأولى ترشيح مجلس الشعب لمرشح وحيد ، والمرحلة الثانية استفتاء الشعب على هذا الترشيح ويمكن القول بأن هذه الطريقة معيبة ومحل نقد للأسباب التالية (١٤) :-

(١) الاستفتاء على مرشح وحيد ليس أسلوبا ديمقراطيا كاملا لأن انتخاب رئيس الجمهورية يجب أن يتحقق فيه تعدد المرشحين أمام جمهور الناخبين .

(٢) أن استفتاء الشعب على مرشح وحيد يتعارض مع فكرة الاستفتاء ذاتها لأن الاستفتاء محله أخذ رأى الشعب فى موضوع معين وليس على اختيار الأشخاص ، فاختيار الأشخاص يكون إطاره الطبيعى هو الانتخاب وليس الاستفتاء والانتخاب يتطلب تعدد المرشحين .

ونحن نرى مع ما يراه الاتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا عاما مباشرا من بين أكثر من مرشح بدلا من الاستفتاء على مرشح واحد يختاره مجلس الشعب كما هو الوضع فى الدستور الحالى .

### **ثانيا : مدة رئاسة الجمهورية**

تنص المادة (٧٧) من الدستور بعد تعديلها عام ١٩٨٠ على أن مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية

لمدد أخرى ، وكان النص قبل تعديله يحظر تولى الرئاسة أكثر من مرتين متتاليتين وقد أثبتت التجربة المصرية أن من يتولى الرئاسة يبقى فيها مدى الحياة فيما عدا حالة الرئيس الرئيس محمد نجيب أول رئيس للجمهورية الذى أرغم على الاستقالة (١٥) .

### ثالثا : مسئولية رئيس الجمهورية

منح الدستور الحالى لرئيس الجمهورية سلطات فعلية حيث يزوال الاختصاصات الممنوحة له فى الظروف العادية ، كما يمارس سلطات واسعة فى الظروف الاستثنائية ، فإذا كانت هذه هى سلطات الرئيس فى الدستور الحالى ، فما مدى المسئولية التى تقع على عاتقه فى هذا الدستور ، وإن هذا التساؤل يذكرنا بمبدأ تلازم السلطة والمسئولية فحيث توجد السلطة تقوم المسئولية وحيث توجد المسئولية تقوم السلطة ، وعلى الرغم من السلطات الفعلية التى يزاولها رئيس الجمهورية بنفسه لم يقرر الدستور الحالى المسئولية السياسية لرئيس الجمهورية ، وهذا يعنى إنه لا توجه إليه أسئلة أو استجابات ولا يقترح على الثقة به ، ولكن الدستور وإن أعفاه من المسئولية السياسية فإنه لم يعفه من المسئولية الجنائية (١٦) .

لقد وضع الدستور الحالى كافة سلطات الدولة وأجهزة الحكم بين يدى رئيس الجمهورية دون أن يكون مسئولا مسئولية سياسية أمام ممثلى الأمة ، ودون أن تعطى سلطات مقابلة لمؤسسات أخرى فى الدولة ، بحيث يتحقق التوازن الذى يحول دون الانفراد بالسلطة أو الانحراف بها كالصلاحيات القوية الممنوحة للكونجرس الأمريكى والمحكمة الاتحادية العليا فى مواجهه صلاحيات رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى الأمريكى (١٧) .

فقد جمع الرئيس أنور السادات بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس مجلس الوزراء فى ثلاث مناسبات وكانت المرة الأولى فى مارس ١٩٧٣ والثانية فى مايو ١٩٨٠ والثالثة فى أكتوبر ١٩٨٠ ، وكان الهدف الحقيقى من قيام رئيس الدولة بالجمع بين منصبى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء هو وضع قيد

سياسى وأدبى أمام مجلس الشعب للحد من وسائل الرقابة البرلمانية حفاظا على هيبة رئيس الجمهورية ، حيث ستتسبب إليه قرارات مجلس الوزراء فى ظروف لا تراها السلطة التنفيذية ملائمة ، وحتى يتفرغ رئيس الجمهورية للقيام بمهام مصيرية (١٨) .

وقد استخدم الرئيس السادات (غفر الله له) ما نصت عليه المادة (٧٤) من الدستور الحالى التى منحت رئيس الجمهورية سلطات استثنائية فى حالة الخطر الذى يهدد سلامة البلاد فى أحداث سبتمبر من عام ١٩٨١ لإصدار قراراته المشنومة باعتقال الأعداد الغفيرة ممن ضاق صدره بهم من القيادات السياسية والدينية من كافة الأعمار من الجنسين ومن جميع أنحاء البلاد ، وألقى بهم فى السجون موجهة إليهم اتهامات كاذبة بحيث انتهت إلى لا شيء ، بعد أن دفع حياته ثمنا لهذه القرارات الخرقاء .

ونحن نرى أن الخطيئة الرئيسية فى الدستور الحالى أن السلطة والمسئولية لا يتلازمان فالسلطة كلها فى يد رئيس الجمهورية ولا تقتسم الحكومة السلطة مع رئيس الجمهورية ، ولكنها تأتمر بأمره وتنفذ كل ما يشير به وعلى الرغم من ذلك تتحمل الحكومة المسئولية أمام مجلس الشعب الذى لا يستطيع سحب الثقة من الحكومة إلا بإجراءات مقيدة .

إن مصر اليوم بحاجة ملحة لقواعد دستورية جديدة لتحقيق الفصل بين السلطات كما ينبغى تعديل بعض مواد الدستور لتحقيق التوازن بين السلطة والمسئولية (١٩) .

#### **رابعاً : اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للدولة**

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة رقم (٧٣) من الدستور الحالى .

وهذا النص لم يضيف أى اختصاص جديد إلى رئيس الجمهورية فاحترام الدستور تكفله المحكمة الدستورية العليا وسيادة القانون يكفله القضاء الإداري ، وضمان الحدود بين السلطات نظمها الدستور حيث يضع الدستور القواعد المنظمة للمسئولية الوزارية فى المواد رقم (١٢٦) وما بعدها ، وبعبارة أخرى فإن إلغاء هذه المادة ما كان لينقص من التزامات الرئيس وواجباته الواردة فيها وبقائها ما كان ليضيف إليه شيئا غفلت عنه نصوص الدستور الأخرى فوجود هذا النص كعدم وجوده سواء فى الأثر (٢٠) .

إن رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للدولة يتولى مجموعة من الاختصاصات على النحو التالى :-

- (١) يعين رئيس الجمهورية الممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين بالقانون ، كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٤٣) من الدستور الحالى .
- (٢) يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة مجلس الشعب وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٥٠) من الدستور الحالى .
- (٣) يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ويكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة ، وينبغى موافقة مجلس الشعب على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٥١) من الدستور الحالى .
- (٤) فرق الدستور الحالى بين حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها فجعلها من اختصاص رئيس الجمهورية أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٤٩) من الدستور الحالى .

#### **خامسا : اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية**

إن رئيس الجمهورية باعتباره رئيس للسلطة التنفيذية يملك سلطة وضع اللوائح التنفيذية ولوائح الضبط ولوائح الضرورة (القرارات بقوانين فى غيبة مجلس الشعب) واللوائح التفويضية .



وقد قرر الدستور الحالى بنصوص صريحة أن رئيس الجمهورية بإعتباره رئيس للسلطة التنفيذية يتولى الاختصاصات التالية :-

### (١) رئيس الجمهورية يصدر اللوائح التنفيذية

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره فى إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٤٤) من الدستور الحالى .

### (٢) رئيس الجمهورية يصدر لوائح الضبط

تضع لوائح الضبط بعض القواعد القانونية التى تحد من الحريات العامة ضمانا لأغراض الضبط الإداري الثلاثة (الأمن العام والصحة العامة والسكنية العامة ) ، ومثل هذه اللوائح تضع قواعد قانونية تحد من الحريات العامة للأفراد ، ولكن الدستور الحالى تضمن نصوص صريحة تؤكد على أن الحريات العامة تزاوّل فى حدود القانون ومعنى ذلك إنه لا يمكن أن تقيّد هذه الحريات إلا بقانون (٢١) .

وعلى الرغم من ذلك يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط طبقا لنص المادة رقم (١٤٥) من الدستور . ونحن نرى ضرورة أن ينص مشروع الدستور الجديد للبلاد على أنه لا يجوز تقييد أى من الحقوق والحريات المكفولة بموجب الدستور إلا بقانون وبهدف حماية الأمن العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة أو سلامة الاقتصاد الوطنى

### (٣) رئيس الجمهورية يعين الموظفين ويعزلهم

يعترف الدستور الحالى لرئيس الجمهورية بسلطة تعيين وعزل الموظفين حيث يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين بالقانون طبقا لنص المادة رقم (١٤٣) من الدستور الحالى .

### (٤) رئيس الجمهورية يشرف على الموافق العامة

يشرف رئيس الجمهورية على الجهاز الإداري فى الدولة كلها حيث يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم الموافق العامة والمصالح العامة طبقا لنص المادة رقم (١٤٦) من الدستور الحالى .

(٥) رئيس الجمهورية يشرف على القوات المسلحة  
الدستور الحالي جعل رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة  
طبقا لنص المادة رقم (١٥٠) من الدستور الحالي ، كما نصت المادة  
رقم (١٨٢) من الدستور على تشكيل مجلس الدفاع الوطنى برئاسة  
رئيس الجمهورية حيث يختص ذلك المجلس بالنظر فى الشئون  
الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها .

(٦) رئيس الجمهورية يستفتى الشعب  
لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل  
بمصالح البلاد العليا طبقا لنص المادة (١٢٥) من الدستور الحالي ،  
وإذا كان اللجوء لهذه الصورة من صور الاستفتاء الشعبى متروك  
لتقدير رئيس الجمهورية .  
ومن الجدير بالذكر أن الرئيس أنور السادات أصدر قرارا جمهوريا  
فى مايو ١٩٧٨ طرحه على الشعب فى استفتاء ما أسماه مبادئ حماية  
الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء  
صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية  
والسلام الاجتماعى ، وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على  
أنه لا يجوز لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة  
السياسية .

وقد أصدرت الجمعية العمومية لحزب الوفد الجديد فى ٢ يونيه ١٩٧٨  
قرارا استتكرت فيه هذه الإجراءات الاستثنائية وأعلنت الثقة الكاملة  
فى رئيس الحزب وقياداته وهيئته العليا ، وأشادت بتاريخهم الوطنى  
وأعمالهم التى شهد بها الجميع حتى محكمة الثورة ، وقررت الجمعية  
العمومية لحزب الوفد الجديد تجميد نشاط الحزب للأسباب السابق  
الإشارة إليها (٢٢) .

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم  
دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية  
الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، وذلك فى حكمها الصادر فى ٤  
إبريل سنة ١٩٨٧ ، حيث نصت تلك المادة على عدم دستورية حرمان

فئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء إلى الأحزاب السياسية ومن مباشرة الحقوق والأنشطة السياسية لمخالفة ذلك لحكم كل من المادة رقم (٥) والمادة رقم (٦٢) من الدستور الحالى .

#### **سادسا : سلطات رئيس الجمهورية فى الظروف الاستثنائية**

فى ظل الظروف العادية وغير العادية يجب أن تتسق أعمال السلطة التنفيذية ومبدأ المشروعية والذى يعنى عدم اتخاذ إيه سلطة من السلطات العامة أى قرار أو عمل إلا فى حدود القانون وعلى الوجه المبين فيه (٢٣) .

إلا إنه قد تتعرض الدولة لمخاطر تهدد النظام العام وتأمين سير المرافق العامة ولا تسعف التشريعات الاستثنائية السلطة التنفيذية فى التصدى لهذه المخاطر ، مما يحتم عليها مواجهه هذه المخاطر بغية المحافظة على كيان الدولة حتى ولو اضطرها الأمر أن تخرج على مبدأ المشروعية (٢٤) .

ومن الجدير بالذكر أن التنظيم الدستورى لحاله الضرورة فيه خطورة على النظام الديمقراطى ، حيث يؤدى ذلك التنظيم إلى قيام نوع من الدكتاتورية تحت ستار النصوص الدستورية ، واستمرار السلطة غير المقيدة التى قد يتفق جزيئاً مع منطق حالة الضرورة قد يجعل الممارسين لتلك السلطة يسترسلون مع هذا التيار ، مما يهدد الحياة الدستورية والنظام الديمقراطى نفسه ، وبذلك ينقلب تنظيم حالة الضرورة فى الدستور من وسيلة لحماية الدولة إلى وسيلة لإقامة نوع من الدكتاتورية (٢٥) .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الحالى يعطى لرئيس الجمهورية سلطات غير محدودة يمارسها فى الظروف الاستثنائية دون الأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسات الدستورية الأخرى ، وقد نصت المادة رقم (٧٤) على اختصاصات رئيس الجمهورية فى حالة الخطر ، فى حين نصت المادة (١٤٨) على حق رئيس الجمهورية فى إعلان حالة الطوارئ .

## (١) سلطات رئيس الجمهورية الواردة في المادة رقم (٧٤)

نصت المادة (٧٤) من الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ على حق رئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما أتخذه من إجراءات خلال ستين يوما .

كان التطبيق الأول للمادة ٧٤ من الدستور سنة ١٩٧٧ فقد حدث في ١٨ و ١٩ يناير من ذلك العام إن اجتاحت البلاد من أقصاها إلى أقصاها موجة عاتية من الاضطرابات العنيفة كان الدافع لها قرارات اقتصادية أصدرتها الحكومة ورفعت بها أثمان السلع الأساسية ، وقد استعانت الحكومة بالشرطة والقوات المسلحة مع لفرض النظام ونجحت في ذلك ، وبعد أن انتهى الحظر تماما أصدر الرئيس السادات القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لكي يعالج احتمال تكرار مثل هذه الحوادث ، فالحظر أذن انتهى باعتراف الرئيس السادات نفسه في خطابه إلى الأمة ، ولكن رئيس الجمهورية قرر تطبيق نص المادة (٧٤) من الدستور (٢٦) .

وفي اعتقادنا أن أعمال نص المادة (٧٤) لمعالجة أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ قد جانبه الصواب إذ أن تلك الأحداث لم يكن من الجسامة والخطر الذي يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، ودليل ذلك أن رئيس الجمهورية لم يصدر القرار المذكور عند قيام تلك الأحداث مباشرة ، بل أن القرار صدر بعد مضي أكثر من عشرة أيام ، وهذا ما يتنافى مع ما تتطلبه المادة المذكورة من أن يكون هناك خطر حال وليس خطر قد زال ، فضلا عما تقدم أن حالة الطوارئ كانت معلنة منذ هزيمة يونيه ١٩٦٧ وأن السلطات المنصوص عليها في قانون الطوارئ كافية لمواجهة أحداث ١٨ و ١٩ يناير وذلك ما يغنى رئيس الجمهورية عن اللجوء إلى تطبيق المادة المذكورة (٢٧) .

ومما يؤكد ذلك أن الحكومة لجأت فعلا إلى استخدام السلطات التي تخول لها بموجب قانون الطوارئ ففرضت حظر التجول لمدة ثلاثة أيام (٢٨) .

وكان التطبيق الثانى للمادة (٧٤) من الدستور الحالى فى إحداه سبتمبر ١٩٨١ وقد أصدر الرئيس السادات ثمانية قرارات جمهورية فى ٢ سبتمبر ١٩٨١ منها سبعة قرارات استندت إلى المادة (٧٤) من الدستور مباشرة بينما أستند القرار الثامن إلى الدستور مباشرة دون تحديد مادة بذاتها ، وتضمنت تلك القرارات إلغاء قرار رئيس الجمهورية بشأن تعيين الأنبا شنودة بابا الإسكندرية وبطريق الكرازة المرقسية وتشكيل لجنة من خمسة أعضاء للقيام بالمهام البابوية ونصت القرارات الأخرى على إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار بعض الصحف (٢٩).

مما سبق يتضح لنا أن رئيس الجمهورية يستطيع بمقتضى المادة (٧٤) من الدستور أن يباشر سلطات واسعة تبلغ قمته فى صورة إيقاف العمل بعض نصوص الدستور وأصدر القرارات التى تحمل معنى التشريع وتقوم مقام القانون ، بالإضافة إلى سلطة إصدار قرارات إدارية عامة وبذلك يكون كل قرار يتخذه رئيس الجمهورية مستندا فيه إلى المادة (٧٤) يجب عرضه على الاستفتاء الشعبى ، فإذا وافق الشعب على إجراء معين قام به رئيس الجمهورية ، فإن معنى ذلك إسناد القرار إلى الإرادة الشعبية نفسها باعتبار أن تلك الموافقة هى من نوع الإقرار اللاحق أو التصديق (٣٠).

## (٢) سلطات رئيس الجمهورية الواردة فى المادة (١٤٨)

لرئيس الجمهورية الحق فى إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه ، وإذا كان مجلس الشعب منجلا يعرض الأمر على المجلس الجديد فى أول اجتماع له ، وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مداها إلا بموافقة مجلس الشعب وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٤٨) من الدستور الحالى .

ومن الجدير بالذكر أن السلطة التنفيذية تتمتع فى حالة الطوارئ بسلطات ضخمة تجد أساسها فى التشريع ، وقد أستقر مجلس الدولة

فى أحكامه على الاعتراف للإدارة بكل السلطات الضرورية التى تتطلبها مواجهه الظروف الاستثنائية (٣١) .  
ويترتب على إعلان حالة الطوارئ أن يكون من حق رئيس الجمهورية أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ،  
ويترتب على إعلان حالة الطوارئ صدور قرارات من الحاكم العسكرى العام بغية مواجهه الظروف الاستثنائية التى أدت إلى إعلان تلك الحالة وقد جرى العرف على صدور تلك القرارات فى صورة أوامر عسكرية (٣٢) .

#### **سابعاً: الاختصاصات المشتركة بين رئيس الجمهورية والحكومة**

هناك اختصاصات يشترك رئيس الجمهورية فى ممارستها مع الحكومة حيث نصت المادة رقم (١٣٨) من الدستور الحالى على أن رئيس الجمهورية يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور ، وقد وردت نفس القاعدة فى المادة رقم (١٥٦) من الدستور الحالى التى نصت على اشتراك مجلس الوزراء مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية .

ونحن نرى ما يراه الاتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى أن رئيس الجمهورية فى الدستور الحالى يملك سلطات فعلية ويزاولها بنفسه وليس بواسطة وزرائه ، وكنا نفضل لو أن الدستور قد أخذ بمبادئ النظام البرلمانى كاملاً بحيث يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها بواسطة الوزراء .

## المبحث الثالث

### أضعاف السلطة التشريعية فى الدستور الحالى

نقصد بالسلطة التشريعية تلك الجهة التى تملك إصدار القواعد العامة الملزمة التى تحكم تصرفات الجماعة فى نطاق الدولة ، وفقا للتقاليد المستقرة فإن سلطة التشريع بالمعنى السابق قد تمارسها السلطة التشريعية بمفردها ولا يكون ذلك إلا فى الديمقراطية النيابية وقد تمارسها السلطة التشريعية بالمشاركة مع الناخبين فى الديمقراطية شبه مباشرة ، وإذا كان البرلمان يقوم بالدور الأساسى فى إعداد التشريعات فإن رئيس الدولة يشارك فى إعداد ووضع التشريعات بدرجات متفاوتة بل وقد ينفرد بالتشريع لسبب أو لآخر (٣٣).

إذا كان الدستور الحالى قد عمل على تقوية السلطة التنفيذية وبالذات سلطة رئيس الجمهورية فقد حرص فى الوقت نفسه على إضعاف سلطة مجلس الشعب أى السلطة التشريعية ، ويظهر لنا سعى هذا الدستور لأضعاف مجلس الشعب فى وجود حالات اشترط فيها الدستور الحالى صدور القانون من مجلس الشعب بأغلبية خاصة تفوق الأغلبية العادية ، مثل حالة إقرار البرلمان مرة أخرى لمشروع قانون اعترض عليه رئيس الجمهورية ، حيث اشترط الدستور الحالى هنا موافقة ثلثى أعضاء مجلس الشعب حتى يصبح المشروع قانونا .

#### أولاً : الناخبون كعضو تشريعى

تتضمن الديمقراطية شبه المباشرة ثلاثة مظاهر تجعل من الناخبين عضوا أصيلا فى التشريع بجوار رئيس الدولة والبرلمان وهذه المظاهر هى حق الاستفتاء وحق الاعتراض وحق الاقتراح (٣٤).

ومن الجدير بالذكر أن الاستفتاء الشعبى تتعدد موضوعاته والدستور بطبيعة الحال هو الذى يحدد الموضوعات التى يجب أن تعرض على الشعب فى الاستفتاء ، والالتجاء إليه قد يكون إجباريا وقد يكون اختياريا وقد يجعله الدستور لرئيس الدولة من تلقاء نفسه ، وقد يجعله بعد أخذ رأى البرلمان أو بعد موافقته وقد يجعله للبرلمان نفسه يلجأ إليه ليتأكد من اتجاهات الشعب (٣٥) .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الحالى قد أخذ بالاستفتاء الشعبى فى ثلاث موضوعات وبذلك أصبح الناخبون عضو تشريعى وذلك على النحو التالى :-

(١) لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها ، وذلك كله طبقا للمادة رقم (٧٤) من الدستور الحالى، والاستفتاء الشعبى هنا وسيلة للرقابة على تصرف الرئيس وهو يواجه حالة الضرورة .

(٢) أجازت المادة (١٥٢) من الدستور لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة حتى فى غير حالة الضرورة ، والاستفتاء هنا لا يتوقف على استئذان مجلس الشعب أو أخذ رأيه بل أن الرئيس يستطيع الالتجاء إليه من تلقاء نفسه .

(٣) وتعرضت المادة (١٨٩) من الدستور الحالى لتعديل الدستور وجعلت التعديل يبدأ بموافقة مجلس الشعب وينتهى بعرضه على الشعب لاستفتائه فى شأنه ، والاستفتاء الشعبى هنا لأخذ رأى الشعب فى موضوعات الدستور المطلوب تعديلها .

### **ثانيا : التشريع فى غيبة مجلس الشعب**

أكد الدستور الحالى على الحقوق التى يمارسها رئيس الجمهورية فى مجال التشريع ، ونعنى بتلك الحقوق حق الاقتراح وحق الاعتراض وحق الإصدار ، فقد نصت المادة رقم (١٠٩) على حق الاقتراح فى



حين نظمت المادتين (١١٢) و(١١٣) حق رئيس الجمهورية فى التصديق على القوانين والاعتراض عليها .  
وإذا كان الأصل فى رئيس الجمهورية كعضو تشريعى أن يمارس اختصاصاته التشريعية بالتعاون مع البرلمان الذى يعتبر العضو الأصل فى هذا الخصوص ، فإن الدستور الحالى قد أفرد دور لرئيس الجمهورية فى ممارسة الوظيفة التشريعية استقلالا عن مجلس الشعب وذلك فى حالة التشريع فى غيبة البرلمان وهو ما نصت عليه المادة ( ١٤٧ ) من الدستور الحالى .

لقد أعطى الدستور الحالى لرئيس الجمهورية حق التشريع فى حالة غيبة مجلس الشعب ، فإذا حدث فى غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ، وهذا ما نصت عليه المادة (١٤٧) من الدستور الحالى التى نظمت إجراءات عرض هذه القرارات على مجلس الشعب إذا كان قائما .

ونحن نرى مع ما يراه الاتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل الدستور لينص على إنه (إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الشعب أو فى فترة حلة ما يوجب الإسراع فى إصدار قوانين ، لا تحتمل التأخير يجوز لمجلس الوزراء إعداد مايلزم من مشروعات قوانين على أن ينص على كونها مستعجلة عند إحالتها إلى مجلس الشعب ، ويدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى للنظر فى مشروعات تلك القوانين ، ويجب البت فيها قبل فض الدورة غير العادية ، فإذا كان مجلس الشعب منحلا يسترد سلطاته الدستورية خلال الدورة غير العادية كان الحل لم يكن(٣٦)

### **ثالثا : التشريع بتفويض من مجلس الشعب**

السيادة الوطنية ملك الأمة وهى مصدر السلطات وهى التى توزع الاختصاصات بين السلطات ، وهذا يعنى أن اختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين ليس اختصاصا أصيلا إنما هو بدوره

اختصاص مفوض إليها من الأمة ، ومن ثم لا يجوز لها أن تعيد تفويضه إلى سواها طبقاً لمبدأ السلطات المفوضة لا يعاد تفويضها (٣٧)

فقد نصت المادة (١٠٨) من الدستور الحالى على حق رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون بناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه ، ويجب أن يكون ذلك التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد إنتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق عليها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون.

ومن المؤكد أن التشريع بتفويض من البرلمان ظاهرة ذات دلالة خطيرة بالنسبة للنظام النيابى ذاته ، لأن البرلمان يتخلى عن وظيفه الأصلية ويفوض فى ممارستها إلى السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية (٣٨)

وليس أدل على ذلك من قيام مجالس الشعب المتتالية منذ عام ١٩٧٢ على تفويض رئيس الجمهورية فى عقد صفقات الأسلحة بيعاً وشراءً بمدد متجددة متتالية دون تقديم بيان بما تم عقده من هذه الصفقات منذ عهد الرئيس الراحل أنور السادات واستمرار إلى عهد الرئيس الحالى حسنى مبارك ، دون تقديم حساب أو بيان عن هذا التفويض الأبدى غير المسئول وذلك استناداً إلى المادة رقم (١٠٨) الواجبة الإلغاء الموجود فى الدستور الحالى (٣٩)

ويرى أغلب الفقهاء أن التفويض التشريعى غير جائز من الناحية الدستورية لأن اختصاص أى سلطة غير قابل للنقل ، وإنما هو وظيفة خصها بها الدستور للتصرف فيها حيثما ترائى لها لتقوم بتنفيذها بنفسها على مقتضى القوانين والدستور ، والسلطة التشريعية ليست صاحبة سلطات إنما هى سلطة مؤسسة ومفوضة من قبل الدستور ليس إلا .

ونحن نرى مع ما يراه الاتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل الدستور لينص صراحة على أن النيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير ، ولا يجوز للمجالس النيابية أن تتخلى عن سلطاتها فى التشريع ولا يجوز لها تفويض الحكومة فى مباشرة الوظيفة التشريعية (٤٠)

#### رابعاً : الاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية

القانون منذ بدايته وحتى يصبح قانوناً يمر بعدد من المراحل منها مرحلة الاقتراح ومرحلة المناقشة والتصويت عليه بالموافقة ومرحلة الاعتراض ومرحلة الإصدار وأخيراً النشر ، فإذا كانت مرحلة المناقشة والتصويت عليه بالموافقة من حق البرلمان ، فإن رئيس الجمهورية له حق اقتراح القوانين بالمشاركة مع أعضاء البرلمان وله منفرداً حق الاعتراض على القوانين وحق إصدارها ونشرها بالجريدة الرسمية وذلك على النحو التالى .

- (١) تقضى المادة (١٠٩) من الدستور الحالى صراحة بأن لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين حيث يقدم الاقتراح إلى مجلس الشعب فى شكل مشروع قانون مكتمل المواد .
- (٢) تنظم المادتان رقم (١١٢) و (١١٣) حق رئيس الجمهورية فى الاعتراض على القوانين ، فإذا أعترض رئيس الجمهورية على القانون رده إلى البرلمان فى خلال فترة معينة ، ويستطيع البرلمان أن يتغلب على هذا الاعتراض بأغلبية معينة وكل ما يفعله رئيس الجمهورية أن يبين للبرلمان المصاعب التنفيذية التى يمكن أن تترتب من جراء هذا القانون
- (٣) عندما يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون يعتبر ذلك شهادة رسمية من رئيس الجمهورية أن مشروع القانون الذى وافق عليه البرلمان قد أجمع له كل الشروط التى يطلبها الدستور ، ويؤكد بالتالى ضرورة تنفيذ القانون ويعتبر حق إصدار القوانين عملاً تنفيذياً وليس عملاً تشريعياً .
- (٤) إذا أصدر رئيس الجمهورية القانون أصبح واجب التنفيذ وقد

نصت المادة (١٨٨) من الدستور الحالى على أن تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها ، و يجوز أن ينص القانون على ميعاد آخر أقصر أو أطول .

#### **خامسا : الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية**

نصت المادة (١٢٧) من الدستور الحالى على أنه فى حالة سحب الثقة من الحكومة يعد مجلس الشعب تقريرا يرفع إلى رئيس الجمهورية الذى له أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام ، وإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء خلال ثلاثين يوما وتوقف خلالها جلسات المجلس ، فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة أعتبر المجلس منحلا وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

ويلاحظ أن سحب الثقة من الحكومة محاط فى الدستور الحالى بإجراءات معقدة تجعل من المستبعد على مجلس الشعب أن يمارس هذه الصلاحية ، وهذا التعقيد فى الإجراءات التى تقترن باحتمال حل مجلس الشعب وعدم الاطمئنان إلى سلامة العملية الانتخابية يجعل الأقدام على سحب الثقة من الحكومة أمرا غير وارد ، وبذلك أصبحت وظيفة مجلس الشعب فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية عديمة الأثر

إن المواطن المصري لن يشعر بالانتماء الحقيقى لبلده إلا إذا وجد رقابة برلمانية على نزاهة الحكم ، كما أن الثقة الواجب توافرها بين الحكام والمواطنين لن تتحقق إلا فى ظل ديمقراطية حقيقية لذلك نطالب بتعديل المادة (١٢٧) من الدستور الحالى بحيث تنص على مسئولية الحكومة أمام ممثلى الشعب بحيث إذا سحبوا منها الثقة يتعين عليها الاستقالة فورا دون معوقات أو إجراءات (٤١) .

## سادسا : تمثيل المصالح في مجلس الشعب

يمكن القول أن الديمقراطية في مصر لا تعدو أن تكون واجهه شكلية والسؤال المطروح الآن هل تتوفر في مصر نفس الظروف اللازمة لنجاح النظام الديمقراطي في الدول الأخرى ، وما هي إمكانية تطبيق الديمقراطية الحقيقية في مصر في ظل القيود الواردة على النظام الانتخابي والتي تتمثل فيما نص عليه الدستور الحالي من وجوب تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠% على الأقل في مجلس الشعب والمجالس المحلية ، باعتبارهم أصحاب المصلحة في النظام السياسي القائم منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن ثم كانت هذه النسبة هي نوع من التعويض للعمال والفلاحين عن حرمانهم وإبعادهم عن مقاعد البرلمان في العهد الملكي (٤٢)

لقد أخذ الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ بفكره تمثيل المصالح عندما نص في المادة (٨٧) على أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين ، وعندما نص في المادة (١٩٦) على أن ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الشورى بالاقتراع المباشر السري العام على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .

وإذا كانت غالبية الدول الديمقراطية في الوقت الحاضر لا تأخذ بنظام تمثيل المصالح فإن الكثير منها قد أنشأ مجالس استشارية تمثل الطوائف والمصالح المحلية في الدولة (٤٣) .

ونعتقد أن هذه النسبة الدستورية لتمثيل العمال والفلاحين يجب إلغاؤها لأن خطورة هذا النص وأضراره أكثر من منفعه بكثير ، إذ يكفي أن يكون من مخاطره الكبيرة إفراز مجالس محلية ونيابية هزيلة ضعيفة البنيان نظرا لاستبعاد قطاعات من المثقفين وذوى الرأي من عضويتها نتيجة تطبيق هذه النسبة الطاغية ، كما أن اشتراط تلك النسبة يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات الذي قرره الدستور ذاته في المادة (٤٠) و من هذه الناحية يبدو وكأن الدستور الحالي يناقض بعضه بعضا (٤٤) .

إن انتخاب نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من بين العمال والفلاحين يعتبر قيد على حرية الناخبين في اختيار ممثليهم بمجلس الشعب ، فهو قيد لا معنى له ولا يوجد ما يبرر استمرار هذا القيد ، هذا فضلا عن الصعوبة التي تواجهها دائما في وضع تعريف محدد وثابت للعامل والفلاح لا يتغير بتغير الظروف الاجتماعية أو السياسية في البلاد بين الحين والآخر ، ونحن نفضل أن نترك الحرية كاملة للناخبين في اختيار مرشحهم ، فاعتراضنا هنا ليس على نوعية المرشحين المختارين بقدر ما هو على وجود القيد في حد ذاته (٤٥) .

لقد كان الهدف من تحديد نسبة من مقاعد البرلمان للعمال والفلاحين هو حماية العمال من سيطرة أصحاب الأعمال وعدم الضغط على الفلاحين من جانب كبار الملاك الزراعيين ، أما الآن فقد زال هذا التخوف وأصبح العمال والفلاحون قادرين على التعبير عن رأيهم في اختيار من يمثلهم ، وبعد أن أصبح أغلب المتعلمين من أبنائهم فإنه لم يعد هناك محل للإبقاء على هذه التفرقة بين المرشحين العمال والفلاحين وبين المرشحين من الفئات الأخرى ، وتمييز الفريق الأول بالحصول على خمسين في المائة على الأقل من مقاعد المجالس المحلية والمجالس النيابية ، حيث تتنافى هذه التفرقة مع مبدأ المساواة الذي تنص عليه الدساتير ومواثيق حقوق الإنسان.

ولو شاء العمال والفلاحون أن يحصلوا على ما يقرب من المائة في المائة من المقاعد بحكم ما لهم من أغلبية عددية بين الناخبين لأمكنهم تحقيق ذلك دون الحاجة إلى نص دستوري ، لا يوجد مثله في أي دستور من دساتير العالم شرقا وغربا . وهو الأمر الذي أقره الرئيس جمال عبد الناصر (غفر الله له) في تصريح له بمجلس الوزراء في عام ١٩٦٨ معتبرا أن هذه القاعدة كانت حكما انتقاليا مؤقتا .

وينبغي هنا أن تشير إلى وجود تناقص وتعارض واضح بين مواد الدستور مع بعضها البعض ، ففي حين ينص الدستور على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ومبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة ، نجد الدستور قد خص العمال والفلاحين بنسبة ٥٠% على الأقل في مجلس الشعب وبالتالي أهدر مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المرشحين لعدم تماثل ظروفهم ومراكزهم القانونية ،

ونحن نرى مع ما يراه الاتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل الدستور لإزالة التناقص والتعارض الواضح بين مواده وبصفة خاصة تعديل المادة رقم (٨٧) وإلغاء تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠% على الأقل فى مجلس الشعب (٤٦) .

#### سابعا : الاختصاص الحالى لمجلس الشعب

الموازنة فى النظام البرلمانى هى الأسلوب الذى توجه المجالس النيابية بواسطته السلطة التنفيذية فى الاتجاهات التى تراها ، وهى الوسيلة الوحيدة للحد من اعتداءات هذه السلطة ، ولممثلة الأمة الحق فى مناقشة أبواب الإيرادات والمصروفات وإقرار ما يرونها بشأنها لأنهم وهم المنتخبون من الشعب دافعى الضريبة لهم الحق فى تقرير الموارد والإيرادات وأبواب المصروفات ، ويكفى أن يرفض البرلمان الميزانية لعرقلة عمل الحكومة فى النظام البرلمانى القائم على المسئولية الوزارية (٤٧) .

ومن الجدير بالذكر أن المادة (١٥٥) من الدستور الحالى لا تعتبر الموازنة العامة نافذة إلا بموافقة مجلس الشعب عليها وهذا أيضا وضع طبيعى ، غير أن تلك المادة تنص على أنه لا يحوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة . ويدور السؤال حول ما إذا كان هذا القيد الخطير على سلطة مجلس الشعب له ما يبرره ، حيث اقتصر معه دور المجلس على الموافقة على مشروع الموازنة كما هو أو رفضه ، وكان من الأفضل إعطاء المجلس سلطة التعديل بضمانات معينة مثل اشتراط أغلبية خاصة على ذلك مثل ثلثى الأعضاء ، واشتراط الاستماع إلى رأى الحكومة قبل إجراء هذا التعديل (٤٨) .

لقد سلب الدستور الحالى اختصاص مجلس الشعب المفترض إنه يمثل الأمة فى مراقبة تصرفات الحكومة على أموال الشعب ، إذا حرمه من حقه فى إدخال تعديلات جزئية على مشروع الموازنة العامة للدولة عند مناقشتها إلا بموافقة الحكومة ، بحيث يتعين على مجلس الشعب أن يوافق على الميزانية ككل أو يرفضها ككل بينما هذه الصلاحية معترف بها للمجالس النيابية فى الدول الديمقراطية (٤٩) .

### **ثامنا : الجمع بين تمثيل الشعب وتولى الوظائف العامة**

من المعروف فى النظم الديمقراطية كما هى مطبقة فى الدول الغربية ، أنه لا يجوز لعضو البرلمان الممثل للشعب أن يجمع عند انتخابه بين عضويته فى البرلمان وبين توليه أية وظيفة عامة فى السلطة التنفيذية ، وعدم جواز الجمع بين تمثيلهم للشعب وبين ممارسة الوظائف العامة هى قاعدة يملئها ويفرضها النظام البرلمانى الذى يسمح للبرلمان بالرقابة على أعمال الحكومة (٥٠) .

لقد فضل الدستور الحالى الجمع بين تمثيل الشعب فى البرلمان وتولى الوظائف العامة حيث تقضى المادة (٨٩) من الدستور على حق العاملين فى الحكومة والقطاع العام فى ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشعب ، وفيما عدا الحالات التى يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس، ويحتفظ بوظيفته أو عمله وفقا لأحكام القانون .

فمن المحتمل أن تقوم شبهه محاباة عضو مجلس الشعب لجهة عمله الأصلية فى ممارسة واجباته الرقابية كممثل للشعب ، فضلا عن شبهه محاباه جبهه عمله له فى مجال التراقيات والمكافآت بهدف كسبه إلى جانبها كعضو برلمانى ، وقد يتخذ عضو مجلس الشعب من عضوية البرلمان وسيلة لتحقيق مصالحه الشخصية أو للتأثير فى اتجاهات البرلمان أو للتغاضى عن أخطاء معينة ، لذلك فإننا نفضل أن ينص الدستور الجديد للبلاد على إلزام العاملين فى الحكومة والقطاع العام الذين يرشحون أنفسهم لعضوية مجلس الشعب بتقديم إستقالتهم من وظائفهم بمجرد فوزهم فى الانتخابات (٥١) .

### **تاسعا : اختصاصات مجلس الشورى**

تم تعديل الدستور الحالى عام ١٩٨٠ وفى هذا التعديل تم إنشاء مجلس الشورى وحدد الدستور اختصاصات مجلس الشورى على النحو التالى :-

(١) نصت المادة (١٩٤) من الدستور على أن مجلس الشورى يختص بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ



ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى ، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والحريات و الواجبات العامة وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته .

(٢) فى حين نصت المادة (١٩٥) من الدستور الحالى على ضرورة أخذ رأى مجلس الشورى فى الاقتراحات الخاصة بتعديل مواد الدستور ، ومشروعات القوانين المكملة للدستور ومشروع الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، ومشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة ، ويبلغ المجلس رأيه فى هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب .

مما سبق يتضح أن اختصاصات مجلس الشورى إستشارية بحتة وأن مجلس الشورى ليس مجلسا تشريعا ومهمة المجلس أن يؤخذ رأيه فقط ولكن هذا الرأى يمكن أن يهمل تماما ولا يعول عليه أحدا . ولعل الدافع الوحيد الذى دعا إلى إنشاء هذا المجلس أن الدولة قد أرادت إيجاد هيئة تكون مالكة للصحافة القومية ، وقد كشف عن ذلك قانون سلطة الصحافة الذى يعتبر المؤسسات الصحفية القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى (٥٢) .

ونحن نرى مع مايراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل التنظيم الدستورى لمجلس الشورى دون إلغائه بحيث يصبح بمثابة مجلس للشيوخ ، ويجب إعطاء مجلس الشورى اختصاصا تشريعا ، بحيث تكون موافقته لازمة وضرورية بجانب موافقة مجلس الشعب على كل مشروع قانون جديد أو تعديل لقانون قائم (٥٣)

## المبحث الرابع

### العدوان على ولاية القضاء فى الدستور الحالى

لم يسلم الدستور الحالى من المأخذ فيما يتعلق باختصاص السلطة القضائية فقد سمح فى كثير من نصوصه بالعدوان على ولاية القضاء المستقل بالفصل فى جميع المنازعات ، إذ إنشأ منصب المدعى الإشتراكى مما أدى إلى الأزدواج فى سلطة الاتهام مع النيابة العامة وإستند إلى حكم المادة ( ١٧٠ ) من الدستور التى تنص على مساهمة الشعب فى إقامة العدالة لكى ينشئ محاكم القيم ومحاكم الأحزاب حيث تضم تلك المحاكم عناصر لم تتخصص فى العمل القضائى ولم تدرس القانون ولا تتمتع بالحصانة والاستقلال .

#### أولا : الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب

نحن نعلم أن الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ قد اعطى الاختصاص لمجلس الشعب نفسه للفصل فى صحة عضوية إعضائه بعد أخذ رأى محكمة النقض بعد تحقيق تجريه فى الطعون المحالة إليها من مجلس الشعب ، ولكن رأى محكمة النقض هو مجرد رأى غير ملزم لمجلس الشعب ولا تكون العضوية باطلة إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٩٣) من الدستور الحالى .

لقد إنتقد بعض رجال الفقه إسناد الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وذلك للأسباب التالية (٥٤) :-

(١) إن الفصل فى صحة العضوية هى مسألة قانونية تثير منازعة قانونية تتصل بصحة وسلامة عملية الانتخاب من ناحية إجراءاتها ومدى إتفاقها مع القانون ، ومن ثم يجب أن يعطى الاختصاص

بها للهيئة القضائية التى أعطاها الدستور سلطة الفصل فى المنازعات .

(٢) أن إعطاء الاختصاص لمجلس الشعب نفسه يخالف مبادئ العدالة لا سيما وأن المجلس كهيئة سياسية ستؤثر عليه الأهواء السياسية ، وبالذات مع وجود أغلبية كبيرة للحزب الحاكم مما يستحيل معه تصور بطلان عضوية نائب ينتمى إليه .

ومن الجدير بالذكر أن أغلبية الفقه المصرى يرى وجوب نزع الاختصاص بالفصل فى صحة العضوية من مجلس الشعب وأعطاء هذا الاختصاص للقضاء وحده بصفته العادلة المحايدة ، لأن اختصاص مجلس الشعب بهذه المنازعة القانونية تجعل من المجلس خصما وحكما فى ذات الوقت ، ويجب أن يكون الاختصاص القضائى لمجلس الدولة حيث أن منازعات صحة العضوية هى بطبيعتها منازعات إدارية تثور بين المرشحين والناخبين وبين جهة الإدارة المنظمة للانتخابات(٥٥) .

ونحن نرى مع يراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل المادة (٩٣) من الدستور الحالى بحيث يتضمن التعديل المقترح النص على اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب والشورى فى حين يختص مجلس الدولة بالتحقيق فى الطعون المحالة إليه من مجلسى الشعب والشورى ، ويجب إحالة الطعن إلى مجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم كل مجلس به ، ويجب الإنتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ أحالته إلى مجلس الدولة.

ويجب عرض نتيجة التحقيق والرأى الذى إنتهى إليه مجلس الدولة على المحكمة الدستورية العليا لتتولى الفصل فى صحة العضوية خلال ستين يوما من تاريخ عرض التحقيق عليها ، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار تصدره المحكمة الدستورية العليا

#### **ثانيا : اختصاصات المدعى الإشتراكى**

تنص المادة(١٧٩) من الدستور على أن يكون المدعى الإشتراكى مسئولا عن إتخاذ الإجراءات التى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى ، والحفاظ على المكاسب الأشتراكية وإلتزام

السلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب على الوجه المبين بالقانون .

وتجدر الإشارة أن الاختصاص الحالى للمدعى الاشتراكي فيه اعتداء على اختصاص الهيئات القضائية ، حيث يعطى لجهاز المدعى الاشتراكي سلطة التحقيق والعقاب فى أن واحد ، واللجوء إلى محاكم لا تتوافر لها الضمانات الكافية (محكمة القيم) مع تجاهل دور النيابة العامة فى التحقيق ودور القضاء العادى فى المحاكمة (٥٦)

ويبدو ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والصادر فى تاريخ سابق لصدور الدستور ذاته كان يقصد أشباع الطابع القضائى على وظيفة المدعى العام الاشتراكي ، إذا أن المادة السادسة من ذلك القانون أعطت له حق ممارسة كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق فى قانون الإجراءات الجنائية كما أن ذلك القانون عهد إليه بنفس المسئوليات وكلفه بنفس الإجراءات المقررة للنائب العام فى القضايا العادية ، فيما عدا بعض الإستثناءات التى تتفق مع طبيعة الجرائم التى يختص بها المدعى الاشتراكي (٥٧) .

ونحن نرى مع ما يراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل المادة رقم (١٧٩) من الدستور الحالى ويجب أن يتضمن التعديل المقترح إلغاء منصب المدعى العام الاشتراكي والنص صراحة على أن تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية عن المجتمع وتتولى الإشراف على شئون الضبط القضائى وتسهر على تطبيق القوانين الجنائية وتنفيذ الأحكام ، على أن يتولى النيابة العامة نائب عام ينتدب من بين مستشارى الهيئات القضائية وينظم القانون هذه الهيئة ويحدد اختصاصاتها والشروط والضمانات الخاصة بأعضائها .

### **ثالثا : إسهام الشعب فى إقامة العدالة**

نصت المادة (١٧٠) من الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ على أن الشعب يسهم فى إقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون ، ويتضح من ذلك النص أن المشرع الدستورى إنما قصد بهذا النص أن تكون المساهمة الشعبية فى إقامة العدالة مطلقة فى التشكيل وفى إصدار الأحكام ، حيث تهددهذه المادة وجود السلطة القضائية وليس إستقلالها فقط .

ومن الأسباب التي إستندت إليها الحكومة فى تبرير تشكيل محكمة القيم من قضاء متخصصين وشخصيات عامة ،إن هذا التشكيل المختلط هو أعمال لنص المادة (١٧٠) من الدستور الحالى ، إذ أن مساهمة الشعب فى إقامة العدالة لا تتأتى إلا بمشاركته فى تشكيل المحكمة وفى إصدارالحكم (٥٨) .

والتسلسل المنطقى لهذه النتيجة الخطيرة والتي إنتهت إليها الحكومة ومجلس الشعب لأبد أن يقضى إلى نتيجة أخرى أكثر خطورة ، هى إعادة تشكيل السلطة القضائية بما يكفل أعمال حكم المادة (١٧٠) من الدستور ، وإشراك الشعب فى كل محاكم السلطة القضائية على إختلاف أنواعها ودرجاتها ، هذا هو منطق التفسير الذى إستقر عليه الحزب الحاكم بالنسبة لإسهام الشعب فى إقامة العدالة (٥٩)

ومن الجدير بالذكر أن الاختصاص الذى أسنده الدستور إلى السلطة التشريعية فى ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصاتها يتعين أن يكون فى حدود أحكام المادة (١٦٧) والمادة (١٧١) ، ولا يجوز لمجلس الشعب بمقتضى تشريع صادر منه ، أن ينشأ جرائم ويسند الحكم فيها إلى جهة غير قضائية أو إلى محاكم خاصة يكون تشكيلها بصورة كاملة أو جزئية من غير القضاء ، الذين عناهم الدستور وأحاطهم بضمانات خاصة تكفل لهم الإستقلال وعدم العزل والحيدة والتخصص (٦٠).

ومن الجدير بالذكر أن المادة رقم (١٧١) من الدستور الحالى قد نصت على تشكيل محاكم أمن الدولة التى ينظمها القانون ويحدد اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

ونحن نرى مع ما يراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستوري المصرى ضرورة تعديل المادة (١٧١) من الدستور الحالى بحيث يتضمن التعديل المقترح النص صراحة على عدم جواز محاكمة أحد الإ أمام القضاء العادى وتحظر المحاكمة أمام محاكم خاصة أو استثنائية ولا يحاكم مدنى أمام المحاكم العسكرية .

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد فى مصر محاكم خاصة تم إنشائها بموجب القانون على النحو التالى :-

(١) نصت المادة (٢٧) من قانون حماية القيم من العيب على أن يكون تشكيل محكمة القيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف بالإضافة إلى ثلاثة من الشخصيات العامة ، كما تشكل المحكمة العليا للقيم من سبعة أعضاء برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أربعة من مستشاري محكمة النقض أو محاكم الاستئناف بالإضافة إلى أربعة من الشخصيات العامة .

(٢) نزلت المادة (٨) من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية الاختصاص القضائي الذي كان معقود لمحكمة القضاء الإداري في الفصل في المنازعات الخاصة بالأحزاب السياسية ، وتم إسناده إلى الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعدم موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

(٣) نصت المادة الثانية من القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨١ الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة على تشكيل محكمة أمن الدولة العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة القضاء بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية .

#### **رابعاً : الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح**

نصت المادة (١٧٥) من الدستور الحالي على تشكيل المحكمة الدستورية العليا التي تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، في حين نصت المادة رقم (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن المحكمة تتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح في حالتين ، الحالة الأولى إذا تراءى لأحد المحاكم أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت

الأوراق إلى المحكمة للفصل فى المسألة الدستورية ، والحالة الثانية إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أن الدفع جدى أجلت الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الحالى لم يتعرض لتنظيم كيفية ممارسة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، بمعنى أن مشكلة الرقابة على دستورية القوانين لا يمكن أن تثار إلا بصدد نزاع يطرح أمام القضاء ويشترط أن يدفع أحد الأطراف بعدم دستورية قانون أو قرار إدارى يراد تطبيقه على ذلك النزاع (٦١) .

ونحن نرى مع ما يراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى على المشرع الدستورى أن ينظم مشروع الدستور الجديد للبلاد مشكلة رقابة دستورية القوانين على النحو التالى (٦٢).

- (١) أن يتضمن مشروع الدستور الجديد للبلاد طريقه أصلية لإثارة عدم الدستورية أما أثناء إعداد التشريع أو قبل إصداره وهذه طريقة وقائية أخذت بها بعض الدساتير العربية (المغرب وسوريا) ، وأما بعد أن يصدر التشريع عن طريق تخويل كل ذى مصلحة حق رفع دعوى أصلية لمهاجمة التشريع أو القرار غير الدستورى وهو ما نص عليه دستور الكويت .
- (٢) أن يترتب على الحكم بعدم الدستورية إعتبارا القانون كأن لم يكن وهو الحكم الذى قرره الدستور الكويتى صراحة.

## المبحث الخامس

### الأشترابية الديمقراطية كفسفة لنظام الحكم

الدستور هو إنعاكس للبناء الإقتصادى والأجتماعى وهو فى تنظيماتة لا يخرج عن أحد أمرين إما أنه يريد أن يحافظ على هذا البناء القائم فتكون نصوصه تسجيلا للحالة القائمة ، وإما إنه يريد هز هذا البناء ويأتى فيه تغيير قليل أو كثيرا ، فيضع فى نصوصه أسس هذا التغيير ومداه (٦٣) .

كانت البداية فى دستور ١٩٦٤ الذى جعل الإشتراكية مذهبا للدولة وجعل الأساس الإقتصادى هو النظام الإشتراكى ، وجاء دستور ١٩٧١ ليؤكد على المذهب الديمقراطى والإشتراكى للدولة وجاء تعديل الدستور سنة ١٩٨٠ ليؤكد أيضا على النظام الإشتراكى الديمقراطى للدولة .

إنه أمر جديد على الفقه الدستورى أن يكون للدولة مذهب وأن يكون هذا المذهب قاعدة حاكمة لنظام الدولة سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ، إن إعتناق الدولة للمذهب الإشتراكى الديمقراطى سوف يؤدى إلى الخلاف فى الرأى والصراع فى الفكر حول ماهية المذهب الإشتراكى الديمقراطى وبالتالي ماهية النظام نفسه .

إن المذهب الإشتراكى الديمقراطى يمتد على مساحة واسعة تبدأ من السيطرة على وسائل الإنتاج وتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة والتأميم وسيلتها لتحقيق ذلك ، وينتهى إلى الدعوة للعلاقات الإقتصادية الرأسمالية مع إصلاحات إجتماعية تصبح بمقتضاها الإشتراكية الديمقراطية هى المظلة الواقية لرأسمالية الدولة (٦٤) .

لقد عرض الدستور فى بابه الثانى المقومات الأساسية للمجتمع فجعلها كلها تقوم على الأساس الإشتراكى ، وعلى الرغم من التعديل



الدستورى الذى دخل على صياغة المادة الرابعة من الدستور فإن نظامنا الدستورى مازال يبنى على الأسس الاشتراكية (٦٥) .

وحتى لا يكون هناك أى شك فى التوجه الاشتراكى للدستور تنص المادة (٥٩) على أن حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى وقد جعلت المادة (٧٣) من واجبات رئيس الجمهورية حماية المكاسب الاشتراكية ، كما تجعل المادة (١٧٩) من واجبات المدعى الاشتراكى الحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، فى حين تجعل المادة (١٩٤) من اختصاصات مجلس الشورى حماية تحالف قوى الشعب والمكاسب الاشتراكية وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته ، بل أن المادة (١٨٠) من الدستور تجعل من مهام القوات المسلحة حماية مكاسب النضال الشعبى الاشتراكى .

ومن الجدير بالذكر أن الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ يأخذ فلسفته الأساسية ومعظم أحكامه من دستور ١٩٦٤ وقد وضع هذا الأخير فى عز الحكم الشمولى ، حيث كانت هناك أيديولوجيه رسميه واحدة هى الاشتراكية التى يمثلها ميثاق العمل الوطنى وكان هناك حزب واحد يحتكر العمل السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى العربى .

ونحن نعتقد إنه من غير الملائم أن يتضمن الدستور أسس اقتصادية تلتزم بها جميع الأحزاب إذ أن ذلك وإن إتفق مع فكرة الحزب الواحد، إلا إنه يخرج عن طبيعة مبدأ تعدد الأحزاب الذى نص عليه الدستور بعد تعديله عام ١٩٨٠ . (٦٦)

ومن الجدير بالذكر أن هناك تناقض واضح بين الاشتراكية الديمقراطية كفلسفة لنظام الحكم المنصوص عليها فى الدستور وسياسة التحرير الإقتصادى التى يتم تنفيذها منذ عام ١٩٩٣ .

حيث اضطرت الحكومة إلى للعدول عن النظام الاشتراكى الديمقراطى المنصوص عليه فى الدستور لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى بمراحله المختلفة ، أليس الأمر يحتاج إلى تعديل بعض مواد الدستور الحالى بدلا من الخروج على نصوصه .

## أولا : النظام الإقتصادي للدولة

كانت المادة الأولى من الدستور الحالى قبل التعديل تنص على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى وإشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العامل ، والنص بهذا المضمون يضع أساسين للدولة الأساس السياسى وهو الديمقراطية والأساس الإقتصادى الإجتماعى وهو الاشتراكية .

إلا أن التعديل الدستورى للمادة الأولى الذى صدر فى ٢٢ مايو ١٩٨٠ استهدف النص على أن نظام الدولة هو النظام الإشتراكى الديمقراطى بما يؤكد أن المقصود هو إنتهاج الاشتراكية الديمقراطية كمذهب سياسى واقتصادى وإجتماعى ، فالقول أن جمهورية مصر العربية تعتنق المذهب الإشتراكى الديمقراطى يمكن أن يؤدى ألا إلى الخلاف فى رأى والصراع فى الفكر حول ماهية هذا المذهب وبالتالي ماهية النظام نفسه ، وهذا أخطر ما يواجه الدساتير التى يفترض فيها أساسا الوضوح والتحديد فى أحكامها ونصوصها ، وقد استهدف الحزب الوطنى الديمقراطى من هذا التعديل الدستورى الصادر سنة ١٩٨٠ أن يجعل المذهب الذى يعتنقه مذهبا للدولة فكيف يصبح المذهب الذى يعتنقه حزب من الأحزاب هو مذهب الدولة فى ظل نظام لعدد الأحزاب (٦٧) .

كما جاءت المادة الرابعة من الدستور قبل تعديلها عام ١٩٨٠ لتحديد الأساس الإقتصادى للدولة فنصت على الأساس الإقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الإشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تزويد الفوارق بين الطبقات ، والكفاية هى الهدف الأساسى للإقتصاد الإشتراكى وتعنى الزيادة الكمية أى الوفرة وهذه الوفرة التى يتم عن طريقها الأشباع المتزايد لأحتياجات الجماهير من السلع والخدمات ، ويعتبر العدل هو الدعامة الثانية للنظام الإشتراكى إلا أن الدستور قد حرص أن يربط كل هذه المعانى بجوهر النظام الإشتراكى وهو الحيلولة دون الاستغلال حيث ربط الدستور بين هذا الجوهر والهدف من الأخذ بالنظام الإشتراكى وهو تزويد الفوارق بين الطبقات (٦٨) .

وأصبح نص المادة الرابعة بعد التعديل الدستوري الصادر في ٢٢ مايو ١٩٨٠ أن الأساس الإقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الإستغلال ويؤدي إلى تقريب الفوارق بين الدخل ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

وواضح من هذه العبارات الجديدة التي أضيفت إلى نص المادة الرابعة أن النظام الاشتراكي الديمقراطي لم يعد يهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات فتصبح في النهاية طبقة واحدة تقوم على العمل وحدة ، وأصبح هدفه تقريب الفوارق بين الدخل فهو يتصور المجتمع وقد تفاوتت فيه الدخل تفاوتاً كبيراً فيجعل مهمته تقريب الفوارق بين هذه الدخل ، بالإضافة إلى ذلك أصبحت الدولة تحمي الكسب المشروع فلا جناح على الأفراد أن يكسبوا كما يريدون بشرط أن يكون الكسب مشروعاً في حين يتم توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين القادرين وغير القادرين بشكل عادل (٦٩) .

نحن نرى مع ما يراه الإتجاه الغالب في الفقه الدستوري المصري ضرورة تعديل المادة الرابعة من الدستور الحالي بحيث يتضمن التعديل المقترح قيام الدولة بتنظيم الإقتصاد الوطني على أساس حرية النشاط الإقتصادي دون إحتكار أو إستغلال ، بحيث تكفل الدولة عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة ، وتقوم الدولة بحماية حق التملك والكسب المشروع .

### **ثانياً : كيفية تنظيم الإقتصاد القومي**

نصت المادة (٢٣) من الدستور الحالي الصادر ١٩٧١ على تنظيم الإقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة توزيعه ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالإنتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل .

وقد تعرضت المادة (٢٣) من الدستور الحالى لأسلوب تنظيم وإدارة  
وقيادة الإقتصاد القومى على النحو التالى (٧٠) .

(١) يتم تنظيم الإقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة ، ففى ظل  
النظام الإشتراكى تصبح الدولة مسئولة عن تسيير الإقتصاد  
القومى وإسلوب هذا التسيير هو التخطيط الشامل الإلزامى  
الذى يكفل التطور المتوازن للإقتصاد القومى بكل قطاعاته .  
(٢) أن خطة التنمية الشاملة تكفل زيادة الدخل القومى وإعادة  
توزيعه بما يحقق العدالة بين من يملك و من لا يملك غير  
عمله .

(٣) أن خطة التنمية الشاملة تهدف إلى رفع مستوى المعيشة  
والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل الأمر الذى لا  
يتحقق إلا عن طريق المزيد من التنمية .

(٤) أن خطة التنمية الشاملة تهدف إلى ربط الأجر بالانتاج ليكون  
ذلك حافزا للعامل على تجاوز أهداف الخطة فى الكم ومدة  
الإنجاز فيترايد الإنتاج بما يعود على المجتمع ككل .

(٥) أن خطة التنمية الشاملة تهدف إلى وضع حد أدنى للأجور بما  
يكفل للعامل حياه شريفة كريمة بالإضافة إلى وضع حد أعلى  
يكفل تقريب الفوارق بين الدخول .

ونحن نرى مع ما يراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى  
ضرورة تعديل المادة (٢٣) من الدستور الحالى بحيث يتضمن  
التعديل المقترح النص على قيام الدولة بتنظيم النشاط الإقتصادى  
بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع وإشباع الحاجات الأساسية  
للمواطنين ، و زيادة الدخل القومى وعداله توزيعه ورفع مستوى  
المعيشة ، وزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل وربط الأجر  
بالإنتاج وضع حد أدنى للأجور .

### ثالثا : سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج

تحرص الإشتراكية الديمقراطية على ضرورة سيطرة الشعب على  
جميع أدوات الإنتاج ويعتقد واضعوا هذا الدستور أن هذه السيطرة  
يمكن أن تتم عن طريق ملكية الشعب لبعضها ، كما يمكن أن تتم

بطرق أخرى عديدة تتطوى على وضع قيود قانونية على مباشرة حق الملكية بما يضمن حسن أدائها لوظيفتها الإجتماعية دون إستغلال ، فكل من الملكية العامة والملكية الخاصة وظيفة إجتماعية أساسية تؤديها بما يحقق تحرير الفرد إجتماعيا وإقتصاديا (٧١).

لقد نصت المادة (٢٤) من الدستور على سيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة .

و إذا كانت الدولة وهى تتوب عن المجتمع أصبحت مسئولة عن تسيير الإقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة ، ولها من الأجهزة التى تمكنها من تسيير الإقتصاد القومى وبذلك يتم السيطرة على كل وسائل الإنتاج على النحو التالى (٧٢) .

(١) السيطرة على كل أدوات الإنتاج سيطرة شاملة تشمل كل الأشياء التى تخصص للإنتاج سلع تشبع الحاجات فالأرض والألات والمواد الأولية ومباني المصانع وشبكات السكك الحديدية وسائل النقل – إلخ كلها وسائل إنتاج .

(٢) السيطرة على كل وسائل الإنتاج أما أن يكون بالتملك المباشر لأدوات الإنتاج ، وهو ما أطلق عليه الدستور الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، أو برقابة الشعب على أنواع الملكية الأخرى التى يسمح بها الدستور وهذه الرقابة هدفها الأول والأخير هو توجيه حركة رأس المال فى إطار واحد ونحو هدف واحد والأطار هو خطة التنمية الشاملة .

ومن الجدير بالذكر أن سياسة التحرير الإقتصادى التى يتم تنفيذها منذ بداية عام ١٩٩٣ تهدف إلى تحويل معظم المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، إلا أنه من المتوقع أن يظل قسما كبيرا من قطاع الأعمال العام تحت سيطرة الدولة وهو القسم الذى يخضع الآن لعمليات مراجعة شاملة لتطوير عملياته على أساس اعتبارات الكفاءة والربحية (٧٣)

ونحن نرى مع ما يراه الإتجاه الغالب فى الفقه الدستورى المصرى ضرورة تعديل المادة (٢٤) من الدستور الحالى بحيث يتضمن التعديل المقترح النص على أن تكفل الدولة المساواة بين القطاعين العام والخاص وأن ملكية وسائل الإنتاج حق مشروع لكل منهما .



## مراجع الفصل الأول

- (١) دكتور محمد رفعت عبد الوهاب- القانون الدستوري- منشأة المعارف-  
الأسكندرية ١٩٩٠- ص ٣١٢
- (٢) دكتور محمد حلمى مراد وآخرون- الدستور الذى نطالب به اللجنة  
الشعبية للأصلاح الدستوري- ١٩٩١- القاهرة ص ٤
- (٣) دكتور رمزى طه الشاعر- النظام الدستوري المصري ١٩٩٦ ص ٢١١
- (٤) دكتور أحمد حافظ عطية نجم- دراسة نقدية لدستور سنة ١٩٧١-  
مجلة العلوم الإدارية السنة ٢٧- العدد الثانى- ديسمبر ١٩٨٥ - ص  
١٥٩ .
- (٥) دكتور محمد رفعت عبد الوهاب- القانون الدستوري- مرجع سابق ص  
١٨٤ .
- (٦) دكتور محسن خليل- القانون الدستوري و النظم السياسية - ١٩٨٧ -  
ص ٢٥١-٢٥٤
- (٧) دكتور رمزى طه الشاعر- النظام الدستوري المصري- مرجع سابق -  
ص ١٦٠
- (٨) راجع دكتور مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستوري المصري دار  
المطبوعات الجامعية الأسكندرية ١٩٩٤ ص ٣٦٨- ٣٧٠ .
- (٩) دكتورة سعاد الشرقاوى- النظم السياسية فى العالم المعاصر- دار النهضة  
العربية ١٩٨٢ - ص ١٤٣
- (١٠) راجع دكتور حلمى مردا وآخرون - الدستور الذى نطالب به مرجع سابق  
- ص ٦-٩
- (١١) دكتور سعاد الشرقاوى- النظم السياسية فى العالم المعاصر - مرجع  
سابق ص ١٢٧-١٤٤
- (١٢) دكتور رفعت عبد الوهاب القانون الدستوري مرجع سابق- ص ٣٣٨
- (١٣) دكتور حلمى مردا- الدستور الذى نطالب به - مرجع سابق ص ١٢
- (١٤) دكتور محمد رفعت عبد الوهاب القانون الدستوري مرجع سابق ص  
٣٨٥-٣٨٦ .
- (١٥) دكتور مصطفى أبو زيد فهمى النظام الدستوري المصري ورقابة  
دستورية القوانين مرجع سابق ص ٤٢٠-٤٢٣ .
- (١٦) مصطفى أبو زيد فهمى- مرجع سابق ص ٤٢٣ .
- (١٧) دكتور سيد رجب السيد- المسئولية الوزارية فى النظم السياسى الإسلامى  
- رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٨- ص ٥٨٧ .
- (١٨) مصطفى النشارتى- التوازن المفقود بين السلطة والمسئولية- جريدة  
الوفد ٨ مايو ١٩٩٦- العدد رقم ٢٨٧٧ .

- (١٩) دكتور أبراهيم شحاته وصيتى لبلادى- مرجع سابق-ص ٢٤٢-٢٤٣.
- (٢٠) دكتور مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستور المصرى -المرجع السابق ص ٤٨٩/٤٩٠
- (٢١) دكتور مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستورى المصرى- مرجع سابق ص ٤٤٦/٤٤٧
- (٢٢) معهد الدراسات السياسية- حزب الوفد الجديد- وثائق وفدية (١٩٧٨- ١٩٩٨) كتاب الوفد-القاهرة سبتمبر ١٩٩٨ ص ٢٧٨-٢٨١
- (٢٣) أنظر الدكتور أحمد مدحت على نظرية الظروف الاستثنائية رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق-جامعة القاهرة ص ٧ .
- (٢٤) أنظر دكتور حميد الساعدي- الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى- القاهرة ١٩٨١ ص ٣٠٢-٣٠٥
- (٢٥) دكتور يحيى الجمل-نظرية الضرورة فى القانون الدستورى وبعض التطبيقات المعاصرة ص ١٠٦/١٠٧
- (٢٦) راجع دكتور مصطفى أبو زيد فهمى-النظام الدستورى المصرى- مرجع سابق ص ٤٩٦-٥١٤
- (٢٧) د. حمد الساعدي- الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة- مرجع سابق-ص ٤٢
- (٢٨) الدكتور أحمد مدحت على- نظرية الظروف الاستثنائية مرجع سابق- ص ٧٨ .
- (٢٩) دكتور مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستور المصرى - مرجع سابق ص ٥١٤-٥٢١
- (٣٠) أنظر دكتور يحيى الجمل- نظرية الضرورة-مرجع سابق-ص ٢٠٩-٢١٠ .
- (٣١) دكتور مصطفى أبو زيد فهمى-النظام الدستورى المصرى-مرجع سابق ص ٤٧٨
- (٣٢) راجع دكتور حميد الساعدي- الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى- مرجع سابق - ص ٣٤٦-٣٥٣
- (٣٣) دكتور سليمان الطماوى- السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة ص ٥٧-٥٨
- (٣٤) سليمان الطماوى - المرجع السابق - ص ٥٩
- (٣٥) مصطفى أبو زيد فهمى - النظام الدستورى المصرى - مرجع سابق -ص ٣٦٤
- (٣٦) مصطفى النشارى - النيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير - جريدة الوفد ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠ العدد ٤٢٦٥ .
- (٣٧) دكتور حمد الساعدي الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى مرجع سابق - ص ٣١٧ .



- (٣٨) دكتور / سليمان محمد الطماوى السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة مرجع سابق - ص ٨٤.
- (٣٩) دكتور محمد حلمى مراد وآخرون - الدستور الذى نطالب به - مرجع سابق - ص ١٠
- (٤٠) مصطفى النشارى- النيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير- مرجع سابق
- (٤١) مصطفى النشارى متى سحب الثقة من الحكومة- جريدة الوفد ٨ يوليو ١٩٩٦ العدد رقم ٢٩٢١
- (٤٢) مصطفى النشارى- الديمقراطية المقيدة فى مصر- جريدة الوفد - ٤ فبراير ١٩٩٦ العدد رقم ٢٧٨٨.
- (٤٣) دكتور رمزى طه الشاعر- النظام الدستورى المصرى- مرجع سابق ص ٣٠٢
- (٤٤) دكتور رفعت عبد الوهاب- اتجاهات الإصلاح الدستورى فى مصر- بحث مقدم إلى مؤتمر الدستورية فى شمال أفريقيا- جمعية النداء الجديد - القاهرة ٢٠ يونية ٢٠٠١ - ص ١٥
- (٤٥) دكتور احمد حافظ عطية نجم- دراسة نقدية لدستور ١٩٧١- مرجع سابق ص ١٧١ وما بعدها .
- (٤٦) مصطفى النشارى- حرية الناخبين فى اختيار النواب- جريدة صوت الأمة العدد ١٩ يونية ١٩٩٩ .
- (٤٧) دكتور مصطفى النشارى- الرقابة الدستورية على المالية العامة للدولة- رسائل النداء الجديد رقم (٥٤) ٢٠٠١ ص ٣٣
- (٤٨) دكتور إبراهيم شحاته وصيتى لبلادى- مرجع سابق- ص ٢٤٥ .
- (٤٩) دكتور حلمى مراد وآخرون- الدستور الذى نطالب به- مرجع سابق ص ٨ وما بعدها
- (٥٠) أنظر محمد رفعت عبد الوهاب- اتجاهات الإصلاح الدستورى فى مصر - مرجع سابق ص ١٧-١٩ .
- (٥١) دأحمد حافظ عطية نجم دراسة نقدية لدستور سنة ١٩٧١- مرجع سابق السنة ٢٧- العدد الثانى- ديسمبر ١٩٨٥- ص ١٧١
- (٥٢) مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستورى المصرى- مرجع سابق ص - ٥٣٦ .
- (٥٣) دكتور محمد رفعت عبد الوهاب اتجاهات الإصلاح الدستورى فى مصر - مرجع سابق - ص ١٥ .
- (٥٤) راجع الدكتور سعد عصفور النظام الدستورى المصرى ص ٢٠٤ والدكتور محسن خليل النظام الدستورى المصرى ص- ٦٨٦-٦٨٧
- (٥٥) أنظر دكتور محمد رفعت عبد الوهاب- اتجاهات الإصلاح الدستورى فى مصر- مرجع سابق - ص ٦ .

- (٥٦) دكتور إبراهيم شحاته وصيتى لبلادى- مرجع سابق-ص ٢٤١ .
- (٥٧) دكتور أحمد حافظ عطية نجم- دراسة نقدية لدستور سنة ١٩٧١ - مرجع سابق ص ١٨١ .
- (٥٨) مجلس الشعب-مضبطة الجلسة الرابعة والسبعين ٢٨ إبريل سنة ١٩٨٠ - كلمة وزير العدل دفاعا عن مشروع حماية القيم من العيب .
- (٥٩) محمد عبد السلام الزيات- مصر إلى أين - ص ٢٧٣ .
- (٦٠) محمد عبد السلام الزيات- المرجع السابق ص ٢٦٩ .
- (٦١) دكتور سليمان الطماوى السلطات الثلاث فى الدساتير العربية - المرجع السابق-ص ٣٥٧/٣٥٦
- (٦٢) دكتور سليمان الطماوى-مرجع سابق ص ٣٥٧
- (٦٣) أنظر دكتور مصطفى أنو أبو زيد فهمى-النظام الدستورى المصرى ورقابة دستورية القوانين مرجع سابق ص ١٤٤ .
- (٦٤) محمد عبد السلام الزيات مصر إلى أين مرجع سابق ص ١٥ وما بعدها .
- (٦٥) أنظر مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستور المصرى - مرجع سابق ص ١٤٩ .
- (٦٦) أنظر دكتور رمزى طه الشاعر النظام الدستورى المصرى- مرجع سابق - ص ٢٧٣ .
- (٦٧) أنظر محمد عبد السلام الزيات- مصر إلى أين مرجع سابق ص ١٥-١٧
- (٦٨) أنظر محمد عبد السلام الزيات-المرجع السابق ص- ٣٩ .
- (٦٩) أنظر مصطفى أبو زيد فهمى- النظام الدستور المصرى - مرجع سابق - ص ١٤٧ .
- (٧٠) أنظر محمد عبد السلام الزيات- مصر إلى أين- مرجع سابق ص ٤٣/٤٢
- (٧١) رمزى طه الشاعر- النظام الدستورى المصرى- مرجع سابق - ص ٢٨٢
- (٧٢) أنظر محمد عبد السلام الزيات- مصر إلى أين- مرجع سابق ص ٤٤
- (٧٣) دكتور مصطفى النشارتى- السياسات النقدية والمصرفية- دار النهضة العربية ص ٨٢ .

## **الفصل الثانى**

### **النظام الدستورى المصرى**

#### **رؤية مستقبلية**



# النظام الدستورى المصرى

## رؤية مستقبلية

كان الزعيم سعد زغلول يرى أن يكون وضع الدستور من عمل جمعية تأسيسية وهذا بغير شك أمر منطقى ومعقول ، فالأمة قد أثبتت بالثورة الكبرى التى أشعلتها سنة ١٩١٩ وجودها، فلا بد أن يقام لها إعتبار بأن يستدعى ممثلوها لوضع الدستور (١) .

ومن الجدير بالذكر أن جميع الدساتير التى صدرت فى مصر لم يشارك فى وضعها الشعب المصرى مشاركة ديمقراطية فعلية ، ودستور ١٩٢٣ لم يضعه الشعب المصرى بل إتخذ طابع المنحة الدستورية الصادرة عن الملك لصالح الشعب ، وقد عطله الملك بإرادته المفردة وأخذ يحكم بموجب المراسيم الملكية وعدله فى عام ١٩٣٠ مقويا سلطاته على حساب سلطات البرلمان ، فى عام ١٩٣٦ تقرر العودة إلى دستور ١٩٢٣ مرة أخرى .

وقد أعلن محمد نجيب فى ديسمبر ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٢٣ وأنه لا مناص من أن يستبدل بذلك الدستور دستور آخر جديد يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات .  
وقد صدر مرسوم بقانون فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد للبلاد وقد ألفت اللجنة من خمسين عضو

يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب والطوائف ، منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ وأربعة من الوفديين وثلاثة من الأحرار الدستوريين وأثنان من السعديين وثلاثة من الإخوان المسلمين وثلاثة من الحزب الوطنى وإثنان من الحزب الوطنى الجديد وثلاثة من القضاة وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين وقد إنتخبت اللجنة على ماهر رئيسا لها (٢) .

وفى يوم ٥ مارس ١٩٥٤ أعلن جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء أن مجلس قيادة الثورة قرر إتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريق الإقتراع العام المباشر ، على أن تجتمع فى خلال شهر يوليو سنة ١٩٥٤ ويكون لها مهمتان ، المهمة الأولى مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره ، والمهمة الثانية القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية ، وقد جاءت هذه القرارات مفاجأة لأنصار حركة الجيش وخصومها على السواء ، وكل ذلك ولجنة الدستور لم تتم بعد وضع مشروع الدستور الجديد للبلاد ، وفى ٢٥ مارس ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ أى يوم إنتخاب الجمعية التأسيسية (٣) .

ولكن ضباط الجيش إجتمعوا يوم ٢٧ مارس ١٩٥٤ وطالبوا بإلغاء القرارات السابقة وشفعوا ذلك بقرار الاعتصام فى ثكناتهم إلى أن تلغى هذه القرارات ، كما أضرب عمل النقل إحتجاجا على عودة الأحزاب السياسية ، وبعد هذه الأحداث إجتمع مجلس قيادة الثورة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ وقرر أرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت يوم ٥ مارس و ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية الفترة الإنتقالية ، وبذلك تغلبت الثورة بعد أزمة مارس ١٩٥٤ ، وتقرر حرمان الوزراء السابقين من حقوقهم السياسية وتم حل مجلس نقابة الصحفيين وتشكيل حكومة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر .

وفى أول نوفمبر ١٩٥٤ تم تأليف محكمة الشعب التى أصدرت حكمها بإعدام ستة من قيادات الإخوان المسلمين وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ تم إعفاء الرئيس محمد نجيب من جميع المناصب التى كان يشغلها .

وبعد هذه الأحداث إنتهت لجنة الخمسين من إعداد مشروع الدستور وإحالته إلى مجلس الوزراء فى ١٧ يناير ١٩٥٥ ، ونظرا لأن مشروع الدستور الذى أعدته لجنة الخمسين لم يحقق الأهداف التى قامت حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتحقيقها ، لذلك قرر جمال عبد الناصر العدول عن مشروع الدستور الذى أعدته تلك اللجنة (٤) .

ومن الجدير بالذكر أن دستور ١٩٥٦ أعد من قبل المكتب الفنى الخاص بالرئيس جمال عبد الناصر ، و دستور ١٩٥٨ جاء بطريقة المنحة من قبل عبد الناصر للشعبين المصرى والسورى وكذلك كان الحال بالنسبة لدستور ١٩٦٤ بعد الانفصال (٥)

أما الدستور الحالى الصادر عام ١٩٧١ قامت لجنة مصغرة بصياغة مشروع الدستور بالتفاهم مع الرئيس أنور السادات عرض على اللجنة المركزية للاتحاد الإشتراكى العربى التى أقرته وبعد ذلك طرح مشروع الدستور فى صورته النهائية على الشعب فى الإستفتاء فأقره (٦) .

لقد شاخت الجمهورية الأولى كما تشيخ كل الدول وشاخ معها نظامها السياسى كما تشيخ كل الأنظمة السياسية ، لقد بلغت الأمة المصرية سن الرشد ووصلت إلى مرحلة عالية من الوعى وإدراك الشعب المصرى ضرورة إعادة بناء الدولة والمساهمة الفعلية فى هذا البناء ، إن مصر اليوم بحاجة ملحة إلى عقد إجتماعى جديد وقواعد دستورية جديدة ، والأمة وحدها هى التى تملك الحق فى وضع الدستور وتعديله أو إلغائه فى حرية تامة وإستقلال كامل .

إن تأسيس الجمهورية الثانية يجب أن يتم بأسلوب سلمى ديمقراطى عن طريق إنتخاب جمعية تأسيسية بواسطة الشعب مباشرة لكى تكلف بمهمة واحدة هى مهمة وضع الدستور ، إذ أن ممثلى الأمة هم وحدهم أصحاب الحق فى تقرير نظام الحكم وتحديد حجم الحقوق والحريات التى يتمتع بها المواطنين وتحديد حجم السلطات والإختصاصات التى تتمتع بها الحكومة .

إن صدور الدستور عن جمعية تأسيسية منتخبة يعتبر حاكما قاطعا بنهاية الجمهورية الأولى ، ويجب أن يكون هناك فترة إنتقالية يتم فيها

إعادة بناء الدولة على أسس عصرية ، ويجب على الشعب المصرى وحكامه التعاون لتحقيق الإنتقال التدريجى إلى الجمهورية الثانية ويتطلب ذلك ما يلى :-

- (١) تخلى الشعب المصرى عن السلبية .
- (٢) تنمية جذور الإنتماء الوطنى .
- (٣) مساهمة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنى فى عودة الوعى السياسى للشعب .
- (٤) النضال من أجل حقوق الإنسان المصرى .
- (٥) تخلى الحكومة المصرية عن مركزية السلطة والإتجاه إلى اللامركزية السياسية والإدارية .
- (٦) تخلى الحكومة المصرية عن المركزية الجغرافية وحتمية إعادة توطين السكان ورسم خريطة سكانية جديد .
- (٧) تحرير الإقتصاد المصرى من سيطرة الدولة ودعم المشاركة الشعبية فى التنمية ..

إن صدور الدستور عن جمعية تأسيسية منتخبة تعتبر حكما قاطعا بنهاية الجمهورية الأولى ، وبداية لعهد الجديد فى حياه الأمة المصرية هو العهد الدستورى حيث تم تأسيس الجمهورية الثانية بأسلوب سلمى ديمقراطى وبذلك يتم تغيير الدستور دون ضرورة أن يكون ذلك مرتبطا بأى تغيير فى أشخاص الحكم .

ويجب أن يتضمن مشروع الدستور الجديد للبلاد الأسس التالية (٧) .

- (١) مجموعة القواعد التى تنظم السلطات العامة فى الدولة ونظام الحكم وهو ما يعرف بالدستور السياسى .

- (٢) مجموعة القواعد القانونية التى تحدد الأسس الجوهرية للمجتمع المتعلقة بالخدمات العامة التى يحرص المجتمع عليها وبالتالي تحديد علاقة المواطن بالدولة وتحديد الحقوق والحريات التى يتمتع بها المواطنين وهو ما يعرف بالدستور الإجتماعى .

- (٣) مجموعة القواعد القانونية التى تنظم اللامركزية السياسية والإدارية وبالتالي يتم توزيع الإختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية وهو ما يعرف بالدستور الإدارى .

ومن خلال مشاركة المؤلف فى الحركة الطلابية المصرية فى السبعينات وفى الحياه السياسية المصرية من خلال حزب الوفد



الجديد وإهتمامه الشديد بقضية الإصلاح الدستوري في مصر ، وإيمانه الراسخ بضرورة إعادة بناء الدولة وضرورة مساهمة الأمة المصرية في هذا البناء ، تسنى للمؤلف طرح رؤية مستقبلية للنظام الدستوري المصري وإعداد وصياغة مشروع دستور جديد للبلاد . ومن الجدير بالذكر أن المؤلف حمل مسئولية إعداد مشروع الدستور المقترح الذي لم يكلفه أحد بإعداده ، ولم يقصد به التعبير عن رأى أحد الأحزاب السياسية أو التيارات الفكرية ، ولكنه حاول أن يضع في مشروع الدستور المقترح فكره وفهمه للمبادئ الدستورية المعاصرة .

وقد قام المؤلف بمناقشة مشروع الدستور المقترح مع بعض قيادات الأحزاب السياسية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ورجال القضاء السابقين وأهل الفكر ، وقد إنتهى المؤلف من إعداد وصياغة مشروع الدستور المقترح في صورته النهائية في نوفمبر ١٩٩٥ وقدمه إلى الأستاذ فؤاد سراج الدين الذي أحاله إلى اللجنة الدستورية لحزب الوفد الجديد لدراسته وإعداد تقرير عنه .

### وسوف يناقش هذا الفصل الموضوعات التالية :-

- أولا : كيفية تنظيم الدولة والمجتمع ليسنى لنا التعرف على هوية مصر والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والحريات التي ينبغى أن يتمتع بها الشعب في مشروع الدستور المقترح .
- ثانيا : كيفية تنظيم السلطة التشريعية ليتسنى لنا التعرف على كيفية تكوين البرلمان والإختصاصات التشريعية والمالية للبرلمان وكيفية تأثير السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية .
- ثالثا : كيفية تنظيم السلطة التنفيذية ليتسنى لنا التعرف على كيفية تكوين السلطة التنفيذية وطريقة إختيار رئيس الجمهورية وإختصاصات رئيس الجمهورية في الظروف العادية والإستثنائية وإختصاصات مجلس الوزراء .
- رابعا : كيفية تنظيم السلطة القضائية ليتسنى لنا التعرف على إستقلال القضاء وضماناته وأنواع القضاء وإختصاصاته ، وكيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا وإختصاصاتها .

سادسا : كيفية تنظيم السلطات المحلية ليتسنى لنا التعرف على كيفية تنظيم السلطات المحلية في الولايات والمحافظات ، وكيفية توزيع الاختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية وكيفية قيام الدولة بالأشراف والرقابة على السلطات المحلية في الولايات والمحافظات .

## المبحث الأول

### رؤية مستقبلية لتنظيم الدولة والمجتمع

إن عمق الإيمان بالقيم الدينية والروحية يتضح من سلوك الشخصية المصرية تجاه القضايا الحاسمة في تاريخها ، وتجاه ما تعرض له المجتمع المصري من ألوان الظلم والإضطهاد ومحاولة السيطرة عليه ، كما أن رسوخ هذا الإيمان قد صقلته معارك طويلة خاضها المجتمع المصري دفاعا عن قيمه الدينية والروحية ، ويمتد أصوله عبر تاريخه الطويل وحضارته المتعاقبة ، وتاريخ مصر لا يمكن أن ينفصل عن تاريخ الأديان السماوية في المراحل الأولى لظهورها وانتشارها (٨) .

#### أولا : هوية مصر

لقد أكد مشروع الدستور المقترح على خصوصية العلاقة بين الأمة المصرية والأمة العربية حيث قررت المادة الأولى أن الجمهورية المصرية جزء من الوطن العربي ، وأن اللغة العربية هي التراث الثقافي المشترك بين الأمة المصرية والأمة العربية .  
في حين قررت المادة رقم (٣٦) رعاية الدولة للأدب العربي الذي يعكس ذاتية مصر وتطورها الحضارى وثقافتها الوطنية وبيئتها الجغرافية .

#### ثانيا : تطبيق الشريعة الإسلامية

أكد مشروع الدستور المقترح أن الإسلام هو الدين الرسمي في المجتمع والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع ، كما حدد مشروع الدستور المقترح الإجراءات الدستورية لتطبيق الشريعة الإسلامية على الوجه التالى :-

- (١) إلترام البرلمان عند قيامه بوظيفته التشريعية بعدم مخالفة مبادئ الشريعة حيث نصت المادة رقم (٢) على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع
- (٢) إلترام هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بإستنباط الأحكام الشرعية من مصادر الشريعة الإسلامية وتبويبها وإصدارها في مجموعات شرعية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٩) من مشروع الدستور المقترح .
- (٣) إلترام القاضي بالإعتماد على أحكام الشريعة الإسلامية عند الحكم في القضايا وذلك في حالة عدم وجود نصوص قانونية يمكن تطبيقها ، وهو ما نصت عليه المادة رقم (١٨٦) من مشروع الدستور المقترح .
- (٤) في حالة مخالفة أحد القوانين لأحكام الشريعة الإسلامية يجوز لرئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الدفع بعدم دستورية ذلك القانون لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية ، ويجوز للمحكمة الدستورية العليا أخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في مدى إلترام تلك القوانين بأحكام الشرعية الإسلامية ، وبذلك يلغى النص المخالف لإحكام الشريعة الإسلامية إذا قررت المحكمة عدم دستورية أى نص في أحد القوانين هو ما نصت عليه المادة (١٩٩) من مشروع الدستور المقترح .

### ثالثا : إستقلال المؤسسات الدينية

أكد مشروع الدستور المقترح على أن الدولة تكفل لجميع الإديان السماوية حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحق إختيار القيادات الروحية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٢) من مشروع الدستور المقترح .

وقد أكد مشروع الدستور المقترح أن الطوائف المسيحية واليهودية هي طوائف الديتية الرسمية في المجتمع وأن الأحوال الشخصية لهذه الطوائف تحكمها شرائعهم وتعاليمهم الدينية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٢) من مشروع الدستور المقترح .

كما نص مشروع الدستور المقترح على تشكيل جمعيات وطنية للطوائف الدينية يتم إنتخاب أعضائها بالأقتراع السرى على الوجه

المبين بالقانون ، وتختص كل جمعية بكل ما يهم الطائفة التي تمثلها مع وجوب أخذ رأى تلك الجمعيات فى المسائل التي تتعلق بالشئون الدينية للطوائف المختلفة ، وكذلك مشروعات القوانين التي تحال إليها من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣٣٦) من مشروع الدستور المقترح .

وقد أكد مشروع الدستور المقترح على حرية العقيدة وحرية العبادة مع وجوب إحترام مشاعر المخالفين فى الدين ولا يجوز لآى مواطن أن يسخر من المعتقدات الدينية لمواطن آخر وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣٩) من مشروع الدستور المقترح .

كما أكد مشروع الدستور المقترح على حق المواطنين فى الإعلان بحرية عن عقيدتهم الدينية منفردين أو مجتمعين ، وأن يقوموا بالدعوة لها وأن يباشروا شعائرهم بطريقة علنية بشرط عدم الإخلال بالنظام العام وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣٨) من مشروع الدستور المقترح .

وقد أكد مشروع الدستور المقترح على إستقلال الأزهر الشريف ليقوم برسائله الدينية بحرية فى مجالات الدعوة والإجتهااد والفتوى وحمل رسالة الإسلام إلى كل الشعوب ، وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٦) من مشروع الدستور المقترح .

وقد نص مشروع الدستور المقترح على تكوين هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف وإنتخاب شيخ الأزهر بواسطة تلك الهيئة لمدة أربع سنوات ، مع جواز إعادة إنتخابه لمدد أخرى ، على أن يكون إختصاص تلك الهيئة فى مباشرة وظيفة الإجتهااد الفقهي وإستتباط الأحكام الشرعية والإفتاء ، بالإضافة إلى إبداء الرأى فى مدى مطابقة القوانين لأحكام الشريعة الإسلامية إذا طلبت منها ذلك المحكمة الدستورية العليا وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٩) من مشروع الدستور المقترح .

كما أنشاء الدستور المجلس الأعلى للأزهر الشريف بإعتباره أحد المجالس القومية المتخصصة وأوجب أخذ رأيه فى المسائل الدينية

التي تحال إليه من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣١٠) من مشروع الدستور المقترح .

كما نص مشروع الدستور المقترح على تشكيل المجلس الأعلى للكنائس القبطية بإعتباره أحد المجالس القومية المتخصصة وأكد على وجوب أخذ رأيه في مشروعات قوانين الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية والمسائل الدينية التي تحال إليه من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣١٣) والمادة رقم (٣١٤) من مشروع الدستور المقترح .

كما أكد مشروع الدستور المقترح على أن إستقلال الكنائس عند ممارسة رسالتها الدينية لخدمة الطوائف المسيحية في مصر والعالم حيث تعتبر الكنائس فيما ختص بمباشرة حقوقها أشخاص معنوية وفقا للقانون العام وهو ما نصت عليه المادة رقم (٣١٢) من مشروع الدستور المقترح .

#### رابعاً : الحقوق والحريات

تضمن مشروع الدستور المقترح كشفا مفصلا بالحريات العامة التي كافح الشعب خلال ثورة ١٩١٩ وما بعدها للحصول عليها وقد نص الباب الثالث من مشروع الدستور المقترح على مجموعة هامة وضرورية من الحقوق والحريات .

وقد أضاف مشروع الدستور حقوق وحريات جديدة لم يتضمنها الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ رغم مالها من أهمية قصوى ومن أهمها :-

(١) حياة المواطنين مقدسة ولا يجوز الإعتداء عليها، وكيان المواطن المادى والمعنوى وشخصيته يحميها القانون في حياته وبعد مماته وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٤١) .

(٢) لا يجوز الموافقة على تسليم المواطنين إلى دول أجنبية إلا إذا نصت الإتفاقيات الدولية صراحة على ذلك ولا يجوز الموافقة على ذلك بالنسبة للجرائم السياسية وهو ما نصت عليه المادة رقم (٤٢) .

(٣) موظفى الدولة والهيئات العامة مسئولين مسئولية مباشرة عن أى عمل فيه إنتهاك للحقوق والحريات وفقا للقوانين الجنائية والمدنية

والإدارية ، وفى هذه الأحوال تمتد المسؤولية المدنية إلى الجهة الإدارية التابع لها الموظف العام وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٤٣).

(٤) تقدم الدولة لكل مواطن بلغ السن المناسب للزواج التيسيرات الإجتماعية والقانونية والمادية التى تيسر له تكوين أسرة وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٥٣).

(٥) لكل مواطن الحق فى الحصول على المسكن والغذاء والعلاج بما يكفل له ولأسرته الحياه الكريمة ، وتكفل الدولة للمواطنين الرفاهية الإقتصادية والأمن الإجتماعى وذلك فى حدود الإمكانيات المتاحة للدولة وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٥٤).

(٦) لكل مواطن الحق فى الحصول على القدر الكافى من الراحة والأجازات الدورية المدفوعة الأجر وتوفير الظروف الصحية والإجتماعية المناسبة فى المكان الذى يعمل به وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٥٥).

(٧) للنقابة المهنية والعمالية حق إبرام عقود العمل الجماعية لتحسين أوضاع أعضائها الإقتصادية والإجتماعية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٥٩).

(٨) للمواطنين حق الإضراب السلمى عن العمل لتحسين أوضاعهم الإقتصادية والقانونية وفقا للإجراءات والضمانات المنصوص عليها فى القانون وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٦٠).

(٩) لكل مواطن الحق فى الحصول على حد أدنى من الدخل يكفل له ولأسرته حياة كريمة وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٦٢).

(١٠) الموارد الطبيعية والثروة المعدنية عطاء الله للمجتمع وتوظيفها لمصلحة الأمة واجب وطنى ولا يجوز أهملها أو إستثمارها فيما يضر بمصلحة المجتمع ، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية واجب وطنى وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٦٣).

(١١) عدم جواز تقييد أى من الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الدستور إلا بقانون ، بهدف حماية الأمن العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة أو سلامة الإقتصاد الوطنى وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٦٥).

#### خامسا : تنظيم المجتمع

تضمن مشروع الدستور المقترح الباب الثانى الذى يوضح كيفية تنظيم المجتمع وقد تضمن هذا الباب عدد من المواد الجديدة التى لم يتضمنها الدستور الحالى ويمكن حصرها فيما يلى :-

(١) لحياء المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ولكل وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا يجوز الحد منها أو الإطلاع عليها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محدودة ، وفقا للضمانات التى يحددها القانون وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٤) .

(٢) يشمل المجتمع برعايته الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ، وتتولى الدولة مساعدتهم وتأهيلهم لصالح المجتمع وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٦) .

(٣) الإنفاق على الأبناء وتعليمهم وتربيتهم حق واجب على الوالدين وفى حالة عجز الوالدين ، تكفل الدولة تأمين هذه الواجبات ويشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمى القصر والشباب ، وتوفر الدولة لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٧) .

(٤) المجلس الإجماعى هيئة إستشارية مستقلة تختص بدراسة وإقتراح السياسات العامة للخدمات والتنمية الإجتماعية ، وأقتراح السياسات المتعلقة بتوسيع قاعدة الخدمات الدينية والتعليمية والصحية والسكانية ، وتنظيم الأسرة والرعاية الإجتماعية والتأمينات الإجتماعية ورعاية الشباب وتطوير وتدعيم الحكم المحلى ، ويؤخذ رأى المجلس الإجماعى فى المسائل الإجتماعية التى تحال إليه من السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٥) .

#### سادسا : تنظيم الإقتصاد

يجب أن يتضمن مشروع الدستور الجديد للبلاد كيفية تنظيم الإقتصاد الوطنى وقد تضمن الباب الثالث عشر من مشروع الدستور المقترح على أسس تنظيم الإقتصاد الوطنى على النحو التالى :-

(١) الدولة مسئولة عن تنظيم النشاط الأقتصادى بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية للمجتمع وإشباع الحاجات الأساسية



للمواطنين ، وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي وعدالة توزيعه ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٨٦) .

(٢) يقوم الاقتصاد الوطنى على أساس حرية النشاط الاقتصادى دون إحتكار أو إستغلال ، وحرية الإستثمار فى المشاريع العامة والخاص ، والتكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ، والتأميم أو المصادرة العامة للأموال محظور وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٨٥) .

(٣) المجلس الاقتصادى هيئة استشارية مستقلة تختص بدراسة واقتراح السياسة العامة للإنتاج والتنمية الإقتصادية ودراسة المسائل الإقتصادية التى تحال إليها من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويؤخذ رأى المجلس الإقتصادى فى مشروعات القوانين الإقتصادية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٣) .

(٤) يتألف المجلس الإقتصادى من عدد من الأعضاء يعين رئيس الجمهورية ثلثهم وينتخب الجمعية الوطنية المصرية ثلثهم وتنتخب الهيئات والغرف التجارية والصناعية والسياحية الثلث الآخر وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٤) .

(٥) البنك المركزى المصرى هيئة إدارية مستقلة تتولى رسم السياسة النقدية والإئتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ، ويهدف البنك المركزى إلى تحقيق الإستقرار فى الأسعار وضمان سلامة النظام المصرفى وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٠١) .

(٦) يعين رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزى وأعضاء مجلس الإدارة بعد موافقة مجلسى الشيوخ والنواب ويقدم المحافظ إلى رئيس الجمهورية والسلطتين التنفيذيتين والتشريعية تقريراً سنوياً عن التطورات النقدية والإئتمانية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٢) .

## المبحث الثانى

### رؤية مستقبلية لنظم الحكم الديمقراطى

تتضح طبيعة نظام الحكم فى كيفية تنظيم الدستور للسلطات العامة ومدى ديمقراطية ذلك التنظيم ، وسوف نحاول فى هذا المبحث الإجابة على عدد من الأسئلة حول نوعية النظام الديمقراطى المنصوص عليه فى مشروع الدستور المقترح .

يمكن تصنيف أشكال الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات العامة التى تمثلها إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية نيابية وديمقراطية شبه مباشرة ، وقد فضل مشروع الدستور المقترح الديمقراطية النيابية ، حيث يقوم الشعب فى هذا النظام بإختيار ممثليه فى البرلمان وهذا لايجعل النائب خاضع للشعب وإنما يتمتع النائب باستقلال مستمد من مركزه الدستورى ، وبمجرد أن يقوم الشعب بإنتخاب النواب ينتهى دوره .

لقد فضل مشروع الدستور المقترح النظام البرلمانى الذى يقوم على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحكم الديمقراطى وفقا لمشروع الدستور المقترح يقوم على الأسس التالية:-

(١) الأمة مصدر السلطات وتمارس الأمة سيادتها عن طريق المجالس النيابية المنتخبة ، والنيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير ، ولا يجوز للمجالس النيابية أن تتخلى عن سلطتها فى التشريع ولا يجوز لها تفويض الحكومة فى مباشرة الوظيفة التشريعية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣) .

(٢) سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة وتخضع الدولة للقانون وإستقلال القضاء وحصانته ضمان للحقوق والحريات التى كفلها الدستور وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٤) .

(٣) نظام الحكم هو النظام البرلماني القائم على أساس الفصل بين السلطات مع توازنها وتعاونها ، ويقصد به أن تستقل كل سلطة من هذه السلطات باختصاص محدد لها يحول دون تجاوز إحداها لحدودها المقررة في الدستور ، أو التعدي على اختصاص سلطة أخرى تفادياً للسيطرة المنفردة على مقررات الحكم في البلاد وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٦) .

(٤) يتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمارس السلطة التنفيذية إما مباشرة أو بواسطة مجلس الوزراء ، في حين يعتبر مجلس الوزراء هيئة مسئولة مسئولية تضامنية عن أعمال السلطة التنفيذية التي يضطلع بها ، وبذلك يتميز النظام البرلماني عن النظام الرئاسي في الفصل بين رئاسة الدولة وبين الحكومة ، وقد تضمن الباب الخامس من مشروع الدستور المقترح كيفية تنظيم السلطة التنفيذية .

(٥) تتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويتولى المجلسين السلطة التشريعية و الرقابة على أعمال الحكومة ، وتعتبر الحكومة مسئولة أمام مجلس النواب حيث يتعين عليها الإستقالة إذا ما فقدت ثقة مجلس النواب ، ويختلف هذا الوضع عما ينص عليه الدستور الحالي من محاولة الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني ، فقد وضع الدستور الحالي كافة سلطات الدولة بين يدي رئيس الجمهورية دون أن يكون مسئولاً مسئولية جدية أمام ممثلي الأمة ، ودون أن يعطى سلطات مقابلة لمؤسسات أخرى في الدولة ، بحيث يحقق التوازن بما يحول دون إنفراد بالسلطة أو إنحراف بها كالصلاحيات المقررة للكونجرس الأمريكي وقد تضمن الباب السادس من مشروع الدستور المقترح كيفية تنظيم السلطة التشريعية .

(٦) يقوم النظام السياسي على أساس تعدد الأحزاب وحق تأسيس الأحزاب دون ترخيص مسبق ، بحيث يكفي الأخطار عن تأسيسها دون حاجة إلى التراخيص من جهة إدارية أكتفاء برقابة القضاء على ممارسة الأحزاب لنشاطها إذا ما خالفت الدستور ، وبحيث يكون للأحزاب السياسية بصفة خاصة الحق في الاتصال

المباشر بال جماهير والتظاهر السلمى وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٧) .

(٧) أكد مشروع الدستور على أن مصر دولة موحدة ذات سيادة وهى صاحبة الاختصاص الأصلى فى جميع المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وقد منح مشروع الدستور بعض الاختصاصات للهيئات المحلية تمارسها تحت إشراف ورقابة الدولة وقد تضمن الباب التاسع من مشروع الدستور المقترح كيفية تنظيم السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات .

### أولاً : النظام النيابى

إعتنق مشروع الدستور المقترح النظام النيابى ولم يأخذ بأى شكل من أشكال اليمقراطية المباشرة أو شبه المباشرة ، وتعديل الدستور يتم بواسطة البرلمان دون حاجة إلى إستفتاء شعبى وكل ما يميزه عن القانون العادى هو إعطاء بعض الضمانات فى الإجراءات والتصويت ، ويشترط لتعديل الدستور أن يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء كل من المجلسين ويتم التصديق عليه من المجالس النيابية ، فليس هناك حاجة إطلاقاً إلى عرض الأمر على الشعب لإستفتاءه فيه .

وقد أعتنق مشروع الدستور المقترح النظام النيابى واركأن ذلك النظام تتضح لنا فى سهولة ووضوح من خلال مشروع الدستور المقترح على النحو التالى :-

(١) يتم إنتخاب المجالس النيابية من الشعب ويقصد بالمجالس النيابية كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجمعيات الوطنية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات والجمعيات الوطنية للطوائف الدينية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٢٣) .

(٢) عضو المجلس النيابى ينوب عن الأمة بأسرها وقد نصت على ذلك صراحة المادة رقم ( ١٣٢ ) من مشروع الدستور حيث يمثل كل عضو من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمة كلها ويباشرون وظائفهم دون وكالة إلزامية .

(٣) أعضاء المجالس النيابية ينتخبون لمدة محددة وقد حدد مشروع الدستور المقترح مدة العضوية فى مجلس النواب بأربع سنوات

ومدة العضوية في مجلس الشيوخ بست سنوات على أن يتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل سنتين ، ومدة عضوية الجمعية الوطنية للولاية والمجلس المحلي للمحافظة أربع سنوات (٤) تتولى المجالس النيابية بعض خصائص السيادة وقد عهد مشروع الدستور المقترح بالسلطة التشريعية إلى مجلسي النواب والشيوخ

### ثانيا : النظام البرلماني

إعتنق مشروع الدستور النظام البرلماني وأركان ذلك النظام تتضح لنا في سهولة ووضوح خلال مشروع الدستور المقترح على النحو التالي :-

- (١) عدم المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية حيث يستفاد من المادة رقم (٨٤) التي تنص على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها بواسطة مجلس الوزراء بمقتضى مراسم ، يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين ، وأوامر رئيس الجمهورية شفهية كانت أم كتابية لا تعفى الوزراء من المسؤولية بحال .
- (٢) المسؤولية السياسية للحكومة قررها مشروع الدستور المقترح في المادة (١٤٨) في صراحة ووضوح وتنص على أن رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء مسئولين مسئولية تضامنية عن السياسة العامة للدولة ، وكل وزير مسئول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته .
- (٣) كما أباح مشروع الدستور المقترح لمجلس النواب أن يقترح بعدم الثقة بالحكومة عندئذ أوجب على الحكومة أن تستقيل ، إلا إذا حل مجلس النواب خلال عشرة أيام وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٥٠) .
- (٤) أما عن حق الحل فقد تحدث عنه مشروع الدستور المقترح في المادة (٩٦) وطبقا لهذه المواد لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة ، ويجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء ويصدر بالحل مرسوم مسبب .

(٥) يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب ويصدر بالحل قرار جمهوري مسبب ويترتب على ذلك أقالة الحكومة وتشكيل حكومة مؤقتة تتكون من رئيس مجلس الشيوخ ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس ، وعقب إنتخاب المجلس الجديد بعودة رئيس مجلس الشيوخ إلى منصبه وتقدم الحكومة المؤقتة إستقالتها إلى رئيس الجمهورية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٩٦).

مما سبق يتضح لنا أن مشروع الدستور المقترح الجديد للبلاد يقوم على مبدأ ثنائية الجهاز التنفيذي وعلى الفصل بين السلطات فصلا نسبيا تستند إلى التعاون والرقابة المتبادلة بينهما ، فرئيس الدولة فى هذا النظام يسود ولا يحكم ، ولذلك توجد وزارة مسئولة أمام البرلمان يعينها رئيس الدولة وتكون لها السلطة الفعلية ، حيث تقرر الدساتير البرلمانية لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية تجاه الأخرى حقوقا معينة تتحقق بها وسائل الرقابة والتعاون بينهما (٩) .

كما يتضح لنا أن مشروع الدستور المقترح قد أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات فى وهذا الفصل ليس فصلا تاما ومطلقا وإنما هو فصل يتحقق فيه قدر من التعاون ومن الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (١٠)

## المبحث الثالث

### رؤية مستقبلية لتنظيم السلطة التشريعية

يقصد بالسلطة التشريعية تلك الجهة التي تملك إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الجماعة في نطاق الدولة ، فإذا كان البرلمان يقوم بالدور الأساسي في إعداد التشريعات ، فإن رئيس الدولة يمارس اختصاصاته التشريعية بالتعاون مع البرلمان الذي يعتبر العضو الأصلي في هذا الخصوص(١١) .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد إنه تضمن بشكل تفصيلي تنظيم أحكام الانتخاب ، حيث أصبحت لهيئة الناخبين وظيفة واحدة هي انتخاب أعضاء المجالس النيابية وانتخاب رئيس الجمهورية ورؤساء الولايات والمحافظين .

#### أولا : كيفية تكوين السلطة التشريعية

تتأرجح الدساتير فيما يتعلق بتنظيم البرلمان بين اتجاهين هما نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين ، ويقتضى نظام المجلسين أن يشكل البرلمان من مجلسين يحمل كل منهما أسما يغاير اسم المجلس الآخر ، ومن أهم مزايا نظام المجلسين منع التسرع في التشريع وذلك لأن كل مجلس سوف يتولى مراجعة القوانين التي يعدها المجلس الآخر ، بالإضافة إلى منع استبداد البرلمان حيث يحد المجلس الآخر من إندفاع المجلس الأول ويوازن تطرفه .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد إنه قد أخذ بنظام المجلسين حيث يغاير بينهما في التشكيل ليختلفا في طريقة التفكير ، ويتسنى ذلك بجعل أحدهما وهو مجلس النواب أكثر شبابا فيكون أعضائه قد بلغوا من العمر ثلاثون عاما وأن يشترط في عضو مجلس

الشيوخ أن يبلغ من العمر ٤٠ عاماً ، وقد أخذ مشروع الدستور المقترح بمبدأ مساواة المجلسين في الاختصاص وأن يكون للمجلسين حقوقاً متكاملة .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح يتضح لنا أن الجمعية الوطنية المصرية (البرلمان) تتولى السلطة التشريعية وتآلف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ويجوز للجمعية الوطنية المصرية أن تجتمع في الأحوال التالية:-

- (١) عند افتتاح دور الإنعقاد العادى للمجلسين ويلقى رئيس مجلس الوزراء أمامها بيان الحكومة عن السياسة العامة للدولة .
- (٢) عند انتخاب رئيس جديد للجمهورية حيث يقسم رئيس الجمهورية ورؤساء الولايات والمحافظين يمين الولاء أمام الجمعية قبل مباشرة سلطاتهم الدستورية .
- (٣) عند تشكيل الحكومة يلقي رئيس مجلس الوزراء أمام الجمعية برنامج الحكومة .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس النواب يؤلف من أعضاء منتخبين بالأقتراع المباشر السرى العام ، ويحدد القانون عددهم ويتم توزيعهم على المحافظات طبقاً لعدد سكان كل منها ، وأن ينتخب نصف أعضاء مجلس النواب عن طريق الإنتخاب الفردى على أساس إنتخاب نائب واحد عن كل دائرة ، وينتخب النصف الآخر عن طريق الإنتخاب بالقوائم المصحوب بالتمثيل النسبى وتعتبر كل ولاية دائرة إنتخابية واحدة .

فى حين يؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء منتخبين بالإقتراح المباشر السرى العام على أساس إنتخاب أربعة وعشرين شيخاً عن كل ولاية، وثلاثة شيوخ عن كل محافظة ، وأن تكون مدة مجلس الشيوخ ست سنوات ويتحدد إنتخاب ثلث الأعضاء كل سنتين ، وأن يشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون حاصل على مؤهل جامعى

مما سبق يتضح أن مشروع الدستور المقترح قد أخذ بالنظام النيابى البرلمانى وبناء على هذا يملك البرلمان الاختصاصات الأصلية للسلطة التشريعية مثلها فى ذلك مثل المجالس النيابية فى الدول الديمقراطية .



وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد أن الجمعية الوطنية المصرية ( البرلمان ) لها دور غير محدود في التشريع قلها حق التصدي لأي موضوع وتنظيمه بقانون ، وأن تشمل الوظيفة التشريعية للبرلمان جميع المسائل المالية وأن تعتمد الموازنة العامة للدولة من المجلسين ولهما حق إدخال التعديلات اللازمة عليها .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجده قد أخذ بمبدأ المساواة بين المجلسين في الإختصاص فهما متساويان في العملية التشريعية لسائر مراحلها ، ودور الإنعقاد واحدة بالنسبة لهما ، وإذا ما حل مجلس النواب توقفت جلسات مجلس الشيوخ ، وأن يكون دور الإنعقاد العادي بالنسبة لهما تسعة شهور على الأقل ولا يصدر القانون إلا بعد موافقتهما فإذا ما رفض أحدهما وأصر على رفضه أستحال إصدار القانون وسقط .

ويكون لمجلس النواب وحده حق تحريك المسئولية السياسية للوزراء بالإقتراع بعدم الثقة بالحكومة فيجبرها على الاستقالة ، وأن تملك الحكومة حق حل مجلس النواب كسلاح ولكنها لا تملك حل مجلس الشيوخ .

### **ثانيا : التشريع في حالة الضرورة**

لوائح الضرورة هي قرارات لها قوة القانون تصدر عن رئيس الجمهورية وحده أثناء غياب البرلمان لأي سبب ، حيث يسمح الدستور الحالي لرئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون في حالة حدوث امر طارئ لا يمكن مواجهته إلا بقانون ، على أن تعرض تلك القرارات على البرلمان عند انعقاده ليقر في خصوصها ما يشاء (١٢) .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد إنه وقف من هذه الظاهرة موقفا معاديا وحرمها بنص صريح ، حيث نصت المادة رقم (٢٨٢) على إنه إذا حدث فيما بين أدوار إنعقاد مجلس النواب أو في فترة حلة ما يوجب الأسراع في إصدار قوانين لا تحتل التأخير يجوز لرئيس الجمهورية دعوة مجلسي الشيوخ والنواب لإجتماع غير

عادى للنظر فى مشروعات القوانين التى يقرر مجلس الوزراء كونها مستعجلة فى مرسوم الإحالة ، ويجب البت فى تلك القوانين قبل فض الدورة غير العادية فإذا كان مجلس النواب منحلًا يسترد سلطته الدستورية خلال الدورة غير العادية كان الحل لم يكن .

### ثالثا : الإختصاص التشريعى للبرلمان

أخذ مشروع الدستور المقترح بنظام المجلسين حيث تتكون الجمعية الوطنية المصرية (البرلمان) من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ومع أن البرلمان مؤلف من مجلسين فهو يكون وحده غير منقسمة فى العمل ، حيث أن تقرير وحده البرلمان يمنع السلطة التنفيذية من الإستفادة من قرارات أحد المجلسين إذا جاءت لصالحها ، كما نصت المادة (١٣٥) من مشروع الدستور المقترح على أن أدوار الإنعقاد واحده للمجلسين.

وقد عهد مشروع الدستور المقترح إلى الجمعية الوطنية المصرية بمهمة التشريع ويلزم لإصدار القانون ضرورة موافقة كل من مجلسى الشيوخ والنواب على مشروع القانون المقدم .

ومن الجدير بالذكر أن التشريع بتفويض من البرلمان ظاهرة ذات دلالة خطيرة بالنسبة للنظام النيابى ذاته ، لأن البرلمان يتخلى عن وظيفته الأصلية ويفوض السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الدولة فى ممارستها ، وقد إنتشرت ظاهرة التفويض التشريعى فى أعرق الدول الديمقراطية وإن كان الفقهاء يضيقون بها ذرعا كما أن البرلمانات نفسها أصبحت تحاول الحد منها (١٣) .

وبالرجوع إلى الدساتير العربية نجد أن دستوراً واحداً من بينها هو الذى وقف من هذه الظاهرة موقفاً معادياً وحرماً بنص صريح وهو الدستور السورى الصادر سنة ١٩٥٠ ، حيث نصت مادته رقم ( ٥٩ ) أنه لا يجوز لمجلس النواب أن يتخلى عن سلطته فى التشريع وقد كان ذلك الدستور منطقياً مع نفسه فنص فى مادته رقم ( ٤٣ ) على أن مجلس النواب يعتبر فى حالة إنعقاد دائم (١٤) .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد أنه قد وقف من ظاهرة التشريع بتفويض من البرلمان موقفاً معادياً وحرماً بنص

صريح ، حيث قضيت مادته الثالثة أن النيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير ، ولا يجوز للمجالس النيابية أن تتخلى عن سلطاتها فى التشريع ولا يجوز لها تفويض الحكومة فى مباشرة الوظيفة التشريعية .

#### رابعاً : الإختصاص المالى للبرلمان

إن الإختصاص المالى للمجالس النيابية هو أقدم إختصاصاتها وقد كان السبب التاريخى لنشأة النظام النيابى ، والإتجاه التقليدى الذى تسير عليه معظم دساتير الدول الديمقراطية أن تصدر الميزانية فى صورة قانون

ولكن الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٥٦ إنتهج مسلكاً آخر إذ عدل عن طريقة القانون ونصت مواده على أن تصدر الميزانية فى صورة قرار جمهورى يصادق عليه مجلس الأمة ، واستمر هذا التقليد فى دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى سنة ١٩٥٨ وفى دستورها الصادر سنة ١٩٦٤ ، ولكن الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ عاد إلى المبدأ السليم والقاضى بأن تصدر الميزانية فى صورة قانون<sup>(١٥)</sup> .

وقد تضمن دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر سنة ١٩٦٤ ودستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ العديد من القيود على إختصاص البرلمان فى مجال التشريعات المالية ، فقد تم النص على ضرورة عرض مشروع الميزانية على البرلمان قبل إنتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لبحثه وإعتماده ، ولكن النص حرم البرلمان من حقه فى تعديل مشروع الميزانية إلا بموافقة الحكومة .

وبالرجوع على مشروع الدستور المقترح نجد أن مشروع الموازنة العامة للدولة بجميع أجهزتها وهيئاتها المدنية والعسكرية يجب أن يعرض على مجلسى الشيوخ والنواب ، ويناقش المجلسين الموازنة العامة ، ويجوز لهما إدخال أية تعديلات على مشروع الموازنة وتصدر بقانون بعد موافقة المجلسين عليها بأغلبية أعضاء كل منهما وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٦٤) .

كما أوجب مشروع الدستور المقترح موافقة المجلسين على إضافة أية إتمادات مالية للإنفاق العام وذلك بعد تدبير ما يقابله من زيادة فى الإيرادات العامة أو بعد خفض مماثل فى إتمادات الإنفاق العام ويصدر بذلك قانون وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٦٥) .

#### **خامسا : الإختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية**

إذا كانت المجالس النيابية هى السلطة التشريعية الأصلية وفقا للقواعد الدستورية المتعارف عليها فإن جميع الدساتير العربية منحت لرئيس الدولة سلطة أصلية فى التشريع ، وقد نصت تلك الدساتير على المبدأ الذى يقضى بإعتبار رئيس الدولة جزءا أصيلا من السلطة التشريعية ، فى حين أكتفت الدساتير الأخرى بالنص على الحقوق التى يمارسها رئيس الدولة فى مجال التشريع ، ونعنى بها حق الاقتراح وحق الاعتراض وحق الإصدار ، وإذا كان الأصل فى رئيس الجمهورية كعضو تشريعى أن يمارس إختصاصاته التشريعية بالتعاون مع البرلمان الذى يعتبر العضو الأصيل فى هذا الخصوص ، فإن جميع الدساتير العربية قد اقرت دورا لرئيس الدولة فى ممارسة الوظيفة التشريعية أستقلالا ، وذلك فى حالات ثلاث هى التشريع فى حالة تعطيل الحياه النيابية والتشريع فيما بين أدوار إنعقاد البرلمان والتشريع بتفويض من البرلمان (١٦).

وقد تضمن مشروع الدستور المقترح الحقوق التى يمارسها رئيس الجمهورية فى مجال التشريع ونعنى بذلك حق الاقتراح وحق الاعتراض وحق الإصدار ، حيث يمارس رئيس الجمهورية الإختصاصات التشريعية التالية :-

(١) لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين حيث نصت المادة رقم (١٥٢) من مشروع الدستور المقترح على إعطاء رئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين ، ولكن المادة رقم (١١١) منه جعلت من إختصاص مجلس الوزراء إعداد مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومة إلى السلطة التشريعية ، وهذا يعنى أن رئيس الجمهورية يمارس إختصاصاته فى اقتراح القوانين بمشاركة مجلس الوزراء الذى يتولى إعداد مشروع القانون ، وبعد أن يقره مجلس الوزراء يعرض على مجلسى الشيوخ والنواب .

(٢) لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين حيث نصت المادة رقم (٢٧٨) من مشروع الدستور المقترح على حق رئيس الجمهورية في الاعتراض على القوانين بعد أقرارها من مجلسي الشيوخ والنواب ، حيث نصت تلك المادة على حق رئيس الجمهورية في الاعتراض على مشروعات القوانين خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعها إليه بعد أقرارها من مجلسي الشيوخ والنواب ، فإذا أنقضى هذا الأجل دون أن يصدق عليها رئيس الجمهورية اعتبر ذلك في حكم التصديق عليها ووجب إصدارها ، وإذا رد رئيس الجمهورية مشروع القانون في الميعاد المحدد إلى مجلسي الشيوخ والنواب وأقره المجلسين للمرة الثانية بأغلبية ثلثي أعضاء كل منهما اعتبر ذلك في حكم التصديق ووجب إصداره .

ويبين هذا النص الدستوري أن حق رئيس الجمهورية في الاعتراض على مشروع القانون ليس حق إعتراض مطلق وإنما هو حق إعتراض مؤقت وذلك مثلما هو الحال في دساتير مصر المختلفة منذ دستور ١٩٢٣ .  
وتجدر الإشارة إلى أن إصدار القوانين هو عبارة عن شهادة ميلاد التشريع يتضمن من ناحية أولى اعترافا بسلامة إجراءات أقرار القانون وأنه أصبح نهائيا ، ويتضمن من ناحية ثانية أمر من رئيس الجمهورية للوزراء بتنفيذه ، فالإصدار هو جزءا منفصلا عن العملية التشريعية وبعدها يتم تنفيذ القانون (١٧) .

(٣) نصت المادة رقم (٢٧٩) من مشروع الدستور المقترح على حق رئيس الجمهورية في إصدار القوانين خلال ثلاثين يوما من تاريخ التصديق عليها أما صراحة أو حكما ، كما نصت المادة رقم (٢٨٠) من مشروع الدستور المقترح على أن يكون نشر القوانين بالجريدة الرسمية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إصدارها ، ويتم العمل بها ونفاذها بعد شهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

## سادسا : الرقابة على اعمال الحكومة

للسلطة التشريعية تأثير قوى على السلطة التنفيذية ويتجسد هذا التأثير فى مظاهر معروفة غدت من معالم النظام البرلمانى ، وهى حق السؤال وحق طرح موضوع عام للمناقشة وحق البرلمان فى إجراء تحقيق وأخيرا حق الإستجواب وسحب الثقة ، وتندرج كل هذه الحقوق فى نطاق واحد يجمعها وهى المسئولية السياسية للحكومة أمام البرلمان (١٨) .

وقد نص مشروع الدستور المقترح على حق السؤال والمقصود بهذا الحق تمكين أعضاء البرلمان من الإستفسار عن الأمور التى يجهلون بها أو لفت نظر الحكومة إلى موضوع معين ، وقد نصت المادة (١٦٠) على حق كل عضو من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب على توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم ، ويجب عليهم الإجابة على الأسئلة المقدمة من الأعضاء ، ويجوز للعضو تحويله فى نفس الجلسة إلى إستجواب كما يجوز له سحب السؤال فى أى وقت .

كما نص مشروع الدستور المقترح على حق طرح موضوع عام للمناقشة ، وبمقتضى هذا الحق يجوز لعدد من أعضاء البرلمان المطالبة بطرح موضوع عام يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية للمناقشة فى المجلس ، وقد نصت المادة (١٦٢) على حق عشر أعضاء أحد المجلسين فى طرح موضوع عام للمناقشة لأستيضاح سياسة الحكومة بشأنه .

كما نص مشروع الدستور المقترح على حق البرلمان فى إجراء تحقيق للوقوف على الحقيقة بنفسه فى أى موضوع يدخل فى اختصاص البرلمان ، حيث نصت المادة رقم (١٥٩) على أن ينتخب كل مجلس من بين أعضائه لجنة تحقيق دائمة تمثل فيها الجماعات السياسية تمثيلا نسبيا ، وتختص هذه اللجنة بالنظر فى شكاوى المواطنين وأعضاء كل مجلس وتقوم تلك اللجنة بإجراء التحقيقات اللازمة ، وتقوم بالبحث والتحرى فى جميع الموضوعات التى تهم الراى العام وتقدم تقريرها إلى المجلس .

كما نص مشروع الدستور المقترح على حق الإستجواب وحق سحب الثقة من الحكومة ، وهذه الحقوق هي أخطر حقوق البرلمان فى علاقته مع الحكومة ، حيث يتضمن ذلك الحق إتهام الحكومة كلها أو أحد أعضائها ، ويعقب هذا الحق عادة طرح الثقة بالحكومة أو بعض أعضائها.

وقد أجاز مشروع الدستور المقترح لمجلس النواب أن يقرر بناء على طلب ربع أعضائه مسئولية الحكومة ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء مجلس النواب ، ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد إستجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ تقديم الطلب ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٤٩) وفى حالة تقرير المسئولية يقدم رئيس مجلس الوزراء أستقالة الحكومة إلا إذا حل مجلس النواب خلال عشرة أيام على الأكثر وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٥٠) .

#### **سابعاً : السلطة التشريعية هى المختصة بإعلان الأحكام العرفية**

من أهم الدروس التى تستفاد من التطور الدستورى البريطانى أنه خلال القرون الطويلة كان الصراع بين الملك والبرلمان يتجه بصفة عامة نحو تأكيد سلطة البرلمان ، وأن هذا التأكيد لسلطة البرلمان كان يعنى لديهم مزيداً من الديمقراطية وكل محاولة للإنقاص من سلطة البرلمان لتقوية السلطة التنفيذية فإنها لأبد وأن تكون محاولة غير ديمقراطية ، وأذ كانت المناداة بنظرية الضرورة تستهدف جمع مزيد من السلطة فى الظروف الإستثنائية فى يد السلطة التنفيذية لمواجهه تلك الظروف ، فإن الفقه الأنجليزى لا يرى فى هذا الوضع غير عدوان على البرلمان ومن ثم عدوان على الديمقراطية (١٩) .

ومن الجدير بالذكر أن الأحكام العرفية نظام قانونى لتقوية السلطة التنفيذية فى الظروف الإستثنائية التى تهدد سلامة البلاد سواء أكانت هذه الظروف خارجية كالحرب ، أو داخلية كالأضطرابات المسلحة التى تعوق سلطات الدولة عن أداء دورها الدستورى أو تنفيذ تعهداتها الدولية .

وليس الغرض من إعلان الأحكام العرفية إيجاد حكم ديكتاتورى ولكن الغرض منها منح السلطة التنفيذية سلطات إستثنائية حتى تستطيع

مواجهه الظروف الإستثنائية وحفظ الأمن والنظام العام ، فالأحكام العرفية تتبنى نظاما قانونيا إستثنائيا فى صالح السلطة التنفيذية وبغرض حماية المصالح العامة

ويذهب الرافضون لتنظيم الضرورة دستوريا إلى أن تنظيم حالة الضرورة فى الدستور فيه خطورة على النظام الديمقراطي نفسه ، ذلك أن هذا التنظيم إذا تم اللجوء إليه قد يؤدي إلى قيام نوع من الدكتاتورية تحت ستار النصوص الدستورية ، وبذلك ينقلب تنظيم حالة الضرورة فى الدستور من وسيلة لحماية الدولة إلى وسيلة لإقامة نوع من الدكتاتورية ، و لا جدوى من تنظيم حالة الضرورة فى الدستور لأنه محاولة لتوقع ما لا يمكن توقعه وتنظيم ما لا يمكن تنظيمه سلفا (٢٠) .

وقد تبين لنا من خلال دراستنا لسلطات رئيس الجمهورية فى ظل الدستور الحالى الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ جسامه ما تتعرض له المشروعية من إنتهاك تحت تبرير حماية الدولة والنظام العام، ووضح لنا فى ذلك مدى ما تؤدي إليه أعمال القوانين الخاصة بحالة الطوارئ من إنتقاص لحريات المواطنين وتقييد لحقوقهم .

وبناء على ما تقدم نرى ضرورة الالتزام بالأسس التالية عند إعلان الأحكام العرفية (٢١).

(١) أن يكون حق إعلان الأحكام العرفية من اختصاص السلطة التشريعية بناء على اقتراح من مجلس الوزراء وبذلك نضمن قيام البرلمان بدراسة مبررات إعلان الأحكام العرفية.

(٢) نظرا لما يترتب على إعلان الأحكام العرفية من إنتهاك لحقوق وحرريات المواطنين نرى ضرورة أن ينص مشروع الدستور الجديد للبلاد على أسباب إعلان الأحكام العرفية ، وأن تكون تلك الأسباب محددة وواضحة وبعيدة كل البعد عن اللبس والغموض.

(٣) أن ينص مشروع الدستور الجديد للبلاد على تحديد الفترة الزمنية لسريان الأحكام العرفية بستين يوما وعدم جواز مدها لفترات أخرى .



(٤) إن إعلان الأحكام العرفية وما يصاحبه من تعطيل لحقوق وحرريات المواطنين يستلزم كفالة حق التقاضى لكل المواطنين بغية تفادى ظلم قد يقع نتيجة الإجراءات التى تباشرها السلطة المختصة بتنفيذ الأحكام العرفية .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد أن المادة رقم (١١٤) قد نصت على أن يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يوافق عليه مجلسى الشيوخ والنواب بأغلبية أعضاء كل منهما ، على أن يتضمن ذلك القانون تحديد الأسباب التى دعت إلى إعلان الأحكام العرفية ، وتحديد الإجراءات والتدابير التى تستهدف تحقيق الأغراض التى من أجلها أعلنت الأحكام العرفية ، وتحديد التاريخ الذى يبدأ فيه سريان تلك الأحكام بحيث لا تزيد تلك المدة عن ستين يوما ، بالإضافة إلى تحديد الجهة التى تطبق فيها الأحكام العرفية .

كما نصت المادة رقم (١١٢) من مشروع الدستور المقترح على أنه يجوز إعلان الأحكام العرفية فى حالة الحرب أو إذا حدثت حالة تهدد بنشوبها ، أو إذا كان أمن الدولة فى خطر جسيم وحال نتيجة حدوث اضطرابات داخلية مسلحة تعوق سلطات الدولة عن أداء دورها الدستورى وتنفيذ تعهداتها الدولية ، وفى جميع الأحوال الواردة على سبيل الحصر فى هذه المادة يجوز لمجلس الوزراء استدعاء القوات المسلحة بمرسوم لحفظ الأمن والنظام وإعادة الأمور إلى نصابها ويجوز لمجلس الوزراء إعداد مشروع قانون إعلان الأحكام العرفية .

فى حين نصت المادة رقم (١١٣) على قيام رئيس الجمهورية بدعوة مجلسى الشيوخ والنواب لإجتماع غير عادى للنظر فى مشروع قانون إعلان الأحكام العرفية ويجب على المجلسين البت فى ذلك القانون قبل فض الدورة غير العادية .

## المبحث الرابع

### رؤية مستقبلية لتنظيم السلطة التنفيذية

إذا كانت المهمة الرئيسية للسلطة التشريعية تتحصر أساسا في وضع القواعد العامة المجردة (التشريعات) فإن وظيفة السلطة التنفيذية تتحصر في وضع هذه القواعد العامة موضع التنفيذ، وعلى هذا الأساس النظري يعتبر دور السلطة التنفيذية تابعا لدور السلطة التشريعية لأن السلطة التشريعية هي التي تعبر عن إرادة الأمة ممثلة في برلمانها، أما السلطة التنفيذية فيقتصر دورها على تنفيذ ما يقرره البرلمان (٢٢).

ومن الجدير بالذكر أن النظام البرلماني يقوم بتوزيع السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة والحكومة، ولكن المسؤولية الفعلية يتحملها مجلس الوزراء، وطبقا لقاعدة عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسيا، يقتضى الأمر ألا يمارس رئيس الدولة سلطته إلا بواسطة الوزارة المسؤولة.

#### أولا : ثنائية الجهاز التنفيذي

تتكون السلطة التنفيذية في النظام البرلماني من طرفين هما رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ولكن رئيس جمهورية غير مسئول سياسيا وهذا ما تنص عليه المادة رقم (٧٦) من مشروع الدستور المقترح التي جعلت رئيس الجمهورية رئيسا للدولة ورمزا للوحدة الوطنية يضمن بدوره الدستوري تحقيق التوازن والتعاون بين سلطات الدولة ويمارس اختصاصاته على الوجه المبين بالدستور، وبما أن رئيس الدولة غير مسئول فهو بالتالي لا يباشر السلطة

التنفيذية بنفسه وإنما عن طريق الوزارة المسئولة وهو ما قضت به المادة رقم (٨٤) من مشروع الدستور المقترح ، إذا نصت على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها بواسطة مجلس الوزراء بمقتضى مراسيم يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء وأن يوقع عليه رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

ويترتب على عدم المسئولية السياسية لرئيس الجمهورية ما يلي (٢٣)  
(١) لا يجوز توجيه نقد إلى رئيس الجمهورية بسبب السياسة العامة للحكومة وإنما النقد يوجه إلى الوزراء .

(٢) أوامر رئيس الجمهورية لا تخلى الوزراء من المسئولية فأعمال الحكومة من صنع الوزراء .

(٣) إن توقيعات رئيس الجمهورية يجب أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص لأن القاعدة فى النظام البرلمانى أن رئيس الدولة يتولى سلطته بواسطة الوزراء .

مما سبق يتضح لنا أن الحكومة هى التى تباشر السلطة الفعلية طبقا لمشروع الدستور المقترح لأنها هى المسئولة سياسيا أمام البرلمان ، والدور الفعال للحكومة فى نطاق السلطة التنفيذية قد حدده مشروع الدستور المقترح بصورة قاطعة ، فقد نصت المادة رقم (١٠٢) على أن مجلس الوزراء يتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور .

#### **ثانيا : طريقة إختيار رئيس الجمهورية**

يقوم النظام الجمهورى على أساس إختيار رئيس الجمهورية عن طريق الإنتخاب ولمدة محددة وهذا يعنى إنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الشعب مباشرة ، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تؤدى إلى مواجهه البرلمان الذى يمثل إرادة الناخبين مباشرة دون وساطة .

ومن الجدير بالذكر أن طريقة إختيار رئيس الجمهورية بالإنتخاب المباشر هى الطريق الوحيد الذى يتفق مع الديمقراطية نظرا لأن الشعب يقوم بنفسه بإختيار رئيس الجمهورية ، ومن ثم فإننا من أنصار الإنتخاب المباشر لرئيس الجمهورية .

ويمكن حصر مزايا إختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر فيما يلى (٢٤):-

- (١) أنها السبيل لوقاية الشعب من الثورات التى قد تقوم نتيجة لعدم رضا الناخبين بالشروط التى تقيد حقهم الانتخابى فى حالة أتباع الإقتراع المقيد .
- (٢) إنها تضعف من عملية تزيف وتزوير إرادة الناخبين نظرا لأتساع القاعدة الشعبية التى تشارك فى عملية الإختيار .
- (٣) إنها تؤدى إلى تنمية الروح الإيجابية والمشاركة الفعالة من الشعب فى شئون الدولة وما يجرى فيها من أحداث سياسية بما يؤدى إلى تربية الشعب تربية سياسية صالحة .
- (٤) إنها تؤدى إلى إنتخاب رئيس للدولة يتمتع بثقة الشعب فى كفاءته ونزاهته بما يجعله حريصا على المحافظة على تلك الثقة ببذل الجهد والسهر على مصلحة المواطنين .
- (٦) إنها توصل إلى منصب رئاسة الدولة رؤساء أكفاء يتمتعون بتأييد شعبى واسع مما يمكنهم من توجيه سياسة الدولة فى الإتجاه الذى يحقق مصالح المواطنين الذين إختاروهم .

وقد أخذ مشروع الدستور المقترح بطريق الإنتخاب المباشر لإختيار رئيس الجمهورية على أن يكون الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية بناء على إقتراح عشرة آلاف ناخب من عشرة محافظات على الأقل ، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية .

وقد نصت المادة رقم ( ٧٨ ) من مشروع الدستور المقترح على أن تكون مدة رئيس الجمهورية أربع سنوات ميلادية و يجوز إعادة إنتخابه لمدة أخرى بعد أربع سنوات من تاريخ إنتهاء مدته الأولى .

وفى حالة وفاه رئيس الجمهورية أو أستقالته أو عزله الدائم عن العمل وفى حالة عزله من منصبه وفى حالة أنتهاء مدة رئيس الجمهورية دون أن يتم إنتخاب رئيس جديد للجمهورية لآى سبب يتولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم ( ٨١ ) والتى قررت أيضا إنتخاب رئيس جديد

يحل محله إلى نهاية مدته وأن يتم إنتخاب الرئيس الجديد بالإقتراع السرى عن طريق هيئة إنتخابية تتكون من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجمعيات الوطنية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات ، وخلال الفترة التى يمارس فيها رئيس مجلس الشيوخ إختصاصات رئيس الجمهورية المؤقت لا جواز حل مجلس النواب أو إقالة الحكومة أو سحب الثقة منها أو تعديل الدستور .

### ثالثا : إختصاصات يمارسها رئيس الجمهورية بمفرده

أخذ مشروع الدستور المقترح بما هو مقر فى النظام البرلمانى فى شأن رئيس الدولة فهو لا يمارس إختصاصات فعلية بصفة مستقلة كما إنه غير مسئول سياسيا ، ومع ذلك يعترف لرئيس الجمهورية ببعض الإختصاصات التى يمارسها منفردا على النحو التالى :-

(١) حق تعيين رئيس مجلس الوزراء وسلطة رئيس الجمهورية تظل فى الواقع مقيدة بموافقة مجلس النواب ، وله حق إقالة الحكومة وهذا الحق مرهون بموقف الأحزاب فى البرلمان حيث أن الحكومة الجديدة يجب أن تحوز على ثقة البرلمان حتى تتمكن من الإستمرار فى الحكم وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٩٥).

(٢) حق حل مجلس النواب (الحل الرئاسى) ويترتب على ذلك أقالة الحكومة وتشكيل حكومة مؤقتة تتكون من رئيس مجلس الشيوخ ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس وعقب إنتخاب المجلس الجديد تقدم الحكومة المؤقتة إستقالتها إلى رئيس الجمهورية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٩٦) .

(٣) إبرام المعاهدات والإتفاقيات الدولية بصفته ممثلا للدولة ويبلغها ويعرضها على مجلسى النواب والشيوخ مشفوعة بما يناسب من البيان ، بحيث يكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها من المجلسين بأغلبية أعضاء كل منهما ، وتنتشر بالجريدة الرسمية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٩١) .

(٤) إصدار القرارات الخاصة بتعيين القائد العام للقوات المسلحة والممثلين السياسيين المعتمدين لدى الدول والهيئات الأجنبية ومحافظ البنك المركزى وأعفائهم من مناصبهم وقبول إستقالتهم بعد موافقة مجلسى الشيوخ والنواب على ذلك .

(٥) إعتداد الممثلين السياسيين للدول الأجنبية والهيئات الدولية فى مصر .

(٦) العفو عن العقوبة أو تخفيفها بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

(٧) إعلان الحرب بعد موافقة مجلسى الشيوخ والنواب بأغلبية أعضاء كل منهما .

(٧) التصديق على الأوامر التنفيذية التى يصدرها مجلس الوزراء بموجب قانون الأحكام العرفية وله حق التصديق عليها أو إلغائها لمخالفتها للدستور أو قانون الأحكام العرفية .

(٩) دعوة مجلس الدولة لإجتماع مشترك مع مجلس الوزراء للتشاور فى المسائل المشتركة للولايات والمحافظات التى تحتاج إلى التنسيق مع الوزراء ويكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها .

(١٠) يجوز لرئيس الجمهورية فى حالة الحرب أو إذا حدثت حالة تهدد بنشوبها دعوة مجلس الوزراء إلى إجتماع مشترك مع مجلس الأمن القومى ، للتشاور فى الإجراءات اللازمة لتأمين سلامة البلاد ضد العدوان الخارجى والمحافضة على إستقلال الوطن وسلامة أراضى الدولة ، ويكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها .

(١١) التصديق على حكم الأعدام و له أن يستبدل بها عقوبة أخف وذلك بناء على إقتراح مجلس القضاء الأعلى .

(١٢) حق إنشاء ومنح الرتب العسكرية وأوسمة الشرف المدنية والعسكرية على الوجه المبين بالقانون .

(١٣) حق مخاطبة مجلسى الشيوخ والنواب برسائل تتضمن المسائل الهامة التى يرى رئيس الجمهورية ضرورة إبلاغ المجلسين بها ويتم تلاوة هذه الرسائل على المجلسين ، ولا يجوز لهما مناقشة هذه الرسائل وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٠١) .

#### رابعاً : إختصاصات يمارسها رئيس الجمهورية بواسطة الوزراء

أخذ مشرع الدستور المقترح بما هو مقرر فى النظام البرلمانى بشأن إختصاصات رئيس الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها بواسطة مجلس الوزراء على النحو التالى:-

(١) لرئيس الجمهورية حق تعيين الوزراء وقبول استقالتهم وإعفائهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء حيث يتم تعيينهم بمراسيم .

(٢) إذا كان الأصل أن تختص السلطة التشريعية بسن القوانين وأن تقوم السلطة التنفيذية بالإشراف على تنفيذ القوانين ، فقد نص مشروع الدستور المقترح على حق رئيس الجمهورية فى إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون بعد إقرارها من مجلس الوزراء بما لا يتضمن تعديلا فيها أو تعطيلها أو أعفاء من تنفيذها .

(٣) حق رئيس الجمهورية فى إصدار اللوائح اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق العامة والهيئات والأجهزة التابعة للدولة بعد إقرارها من مجلس الوزراء .

(٤) يعتبر مجلس الوزراء السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية بعد إعلانها بقانون ، وأجازت المادة رقم (١١٥) لمجلس الوزراء إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة الظروف الإستثنائية التى أعلنت بسببها الأحكام العرفية فى شكل أوامر تنفيذية ، وأشترطت تلك المادة تصديق رئيس الجمهورية على تلك الأوامر حتى يمكن تنفيذها .

(٥) تعرض مشروع الدستور المقترح للوائح التفويضية بالمنع الصريح فقد نصت الماد الثالثة على أن النيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير ولا يجوز للمجالس النيابية أن تتخلى عن سلطاتها فى التشريع ، ولا يجوز لها تفويض الحكومة فى مباشرة الوظيفة التشريعية ، ومن المسلم به فقها إنه لا يجوز للبرلمان أن يفوض اختصاصاته إلا إذا أجاز الدستور ذلك صراحة والمبدأ الأصلى فى هذا الخصوص يقضى أن كل مؤسسة تستمد اختصاصاتها من الدستور ، وعليها أن تمارس اختصاصاتها بنفسها وألا تتخلى عنها لآى سبب من الأسباب (٢٥) .

(٦) تعرض مشروع الدستور المقترح للوائح الضرورة بالمنع الصريح فقد نصت المادة رقم (٢٨٢) على أنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس النواب أو فى فترة حله ما يوجب الإسراع فى إصدار قوانين لا تحتل التأخير يجوز لمجلس الوزراء إعداد ما يلزم من مشروعات القوانين ، ويدعوا رئيس الجمهورية مجلسى الشيوخ والنواب لإجتماع غير عادى للنظر فى مشروعات

القوانين التي يقر مجلس الوزراء كونها مستعجلة في مرسوم الأحالة ، ويجب البت في تلك القوانين قبل فض الدورة غير العادية .

#### **خامسا : محاكمة رئيس الجمهورية**

فرق مشروع الدستور المقترح بين الدعاوى المدنية والجنائية التي تقام على رئيس الجمهورية خارج نطاق أعمال وظيفته ، حيث تنظر أمام القضاء العادي وفقا للقواعد القانونية العامة ، في حين يجوز اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو إنتهاك الدستور وتعطيل أحكامه أو إستغلال النفوذ أو إرتكاب جريمة خيانة في نطاق أعمال وظيفته ، وتكون عقوبة هذا الجرائم عزل رئيس الجمهورية من منصبه مع عدم الأخلال بالعقوبات الأخرى .

وقد نظمت المادة رقم (٩٢) من مشروع الدستور المقترح إجراءات محاكمة رئيس الجمهورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث قضت تلك المادة أن إتهام رئيس الجمهورية والتحقيق معه بسبب الجرائم المشار إليها يكون بناء على قرار يوافق عليه مجلسي الشيوخ والنواب بأغلبية ثلثي أعضاء كل منهما . وعند إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة يوقف عن العمل إلى أن تصدر المحكمة قرارها ، وإذا أصدرت المحكمة قرارها بعزل رئيس الجمهورية من منصبه يعلن مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الجمهورية .

كما نصت تلك المادة على عدم جواز منع القضاء العادي من سماع الدعاوى المدنية أو الجنائية ضد رئيس الجمهورية خارج نطاق أعمال وظيفته .

#### **سادسا : إختصاصات الحكومة**

مجلس الوزراء حجز الزاوية في النظام البرلماني والمهمة الأساسية للحكومة أن تعمل على سيادة النظام العام وتسيير المرافق العامة في الدولة ، ومن حق مجلس الوزراء أن يتخذ أي إجراء يتفق ومقتضيات الوظيفة التنفيذية سواء نص عليه الدستور أم لا ، مالم



يكن الدستور أو القانون قد حرم على الحكومة إتخاذ هذا الأجراء والحكومة حرة فى التصرف ، ولكن فى نطاق القواعد القانونية المقررة بحيث إذا تجاوزت حدود القواعد القانونية يصبح تصرفها غير مشروع (٢٦).

وقد أخذ مشروع الدستور المقترح بما هو مقرر فى النظام البرلمانى ، حيث يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها ، وذلك على النحو التالى :-

(١) يتولى مجلس الوزراء بصفة خاصة توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها ، وإعداد مشروعات القوانين ، وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وإعداد مشروع الخطة العامة للتنمية وإعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى للدولة ، وإصدار القرارات الإدارية وفقا للقوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها ومراقبة تنفيذ القوانين ، والمحافظة على الأمن العام وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة والموافقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية .

(٢) يجب على مجلس الوزراء بعد تشكيله والإعلان عن أعضائه أن يحصل على ثقة مجلس النواب قبل ممارسة إختصاصاته المنصوص عليها بالدستور ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٠٥) وبعد تشكيل الحكومة يلقى رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة أمام البرلمان ويناقش المجلسين هذا البرنامج ويعد كل مجلس تقريرا عنه وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٠٦) .

(٣) رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء مسئولين أمام مجلس النواب مسئولية تضامنية عن السياسة العامة للدولة ، وكل وزير مسئول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته وهذا ما نصت عليه المادة رقم (١٤٨) .

#### **سابعا : دور السلطة التنفيذية فى سير العمل بالبرلمان**

تمارس الحكومة فى الدول الديمقراطية إختصاصات متعددة فلها الحق فى دعوة البرلمان للإنعقاد فى أدوار عادية أو غير عادية

بالإضافة إلى الدور الكبير الذى تلعبه الحكومة فيما يتصل بإعداد مشروعات القوانين التى سوف تعرض على البرلمان . وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد إنه قد أوجد ضمانات كافية فى مجموعها لحسن سير العمل بالبرلمان ، فحفظ حق دعوة البرلمان شكلاً لرئيس الجمهورية ، وحتم إجتماعه فعلاً فى الأحوال التى تستدعى ذلك سواء بضرورة دعوة رئيس الجمهورية البرلمان إلى الإنعقاد أو بحقه فى الإجتماع من تلقاء نفسه ، حيث نصت المادة رقم (١٣٥) من مشروع الدستور المقترح على أن دور الإنعقاد العادى للبرلمان يكون على فترتين تبدأ الأولى يوم الخميس الثانى من شهر سبتمبر ، وتبدأ الثانية يوم الخميس الثانى من شهر فبراير ، فإذا لم يدعو رئيس الجمهورية المجلسين إلى الإجتماع فى تلك المواعيد يجتمع المجلسين بحكم الدستور .

كما نصت المادة رقم (١٣٦) من مشروع الدستور المقترح على حق رئيس الجمهورية فى دعوة مجلسى الشيوخ والنواب لإجتماع غير عادى فى الأحوال التى حددها الدستور ، فإذا كان مجلس النواب منحلًا وجب دعوته ويسترد سلطته الدستورية خلال الدورة غير العادية كان الحل لم يكن ، ويعلن رئيس الجمهورية فض الإجتماع غير العادى للمجلسين .

#### **ثامناً : حق السلطة التنفيذية فى حل البرلمان**

حق حل البرلمان هو أخطر أسلحة الحكومة فى مواجهه البرلمان وقد تقرر هذا الحق فى النظام البرلمانى لتمكين الحكومة من الرجوع إلى الناخبين فى حالات متعددة .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد أن المادة رقم (٩٦) قد أقرت حق الحل فى حالتين على النحو التالى :-

**أولاً :** إذا نشأ نزاع جدى بين الحكومة ومجلس النواب وعجزت الحكومة عن أقناع المجلس بوجهه نظرها ، ورأت أنه تجاوز حدود سلطاته فعند ذلك تلجأ الحكومة إلى حل مجلس النواب لتعرض النزاع القائم على الشعب ولتضع حداً لإسراف النواب فى حقوقهم ، ويطلق على هذا الحل (الحل الوزارى) وفى

هذه الحالة يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بناء على طلب مجلس الوزراء ويصدر بالحل مرسوم مسبب .  
ثانيا : قد ينشأ إختلاف فى وجهه النظر بين مجلس النواب والشعب نفسه ، إذ كثيرا ما تتغير آراء الشعب نفسه السياسية والإقتصادية بينما يظل مجلس النواب على نزعته الأولى ، وفى هذه الحالة لا يكون الشعب على وفاق مع مجلس النواب ولا تكون الحكومة التى تتمتع بالأغلبية معبرة عن آراء الأمة ، وفى هذه الحالة يجب على رئيس الجمهورية وهو المهيمن على مصالح البلاد أن يقوم بحل مجلس النواب (الحل الرئاسى) ويترتب على ذلك إقالة الحكومة وتشكيل حكومة مؤقتة تتكون من رئيس مجلس الشيوخ ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس وعقب إنتخاب المجلس الجديد تقدم الحكومة المؤقتة أستقالتها إلى رئيس الجمهورية ، بحيث يكون مجلس النواب الجديد صورة صحيحة لإرادة الشعب .

وقد فرض مشروع الدستور المقترح قيودا على حق السلطة التنفيذية فى حل مجلس النواب حيث نصت المادة رقم (١٤٧) على ضرورة توفير الضمانات التالية :-

(١) أن يصدر مرسوم أو قرار الحل متضمنا الأسباب التى أدت إلى الحل فى صلبه ليتمكن الراى العام من الحكم على سلامة إجراءات الحل وهذا القيد منطقى .

(٢) تحريم حل مجلس النواب إلا بعد مضى سنة على إنتخاب المجلس الجديد ، وهذا حكم معقول لأن كثرة الإلتجاء إلى سلاح الحل من شأنه أن يزعزع سير المؤسسات الدستورية .

(٣) لضمان عدم التعسف فى إستعمال حق الحل إشتطت تلك المادة صراحة أن ينص قرار أو مرسوم الحل على دعوة الناخبين لإنتخاب المجلس الجديد فى خلال ستين يوما كحد أقصى ، ويجب دعوة المجلس الجديد للإنعقاد فى فترة محدودة من تاريخ إجراء الإنتخاب .

(٤) إذا لم تجر الإنتخابات خلال المدة المحددة فى قرار أو مرسوم الحل يسترد المجلس المنحل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ويستمر فى أعماله لحين إنتخاب المجلس الجديد .

(٥) إذا حل مجلس النواب لسبب ما لا يجوز حل المجلس الجديد لذات السبب مرة أخرى ، وحكم هذه القاعدة واضح لأن حل مجلس النواب يعد مجرد إجراء للتعرف على رأى الشعب فى موضوع معين ، فإذا كشف السبب عن رأيه بصورة واضحة فلا محل لحل المجلس الجديد للأسباب ذاتها .

#### **تاسعا : السلطة التنفيذية هى المختصة بتنفيذ الأحكام العرفية**

أخذ مشروع الدستور المقترح بنظام الأحكام العرفية كنظام قانونى لتقوية السلطة التنفيذية فى الظروف الإستثنائية ، على أن يكون إعلان الأحكام العرفية من إختصاص السلطة التشريعية وتكون السلطة التنفيذية هى المختصة بتنفيذ الأحكام العرفية ، وقد نصت المادة رقم (١٥) على أن يكون مجلس الوزراء هو السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، ويكون له الحق فى إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهه الظروف الإستثنائية التى أعلنت بموجبها الأحكام العرفية وذلك فى شكل أوامر تنفيذية يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء وأن يصدق عليها رئيس الجمهورية ويصدرها .

كما نصت المادة رقم (١١٦) على ضرورة إلترام السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية بالضمانات التالية :-

(١) ألا يستعمل مجلس الوزراء السلطات الإستثنائية التى حددها قانون الأحكام العرفية إلا لتحقيق الأهداف المحددة بذلك القانون وفى حدود الإجراءات والتدابير الواردة على سبيل الحصر بذلك القانون .

(٢) يجوز للقضاء الإدارى إلغاء الأوامر التنفيذية التى تصدرها السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، إذا لم تلتزم بالقيود الواردة بقانون الأحكام العرفية .

(٣) إذا حل مجلس النواب ينتهى العمل بالأحكام العرفية .

(٤) لا يجوز للأوامر التنفيذية التى تصدر بناء على قانون الأحكام العرفية مخالفة أحكام الدستور أو الحد من الحقوق والحريات

العامة التى يتضمنها ، أو التقليل من الضمانات التى يتمتع بها المواطنين عند مزاولتهم تلك الحقوق والحريات .  
(٥) يجب أن يكون الهدف من تلك الأوامر حفظ الأمن والنظام ومواجهه الظروف الإستثنائية وإعادة الأمور إلى نصابها .  
(٦) لا يجوز للسلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية تفويض غيرها فى إتخاذ الإجراءات والتدابير المنصوص عليها فى قانون الأحكام العرفية .  
(٧) فى حالة إلغاء قانون إعلان الأحكام العرفية تسقط جميع الأوامر التنفيذية التى صدرت بناء ذلك القانون .

كما نصت المادة رقم (٩٠) من مشروع الدستور المقترح على أن يتولى رئيس الجمهورية البت فى الأوامر التنفيذية التى يصدرها مجلس الوزراء خلال المدة المحددة للإصدار ويكون له حق التصديق عليها أو إلغائها ، ويكون قراره نهائيا فى شأنها ، فإذا صدق عليها رئيس الجمهورية وجب إصدارها ، ويجوز لرئيس الجمهورية إلغاء الأوامر التنفيذية بقرار جمهورى مسبب فى حالة مخالفتها للدستور أو القانون أو عدم إلزامها بالضمانات الواردة فى قانون إعلان الأحكام العرفية

## المبحث الخامس

### رؤية مستقبلية لتنظيم السلطة القضائية

السلطة القضائية هي السلطة المختصة بتفسير القانون وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها ، فالسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القانون من تلقاء نفسها ، أما القضاء فإنه لا يعمل إلا إذا طرحت عليه منازعة بين خصوم ، وعمل السلطة التنفيذية ضروري لوضع القانون موضع التنفيذ ، بمعنى أن القانون في معظم الحالات لا يمكن تنفيذه إلا بعد أن تضع السلطة التنفيذية شروط التنفيذ (اللوائح التنفيذية) ، أما القاضي فإنه لا يضيف إلى القانون شيئا ولكنه يطبقه فإنه في هذه الحالة يفسر القانون ، وقد يضيف إليه جديدا تحت ستار التفسير لا سيما في مجال القضاء الإداري (٢٧) .

ومن الجدير بالذكر أن القضاء يعتبر سلطة ثالثة مستقلة وعلى قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وهذا هو الرأى السائد في دساتير الدول الديمقراطية ، ولكن الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١ لا يتضمن بخصوص السلطة القضائية إلا المبادئ المتصلة بوظيفتها وبأستقلال أعضائها وبأنواع القضاء ، وقد أكتفى الدستور بترديد المبادئ الأساسية المنظمة لمختلف جهات القضاء ، وأحال باقى التفاصيل إلى القوانين التى تصدر فى هذه الشأن .

ومن الجدير بالذكر أن قانون السلطة القضائية يحدد أنواع المحاكم وإختصاصاتها ، فى حين حدد قانون مجلس الدولة إختصاصات كل من القسم القضائى وقسم الفتوى وقسم التشريع ، أما قانون المحكمة الدستورية العليا فقد حددت موادة إختصاصات تلك المحكمة وطريقة تشكيلها .

## **أولاً : الولاية الكاملة للقضاء بالفصل فى الخصومات**

القضاء هو صاحب الولاية العامة فى الفصل فى المنازعات والخصومات كافة أيا كانت صيغتها وأيا كان موضوعها ، سواء ما يقع منها بين الأفراد بعضهم وبعض ، أو ما يقوم بينهم وبين السلطات العامة فى الدولة .

وقد طالبت الأحزاب والقوى السياسية المصرية بوضع مشروع دستور جديد للبلاد يقوم على أساس تأكيد الولاية العامة للقضاء بالفصل فى المنازعات والخصومات كافة ، بما فى ذلك الطعون فى صحة عضوية أعضاء البرلمان ، بالإضافة إلى إلغاء جهاز المدعى العام الأشتراكى ومحاكم القيم ومحاكم أمن الدولة ومحكمة الأحزاب والمحاكم العسكرية فى غير الجرائم الأنضباطية داخل القوات المسلحة (٢٨)

وقد حرص مشروع الدستور المقترح على تقرير الولاية الكاملة للقضاء بالفصل فى جميع المنازعات والخصومات حيث نصت المادة رقم (١٧٢) على أن القضاء هو صاحب ولاية الفصل فى كافة المنازعات والخصومات وعدم جواز النص على تحصين أى عمل من أعمال السلطات العامة والسلطات المحلية أو أى قرار إدارى من رقابة القضاء .

ومن الجدير بالذكر أن الولاية الكاملة للقضاء بالفصل فى المنازعات والخصومات كافة تتطلب التخلّى عما جرى عليه العمل من إستبعاد ما أصطلح على تسميته بأعمال السيادة من ولاية القضاء ، وهو ما يتفق مع الإتجاه الحديث المعمول به فى الدولة الأخرى حتى لا تفلت بعض تصرفات السلطة العامة من الرقابة القضائية (٢٩) .

## **ثانياً : إستقلال القضاء وضماناته**

يعتبر القضاء مهنة قانونية يجب أن يتوفر فيمن يتقلدها التكوين المهنى القانونى ويجب أن تراقب الدولة الشروط التى تكفل هذا التكوين ، ولا معنى لإستقلال القضاء ما لم يتوافر التكوين المهنى الذى يخلف لدى القضاء الوعى القضائى لتدعيم هذا الإستقلال (٣٠) .

ومن الجدير بالذكر أن السلطة القضائية هي السلطة المختصة بتفسير القانون وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها ، ويعتبر القضاء سلطة مستقلة وعلى قدم المساواة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية وهذا هو الرأى السائد فى الدساتير العربية (٣١) .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد أنه قد أورد فى صلبه بعض التفاصيل التى تتعلق بإستقلال القضاء وضماناته على النحو التالى :-

(١) نصت المادة (١٧٤) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها محاكم الدولة على إختلاف أنواعها ودرجاتها ، كما نصت المادة رقم (١٧٥) على أن القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة .

(٢) نصت المادة رقم (١٧٩) على تعيين قضاة كل محكمة بقرار من مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة ، على أن يحدد القانون الشروط العامة الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وإجراءات تعيينهم ، كما نصت المادة رقم (١٧٧) على أن القضاء غير قابلين للعزل وتتولى الجمعية العمومية لكل محكمة مسائله أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

(٣) نصت المادة رقم (١٨٣) على تشكيل مجلس القضاء الأعلى كل أربع سنوات من رؤساء محكمة النقض والمحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الإستئناف ، بالإضافة إلى أربعة من مستشارى كل محكمة عليا وأثنين من مستشارى كل محكمة إستئناف تختارهم الجمعية العامة لكل محكمة ، كما نصت المادة رقم (١٨٤) على إنتخاب قاضى القضاء بالإقتراع السرى من بين أعضاء مجلس القضاء الأعلى ، حيث يضمن قاضى القضاء إستقلال القضاء ويرأس مجلس القضاء الأعلى ويدير أعماله ويصدر قراراته .

(٤) نصت المادة رقم (١٨٢) على إختصاص مجلس القضاء الأعلى بتعيين وترقيه ونقل وندب وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة بالإضافة إلى التفتيش القضائى على أعمال القضاء ورؤساء



المحاكم الابتدائية والمحلية والإشراف على التنفيذ العقابي وإدارة السجون .

(٥) تتولى النيابة العامة سلطتى الاتهام والإدعاء فى الجرائم التى يعاقب عليها القانون مما يلزم ضمان إستقلالها وعدم التدخل فى شئونها حماية للحريات العامة وحقوق المواطنين ، لذلك نصت المادة رقم (١٨١) على أن تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية عن المجتمع وتشرف على شئون الضبط القضائى وتسهر على تطبيق القوانين الجنائية وتنفيذ الأحكام ، وفى المواد الجنائية والجرائم السياسية وجرائم الرأى العام والصحافة وغيرها من الجرائم التى يحددها القانون يتولى التحقيق قضاءه ، كما نصت تلك المادة على أن يتولى النيابة العامة نائب عام ينتدب من بين مستشارى الهيئات القضائية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

### ثالثا : أنواع القضاء وأختصاصاته.

تعددت أنواع المحاكم فى معظم الدول الديمقراطية وتتنوعت إختصاصاتها ويزداد الأمر تعقيدا فى الدول الإتحادية حيث توجد محاكم للولايات وأخرى للحكومة المركزية .

ومن الجدير بالذكر أن مشروع الدستور المقترح قد إحتفظ بالقضاء موحدًا ، ونعتقد أن توحيد القضاء لا يتعارض مع النظام اللامركزى الأقليمى الذين أخذ به مشروع الدستور المقترح والذى تضمن تقسيم الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بين الحكومة المركزية فى العاصمة والهيئات المحلية فى الولايات والمحافظات .

ويمكن حصر جهات القضاء وإختصاصات كل جهة قضائية على النحوالتالى (٣٢) :-

(١) جهة القضاء العادى الذى يمارس الوظيفة الأصلية للقضاء أى حسم المنازعات بين الأفراد أو بينهم وبين السلطات العامة فى الدولة وفقا للقوانين السارية ، وهذا القضاء متنوع ويزداد تنوعه فى الوقت الحاضر حيث توجد محاكم متخصصة فى القضايا المدنية والتجارية والجنائية وقضايا الأحوال الشخصية وعلى رأس هذه الجهة محكمة النقض .

(٢) جهه القضاء الإدارى ويقصد به القضاء الذى يفصل فى المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبين الحكومة وهى بصدد تسيير الموافق العامة وعلى رأس هذه الجهة المحكمة الإدارية العليا .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد إنه قد أورد فى صلبه بعض التفصيلات التى تعلق بأنواع القضاء وإختصاصاته على النحو التالى :-

(١) نصت المادة رقم (١٨٨) على أن يرتب القانون جهات القضاء ويحدد إختصاصها ويكون إنشاء المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها بقانون .

(٢) نصت المادة رقم (١٨٥) على إنه لا يجوز محاكمة أحد إلا أمام القضاء العادى وتحظر المحاكمة أمام محاكم خاصة أو إستثنائية ولا يحاكم مدنى أمام المحاكم العسكرية .

(٣) نصت المادة رقم (١٩٠) على أن القضاء الإدارى هيئة قضائية مستقلة لكفالة العدالة فى الإدارة وهو صاحب الولاية القضائية العامة فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية .

(٤) نصت المادة رقم (١٩١) على تنظيم المحاكم العسكرية بقانون وتختص تلك المحاكم بالفصل فى الجرائم العسكرية التى تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة ولا تمتد إلى غيرهم .

#### رابعاً : المحكمة الدستورية العليا

الرقابة على دستورية القوانين لا تتعلق بملائمة القانون للظروف الإجتماعية وإنما تتصل بمدى مطابقة القانون أو عدم مطابقته لمبادئ ونصوص الدستور بإعتباره القانون الأعلى ، وتلك مشكلة قانونية ومن ثم يجب أن يختص بها القضاء بما لهم من خبرة قانونية فى تفسير القوانين وتطبيقها ، بالإضافة إلى ما يتميز به القضاء من الإستقلال وهو ما يوفر ضمانات جديه لبحث دستورية القوانين (٣٣).

وتعتبر المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة ومن هنا فقد وردت أحكامها ضمن الباب الخاص بالسلطة القضائية فى

مشروع الدستور المقترح الذى أورد فى صلبه بعض التفصيلات التى تتعلق بتشكيل المحكمة الدستورية العليا وإختصاصاتها على النحو التالى :-

(١) نصت المادة رقم (١٩٣) من مشروع الدستور المقترح على إختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير الدستور ونصوص القوانين وحماية الحقوق والحريات التى كفلها الدستور ، والرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، والفصل فى تنازع الإختصاص بين جهات القضاء والفصل فى المنازعات حول تنفيذ الأحكام النهائية المتعارضة ، والفصل فى مدى مطابقة القوانين المحلية للدستور والقوانين ، و الفصل فى المنازعات ذات الطابع القانونى التى تقوم بين سلطات الدولة والسلطات المحلية فى الولايات والمحافظات ، والفصل فى المنازعات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين مصر والدول الأجنبية ، بالإضافة إلى محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء والفصل فى صحة عضوية أعضاء المجالس النيابية والفصل فى إسقاط عضوية أعضاء تلك المجالس.

(٢) نصت المادة رقم (١٩٥) على كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، حيث تتكون المحكمة من عدد من الأعضاء يعين ثلثهم رئيس الجمهورية وتنتخب الجمعية الوطنية المصرية ثلثهم وينتخب مجلس القضاء الأعلى الثلث الآخر .

(٣) نصت المادة رقم (١٩٦) على أن الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية العليا يكون بناء على إقتراح مقدم من ثلاثين مستشار من مستشارى الهيئات القضائية وموافقة مجلس القضاء الأعلى على هذا الترشيح ، ويتم إختيار أعضاء المحكمة من بين هؤلاء المرشحين لمدة أربع سنوات و يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء المحكمة وإجراءات إنتخابهم أو تعيينهم .

(٤) أكد مشروع الدستور المقترح على حق المواطن فى رفع دعوى اصلية أمام المحكمة الدستورية طالبا منها إلغاء قانون ما لمخالفته نصوص الدستور ، حيث نصت المادة (١٩٨) على إنه يجوز لكل ذى مصلحة شخصية مباشرة أن يطعن لدى المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة .

(٥) نصت المادة رقم (١٩٩) على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا إبداء الرأى فى دستورية مشروعات القوانين ، حيث نصت تلك المادة على حق رئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ فى الاعتراض على دستورية نص فى قانون قبل إصداره ، وفى هذه الحالة توقف إصدار القانون إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها ، كما نصت تلك المادة على أنه يجوز أخذ رأى المحكمة فى دستورية مشروعات القوانين إذا طلب منها ذلك ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ .

(٦) يهدف الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية نصت المادة رقم (١٩٩) على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ أو ثلث أعضاء مجلس النواب الدفع بعدم دستورية أحد القوانين لمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية ، وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فى مدى مطابقة ذلك القانون لأحكام الشريعة الإسلامية .

(٧) تعتبر أحكام المحكمة الدستورية العليا نهائية وملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وواجبه التنفيذ بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة إلغاء هذا النص وعدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٠٠) من مشروع الدستور المقترح .

## المبحث السادس

### رؤية مستقبلية لتنظيم السلطات المحلية

الدولة الموحدة هي التي تظهر كوحدة واحدة من الناحية الخارجية والناحية الداخلية ، فهي تنفرد بهيئة واحدة تدير شئونها الخارجية وتمثيل خارجي واحد، كما تتميز من الناحية الداخلية بدستور واحد يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة ، وسلطة تشريعية واحدة تختص بمباشرة الوظيفة التشريعية بالنسبة لأقليم الدولة بكامله ، وسلطة تنفيذية واحدة تخضع لها جميع أفراد الدولة على حد سواء ، وأخيرا سلطة قضائية واحدة يلجأ إليها المواطنون في منازعاتهم وخصوماتهم

وقد تتنوع ممارسة الوظيفة الإدارية في الدولة الموحدة بين السلطة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية مستقلة تباشر اختصاصاتها المحلية تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية ، وهكذا فإن توزيع السلطات والإختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية كما هو الحال في النظام اللامركزي الإقليمي ، لا يخل بوحدة الدولة السياسية التي تظل لها دستورها الواحد ووحدتها في كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (٣٤) .

ومن الجدير بالذكر أن نظام الحكم المحلي في الدول الديمقراطية يقوم على الأسس التالية (٣٥).

(١) تقسيم الدولة إلى وحدات محلية مستقلة تمثل مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية ، وهذا يعنى الاعتراف بوجود مصالح متميزة عن المصالح القومية ، من الأفضل أن يترك الإشراف عليها ومباشرتها للهيئات المحلية التي تتكون منها الدولة ، حتى تتفرغ السلطات المركزية في العاصمة للمصالح القومية التي تهتم الدولة ككل

(٢) أن يعهد بالإشراف على هذه المصالح المحلية إلى هيئات منتخبة تمثل الوحدات المحلية التي تتكون منها الدولة ، وهذا يعنى وجود

مجالس منتخبة تمثل الوحدات المحلية ، ويعتبر إنتخاب أعضاء تلك المجالس أحد الأركان الجوهرية لضمان إستقلال السلطات المحلية عن السلطات المركزية فى العاصمة .

(٣) إستقلال الهيئات المحلية التى تتكون منها الدولة عند ممارسة إختصاصاتها المحلية المنصوص عليها فى الدستور والقانون ، وهذا يعنى عدم خضوع السلطات المحلية لرياسة السلطة المركزية فى العاصمة ، ولكنها تخضع لوصايتها ، وتمارس إختصاصاتها المحلية تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية فى العاصمة ، وهذه الوصاية بحكم الغرض الذى تستهدفه لا يمكن أن يعهد بها إلا إلى السلطة المركزية أو هيئة تابعة لها .

(٤) أن تستند اللامركزية إلى الدستور ذاته ، وينبغى أن يشمل الدستور نصوص صريحة تقرر إختصاص الهيئات المحلية برعاية الأمور التى تهم السكان المحليين ، وذلك لتدعيم الهيئات المحلية فى مباشرة جميع المسائل المتصلة بمصالحها المحلية حيث تستمد الهيئات المحلية إختصاصاتها من الدستور مباشرة وبذلك تتلزم القوانين بنصوص الدستور فى كل ما له علاقة بالهيئات المحلية .

(٥) تدعيم الهيئات المحلية مالياً من أجل تنمية مواردها الذاتية وفقاً للخطط التى تضعها ، حيث يؤدى ذلك إلى تحقيق نموها الإقتصادى وتحقق إستقلالها المالى ، ويقلل من إعتمادها على الإعانات المقدمة من السلطة المركزية فى العاصمة ، ويؤدى ذلك بالتالى إلى فصل الموازنة الخاصة بالهيئات المحلية عن الموازنة العامة للدولة ، ويؤدى إلى الحد من تدخل السلطة المركزية فى الإعتمادات المدرجة للهيئات المحلية بالموازنة العامة للدولة ، وبالتالى زيادة حرية الهيئات المحلية فى التصرف فى إيراداتها ومصروفاتها المدرجة بالموازنة الخاصة بتلك الهيئات المحلية .

#### **أولاً: تقسيم إقليم الدولة إلى هيئات محلية مستقلة**

حرص مشروع الدستور المقترح على إبراز الطابع الموحد للدولة مع تقسيم الدولة إلى هيئات محلية ذات شخصية معنوية هى الولايات والمحافظات ، حيث تتمتع تلك الهيئات المحلية بالحكم الذاتى فى إطار

الدولة الموحدة وبهذا التنظيم يتم تدعيم اللامركزية فى إطار الدولة الموحدة .

وقد نصت المادة رقم ( ١١ ) من مشروع الدستور المقترح على أن مصر دولة موحدة ذات سيادة لا يجوز لها بحال التنازل عن سيادتها أو التخلّى عن جزء من أقليمها ، حيث تضم الدولة هيئات محلية ذات شخصية معنوية هى الولايات والمحافظات ، كما تتولى تلك الهيئات المحلية الحكم الذاتى فى حدود سلطاتها وإختصاصاتها المنصوص عليها فى الدستور .

مما سبق يتضح لنا أن شكل الدولة فى مشروع الدستور المقترح هو الدولة البسيطة ذات النظام اللامركزى الإقليمى

### ثانيا : توزيع الإختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية

تنشأ الهيئات المحلية لتحقيق أغراض معينة فهى لا تملك من السلطة والإختصاصات غير ما يخول لها بنص الدستور أو القانون فضلا عن تقييدها بحدود إختصاصها الإقليمى ، وتعتبر الهيئات المحلية جزء من أراضى الدولة وهذا يقتضى توزيع الإختصاصات بين السلطة المركزية فى العاصمة والهيئات المحلية ويقوم هذا التوزيع على أساس الإعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية (٣٦).

وهناك آراء تأمل أن يشمل الدستور الجديد للبلاد نصوصا صريحة تقرر إختصاص الهيئات المحلية برعاية الأمور التى تهم السكان المحليين ، وذلك لتدعيم سلطة الهيئات المحلية فى مباشرة جميع المسائل المتصلة بمصالحها المحلية ، وبذلك تلتزم القوانين بنصوص الدستور فى كل ما له علاقة بالهيئات المحلية (٣٧) .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح نجد أن السلطة المركزية هى صاحبة الإختصاص الأصلى فى جميع المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والحكم الذاتى الذى تتمتع به الولايات والمحافظات يتمثل فى حصول تلك الهيئات المحلية على أجهزة محلية تمارس بعض الإختصاصات التنفيذية والتشريعية وبالتالي فإن سلطة القضاء تظل واحدة غير موزعة .

وقد نصت المادة رقم (٦٦) على أن تتولى الدولة السلطات التشريعية و التنفيذية المتعلقة بالشئون الخارجية والدفاع والأمن القومى وحفظ الأمن والنظام العام فى جميع أنحاء الدولة ، والشئون الإقتصادية وتشمل العملة الوطنية والبنك المركزى والنقد الأجنبى والعلاقات الإقتصادية الدولية ، والموارد الطبيعية والبتروى والثروة المعدنية ومصادر الطاقة ومحطات توليد الكهرباء والموارد المائية وشئون الرى والصرف ، ووسائل الأعلام والنقل والمواصلات والإتصالات ورسم السياسة العامة للجامعات والتعليم الأساسى ورعاية الثقافة والفنون والآداب .

كما نصت المادة رقم (٦٧) على أن تتولى الدولة إصدار التشريعات الكبرى وتشمل قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية والتجارية وقوانين المرافعات والعقوبات ، وتنظيم المحاكم والتشريعات المكملة لها ، وكذلك التشريعات الإجتماعية والتشريعات المالية والأقتصادية .

فى حين نصت المادة رقم (٢٨٣) على أن القوانين المحلية تطبق فى نطاق إحدى الولايات متى أقرتها الجمعية الوطنية لإحدى الولايات، وذلك بشرط التصديق عليها من مجلس الدولة وهو المجلس الذى يتولى الإشراف والرقابة على السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات .

كما نصت المادة رقم (٢٦٤) على حق مجلس الدولة فى الاعتراض على القوانين المحلية ، ويجوز لمجلس الدولة أن يطلب من البرلمان بكتاب مسبب النظر فى مشروع القانون المحلى ، فإذا أقره المجلسين اعتبر ذلك فى حكم التصديق ووجب إصداره .

كما نصت المادة رقم (٧٠) على أن تتولى الولاية السلطة التنفيذية فى جميع المسائل التى لا تتولاها الدولة والمحافظات على سبيل الأفراد بموجب هذا الدستور ، وبذلك يتولى الولاية باقى الاختصاصات التنفيذية التى لا تخول للسلطة المركزية فى العاصمة أو السلطات المحلية فى المحافظات .



#### رابعاً : تنظيم السلطات المحلية فى الولايات

خول مشروع الدستور المقترح الولايات بعض الإختصاصات فى نطاق الدولة الموحدة ، وأصبحت الدولة هى صاحبة الإختصاص الأصلى فى جميع المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وقد منح مشروع الدستور المقترح بعض الإختصاصات للولايات فى بعض المجالات التشريعية والتنفيذية ، فى حين احتفظ مشروع الدستور بالسلطة القضائية واحدة غير موزعة .

وقد أنشأ مشروع الدستور جمعيات وطنية تتولى السلطة التشريعية فى الولايات ، وأعترف بالمصالح المحلية لتلك الولايات حيث تقوم السلطات المحلية فى الولايات بإدارتها وتنظيمها ، وقد حدد مشروع الدستور المقترح الإختصاصات التشريعية والتنفيذية للدولة فى مجالات بعينها وحرّم على السلطات المحلية فى الولايات التعرض لها .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح يتضح لنا أن تنظيم السلطات المحلية فى الولايات يقوم على الأسس التالية :-

(١) إن مصر دولة موحدة تتكون من عدد من الولايات التى تتمتع بالحكم الذاتى ، وتستقل ببعض الإختصاصات المحلية تمارسها بذاتها بدون تدخل أو توجيه من سلطات الدولة فى ، الحدود التى رسمها مشروع الدستور المقترح .

(٢) السلطات المحلية التى منحها مشروع الدستور المقترح للولايات تنصب على المرافق المحلية .

(٣) يتم توزيع ثلث حصيلة الضرائب غير المباشرة على الولايات طبقاً لعدد سكان كل ولاية فى آخر تعداد رسمى للسكان .

(٤) نصت المادة رقم (٢٠٢) على أن السلطات المحلية فى كل ولاية تتألف من رئيس الولاية والمجلس التنفيذى للولاية والجمعية الوطنية للولاية .

(٥) نصت المادة رقم (٢٠٣) على أن رؤساء الولايات هم نواب رئيس الجمهورية ، ويمثل رئيس الولاية السلطة التنفيذية فى نطاق الولاية ، فى حين نصت المادة رقم (٢٠٤) على أن يتولى رئيس الولاية الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة فى نطاق

الولاية والإشراف على فروع الوزارات والأجهزة التابعة للدولة في الولاية .

(٦) نصت المادة رقم (٢٠٧) على أن رئيس الولاية يمارس اختصاصاته بواسطة أعضاء المجلس التنفيذي للولاية بمقتضى مراسيم محلية يجب لنفاذها أن يقرها المجلس التنفيذي ، ويوقعها رئيس المجلس التنفيذي وأعضاء المجلس المختصون .

(٧) يكون لكل ولاية جمعية وطنية منتخبة بالإقتراع المباشر السري العام وتتولى تلك الجمعية السلطة التشريعية في الولاية ، والرقابة على أعمال المجلس التنفيذي للولاية وإقرار السياسة العامة للولاية وإعتماد خطة التنمية الإقليمية إقرار الموازنة العامة للولاية والميزانية والحساب الختامي للولاية ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢١٤) .

(٨) لا يجوز حل الجمعية الوطنية للولاية إلا عند الضرورة ويجوز لرئيس الولاية حل الجمعية الوطنية للولاية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي لولاية ، ويكون الحل بمرسوم محلي مسبب ، كما يجوز لرئيس الولاية حل الجمعية الوطنية بقرار محلي مسبب ويترتب على ذلك إقالة المجلس التنفيذي للولاية وتشكيل مجلس تنفيذي مؤقت من وكيل مجلس الشيوخ وأعضاء المجلس الممثلين للولاية وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٠٩) .

(٩) يكون لكل ولاية مجلس تنفيذي يتولى السلطة التنفيذية للولاية ويضع السياسة العامة للولاية ويشرف على تنفيذها، ورئيس وأعضاء المجلس التنفيذي مسئولين أمام الجمعية الوطنية للولاية مسئولية تضامنية ، وكل عضو مسئول عن أعمال المرفق المحلي أو الهيئة أو الجهاز الذي يرأسه ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢١٧) .

#### **رابعا : تنظيم السلطات المحلية في المحافظات**

بالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح يتضح لنا أن تنظيم السلطات المحلية في المحافظات تقوم على الأسس التالية :-

(١) تتألف السلطات المحلية في المحافظات من المحافظ والمجلس المحلي للمحافظة والمجالس البلدية في نطاق المحافظة ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٢٧) .

- (٢) ينتخب المحافظ بالأقتراع المباشر السرى العام ويعتبر المحافظ نائب رئيس الولاية وممثل السلطة التنفيذية فى نطاق المحافظة ، ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، كما يتولى المحافظ رئاسة المجلس المحلى وإدارة أعماله وإصدار قراراته ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٢٨) والمادة رقم (٢٢٩) .
- (٣) يختص المجلس المحلى بكل ما يهم المحافظة التى يمثلها ويتولى المجلس وضع السياسة العامة للمحافظة والإشراف على تنفيذها ويمارس الإختصاصات التنفيذية المقررة للمحافظة المنصوص عليها فى الدستور ، وينتخب أعضاء المجلس المحلى عن طريق الأقتراع المباشر السرى العام وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٣٤) والمادة رقم (٢٣٦) .
- (٤) اللجنة التنفيذية هى الهيئة التنفيذية والإدارية للمجلس المحلى وتمارس إختصاصاتها على الوجه المبين بالدستور والقانون وينتخب المجلس المحلى رئيس وأعضاء تلك اللجنة ويقبل إستقالتهم ويعفيهم من مناصبهم ، وهم مسئولين أمام المجلس المحلى والمحافظ مسئولية تضامنية ، وكل عضو باللجنة مسئول عن الموفق المحلى أو الهيئة أو الجهاز الذى يتولى إدارته ، ويعرض رئيس اللجنة على المجلس المحلى والمحافظ تقارير دورية عن نتائج الأعمال فى مختلف الأنشطة التى تزاولها المحافظة ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٣٧) والمادة رقم (٢٣٨) والمادة رقم (٢٣٩) .
- (٥) لا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء شامل ويجوز لرئيس الولاية بناء على طلب المجلس التنفيذى للولاية حل احد المجالس المحلية بمرسوم محلى مسبب ، وإذا حل المجلس المحلى أعتبرت اللجنة التنفيذية منحلة ويتولى المحافظ إختصاصات تلك اللجنة لحين إنتخاب المجلس المحلى الجديد وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٤٢) .
- (٦) تضم المحافظة هيئات محلية ذات شخصية معنوية عامة هى البلديات وكل جهة مسكونة يجب إلحاقها بأحدى هذه البلديات ويجوز ان يشمل نطاق البلدية أكثر من قرية أو مدينة ، ويجوز أن يكون نطاق البلدية مدينة واحدة أو حى من مدينة كبيرة ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٤٣) .

(٧) يكون لكل بلدية مجلس بلدى ينتخب أعضائه بالأقتراع المباشر السرى العام ، ويختص المجلس البلدى بكل ما يهم البلدية التى يمثلها وله أن ينشأ وأن يدير المرافق ذات الطابع المحلى وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٤٤) .

(٨) رئيس البلدية هو نائبا للمحافظ ويرأس المجلس البلدى ويدير أعماله ويصدر قراراته ، وينتخب رئيس البلدية بالإقتراع المباشر العام السرى وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٤٥) والمادة رقم (٢٤٦) .

(٩) لا وصاية على المجالس البلدية إلا فى حدود التصديق على قرارات تلك المجالس وتعتبر نافذة جميع القرارات فى حالة التصديق عليها أما صراحة أو حكما ، ويتولى المجلس المحلى البت فى تلك القرارات ، وله حق التصديق عليها أو إلغائها ويكون قراره فى شأنها نهائيا ، فإذا صدق المجلس المحلى عليها يصدرها المحافظ وهذا مانصت عليه المادة رقم (٢٤٩) والمادة رقم (٢٥٠) .

#### **خامسا : الاستقلال المالى للسلطات المحلية**

توسعت السلطة المركزية فى إنشاء المرافق القومية نتيجة لزيادة الموارد المالية للدولة والقادمة من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وفى المقابل اكتفى قانون الإدارة المحلية بتوزيع حصيلة الضرائب على العقارات والأطيان والملاهى على الوحدات المحلية من محافظات ومراكز ومدن وأحياء وقرى .

ومن الجدير بالذكر أن الموارد المالية للهيئات المحلية المشار إليها لا تكاد تكفى الحد الأدنى من إحتياجاتها ، وهذا يجعل الإستقلال النظرى لتلك الهيئات بعيدا عن الحقيقة ، لأن الحكومة المركزية هى التى تحدد ميزانيات المجالس المحلية من حيث الواقع بحسب الأمكانيات المتاحة (٣٨) .

ويتطلب نجاح اللامركزية الإدارية تدعيم الوحدات المحلية ماليا من أجل تنمية مواردها الذاتية وفقا للخطط التى تضعها ، فيزيد ذلك من نموها الإقتصادى ويحقق الإستقلال المالى ويقلل من إعتمادها

على الجهات الحكومية ، ويؤدي إلى فصل موازاناتها عن موازنة الدولة ، كما يؤدي ذلك إلى الحد من تدخل السلطة المركزية في الإعتمادات المدرجة بهذه الموازنات ، وبالتالي إلى زيادة حرية الهيئات المحلية في التصرف في موازاناتها (٣٩) .

وقد نصت المادة رقم (٢٩٤) من مشروع الدستور المقترح على أن الدولة تقوم بتحصيل الضرائب غير المباشر وتوزيع ثلث تلك الضرائب على الولايات والثلث الآخر على المحافظات طبقا لعدد سكان كل منهم في آخر تعداد رسمي للسكان .

في حين نصت المادة رقم (٢٩٨) على أن المحافظة تقوم بتحصيل الضرائب على العقارات والأطيان والملاهي وتوزيع تلك الضرائب على البلديات طبقا لتعدد سكان كل بلدية في آخر تعداد رسمي للسكان

مما سبق يتضح ان مشروع الدستور المقترح يهدف إلى تنمية الموارد المالية للولايات والمحافظات والبلديات لكي تقوم بتنفيذ الخطط التي تصنعها تلك الهيئات المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقلال المالي ويقلل من اعتماد الهيئات المحلية على الإعانات المقدمة من الحكومة المركزية .

وبالرجوع إلى مشروع الدستور المقترح يتضح لنا أن أحكام الموازنة للدولة تسري على الموازنة العامة للولايات والمحافظات والبلديات، كما تسري أحكام الحساب الختامي لميزانية الدولة على الحساب الختامي لميزانية الولايات والمحافظات والبلديات وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٣٠٥) .

وقد حددت المادة رقم (٢٩٦) الموارد المالية للولاية في حصة الولاية من الضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للولاية .

في حين حددت المادة رقم (٢٩٦) الموارد المالية للمحافظات في حصة المحافظة من الضرائب غير المباشرة بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الولاية لتغطية نفقات الميزانية العامة للمحافظة مما سبق يتضح أن مشروع الدستور المقترح يهدف إلى فصل الموازنة العامة للهيئات المحلية عن الموازنة العامة للدولة كما يهدف

إلى فصل الحساب الختامي لميزانية الهيئات المحلية عن الحساب الختامي لميزانية الدولة ، ويؤدي ذلك إلى الحد من تدخل السلطة المركزية في الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة للهيئات المحلية ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى منح الهيئات المحلية الحرية في التصرف في مواردها طبقا لما هو وارد في الموازنة العامة لتلك الهيئات .

#### **سادسا : الإشراف والرقابة على السلطات المحلية**

حرص مشروع الدستور المقترح على إستقلال الهيئات المحلية عند ممارسة اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية .

وقد تضمن مشروع الدستور المقترح نصوص صريحة لكيفية قيام الدولة بالإشراف والرقابة على السلطات المحلية على النحو التالي :-  
(١) تلتزم السلطات المحلية في الولايات والمحافظات باحترام هذا الدستور وتنفيذ القوانين والمراسيم ، وتنفيذ الأحكام القضائية ويسرى مفعول القانون القومي في أراضى كافة الولايات وعند إختلاف قانون محلى لأحدى الولايات مع القانون القومي يرجع القانون القومي وهذا أما نصت عليه المادة رقم (٢٥٣) والمادة رقم (٢٥٧) .

(٢) لا وصاية على السلطات المحلية في الولايات والمحافظات إلا في حدود التصديق على المراسيم المحلية التى تقرها المجالس التنفيذية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات ، وتعتبر نافذه جميع المراسيم فى حالة التصديق عليها أما صراحة أو حكما ويجوز لتلك المجالس الطعن من قرارات مجلس الدولة أمام المحكمة الدستورية العليا لمخالفتها للدستور وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٥٥) والمادة رقم (٢٥٦) .

(٣) يتولى مجلس الدولة الإشراف والرقابة على السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات ، ويضمن المجلس بدوره الدستورى تحقيق التعاون بين سلطات الدولة والسلطات المحلية فى الولايات والمحافظات ، ويتكون المجلس من عدد من الأعضاء ينتخبون بالإقتراع المباشر السرى العام على أساس إنتخاب ثلاثة أعضاء

عن كل ولاية ، وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٥٧) والمادة رقم (٢٥٨) .

(٤) يمارس مجلس الوزراء سلطة الوصاية على المجالس التنفيذية للولايات وله حق الاعتراض على المراسيم المحلية التي أقرتها المجالس التنفيذية في الأحوال المنصوص عليها في الدستور ، ويتولى مجلس الدولة البت في المراسيم المحلية التي إعتراض عليها مجلس الوزراء وله حق التصديق عليها أو إلغائها ويكون قراره في شأنها نهائيا ، فإذا صدق عليها مجلس الدولة وجب إصدارها وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٦١) والمادة رقم (٢٦٢) والمادة رقم (٢٦٣) .

(٥) لمجلس الدولة حق الاعتراض على القوانين المحلية التي تقرها الجمعية الوطنية لأحدى الولايات ويجوز للمجلس أن يطلب بكتاب مسبب من مجلسي الشيوخ والنواب النظر في تلك القوانين فإذا أقرها المجلسين أعتبر ذلك في حكم التصديق ووجب إصدارها وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٦٤) .

(٦) يمارس المجلس التنفيذي للولاية سلطة الوصايا على المجالس المحلية للمحافظات في نطاق الولاية ، وله حق الاعتراض على المراسيم المحلية التي أقرها المجلس المحلي في الأحوال المنصوص عليها الدستور ، ويتولى مجلس الدولة البت في المراسيم المحلية التي إعتراض عليها المجلس التنفيذي للولاية وله حق التصديق عليها أو إلغائها ، ويكون قراره في شأنها نهائيا فإذا صدق عليه مجلس الدولة وجب إصدارها وهذا ما نصت عليه المادة رقم (٢٦٦) والمادة رقم (٢٦٧) والمادة رقم (٢٦٨) .





## مراجع الفصل الثاني

- (١) دكتور/ مصطفى أبو زيد نهمي الدستور المصري دار الطالب لنشر ثقافة الجامعات ١٩٥٧ ص ٥٦
- (٢) عبد الرحمن الراجعي- ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ - دار المعارف هي ٨١
- (٣) عبد الرحمن الراجعي - مرجع سابق ص ١٤٥ / ١٤٦
- (٤) أنظر جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم ١٦ يناير ١٩٥٨ مقال محمد فهمي السيد رئيس المكتب الفني رئاسة الجمهورية في مقال عنوانه مولد الدستور .
- (٥) الدكتور فؤاد بيطار أزمة الديمقراطية في العالم العربي بيروت ١٩٨٤ ص ١٦٨ .
- (٦) دكتور/ سليمان محمد الطحاوي النظام الدستوري المصري تطوره منذ الإستقلال بحث منشور مجلة العلوم الإدارية سنة ٢٧ العدد الثاني ديسمبر سنة ١٩٨٥ .
- (٧) راجع دكتورة / سعاد الشرقاوي أسس القانون الدستوري وشرح النظام السياسي المصري ص ٧٤ وما بعدها .
- (٨) دكتور رمزي الشاعر- النظام الدستوري المصري- القاهرة ١٩٩٦ - ص ٢٧٠-٢٧١
- (٩) د/ رمزي طه الشاعر النظام الدستوري المصري ١٩٩٦ ص ٩٤
- (١٠) دكتور السيد صبري القانون الدستوري مرجع سابق ص ١٨٥-١٨٦
- (١١) أنظر الدكتور سليمان محمد الطماوي السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة ١٩٨٦ مطبعة جامعة عين شمس ص ٧٠/٥٧ .
- (١٢) محمد رفعت عبد الوهاب القانون الدستوري منشأة المعارف- الأسكندرية ص ٤٠٠
- (١٣) راجع سليمان الطحاوي- السلطات الثلاث في الدساتير العربية ص ٨٤-٨٥
- (١٤) المرجع السابق ص ٨٥
- (١٥) الدكتور سليمان الطماوي- السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة- مطبعة جامعة عين شمس ١٩٨٦ ص ١٩٩-٢٠٢
- (١٦) الدكتور سليمان الطماوي- السلطات الثلاث في الدساتير العربية ص ٦٧-٦٨
- (١٧) محمد رفعت عبد الوهاب القانون الدستوري- مرجع سابق ص ٣٩٥-٣٩٦

- (١٨) دكتور سليمان الطماوى- السلطات الثلاث فى الدساتير العربية مرجع سابق- ص ٥٤٥
- (١٩) أنظر دكتور يحيى الجمل نظرية الضرورة فى القانون الدستورى وبعض تطبيقاتها المعاصرة- دار النهضة العربية- ص ٢٣/٢٠ .
- (٢٠) أنظر دكتور يحيى الجمل نظرية الضرورة فى القانون الدستورى وبعض تطبيقاتها المعاصر دار النهضة العربية ص ١٠٦-١١٠
- (٢١) أنظر الدكتور حميد السعدى- الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة فى النظام الرئاسى- القاهرة- ١٩٨١ ص ٣٦٩/٣٦٨ .
- (٢٢) أنظر الدكتور سليمان محمد الطحاوى السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة ١٩٨٦ ص ٢٢٥ .
- (٢٣) محمد ربيع مرسى- السلطة التشريعية لرئيس الدولة فى النظم الحديثة رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الحقوق جامعة القاهرة- ١٩٩٨ ص ٢٧٤
- (٢٤) سامى محمد الغنام- رئيس الدولة فى الأنظمة الديمقراطية العربية المعاصرة والفكر السياسى --- رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الحقوق - جامعة القاهرة- ص ٩٩ .
- (٢٥) الدكتور سليمان محمد الطحاوى السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة ١٩٨٦ جامعة خاصة عين شمس ص ٨٦
- (٢٦) دكتور سليمان الطماوى- السلطات الثلاث فى الدساتير العربية ص ٣٠٠
- (٢٧) دكتور سليمان محمد الطحاوى- السلطات القضائية فى الدساتير العربية المعاصرة- موجه سابق ص ٣١٨ .
- (٢٨) راجع بيان من الشعب المصرى بشأن المطالبة بالإصلاح الدستورى الصادر بالقاهرة فى ١٨/٦/١٩٩١- الملحق الأول
- (٢٩) اللجنة الشعبية للإصلاح الدستورى- الدستور الذى يطالب به الطبعة الثانية- ص ١٢٢
- (٣٠) محمد عبد السلام الزيات- مصر إلى أين- قرارات وحوافز الدستور الدائم ١٩٩٧- دار المستقبل العربى ص ٢٥٧/٢٥٥
- (٣١) راجع سليمان الطماوى- السلطات الثلاثة فى الدساتير العربية المعاصرة - مرجع سابق- ص ٣٣٢ و ص ٣٤١ سليمان متولى- السلطات الثلاثة فى الدساتير العربية ص ٣١٧
- (٣٢) راجع سليمان الطماوى- السلطات الثلاثة فى الدساتير العربية المعاصرة - مرجع سابق- ص ٣٣٢ و ص ٣٤١
- (٣٣) د رفعت عبد الوهاب- القانون الدستورى ص ١٣٧
- (٣٤) دكتور محسن خليل- القانون الدستورى والنظم السياسية ١٩٨٧ ص ٣٠١-٣٠٢

- 
- (٣٥) راجع دكتور خالد سمارة الزغبى- تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها- منشأة المعارف الإسكندرية ص ٦٨-٨٤ وراجع أيضا دكتور محمد بكر حسين الاتحاد الفيدرالى بين النظرية والتطبيق ص ٢٣٠-٢٣١ وراجع أيضا دكتور منير إبراهيم شلبى- المرفق المحلى دراسة مقارنة دار الفكر العربى ص ٤١١-٤١٢
- (٣٦) راجع خالد سمارة الزغبى- تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها - منشأة المعارف بالأسكندرية ص ٢٣٢-٢٣٦
- (٣٧) دكتور منير إبراهيم شلبى- المرفق المحلى دراسة مقارنة دار الفكر العربى ص ٤٦١
- (٣٨) دكتور سليمان الطماوى- شرح نظام الحكم المحلى الجديد- دار الفكر العربى- الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٠ ص ١٤٣/١٤٤.
- (٣٩) دكتور منير إبراهيم شلبى- المرجع السابق ص ٤١١



## **الفصل الثالث**

# **مشروع الدستور المقترح من المؤلف**



# مشروع الدستور المقترح من المؤلف

خلال الفترة التي مضت منذ أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وحتى أحداث سبتمبر ١٩٨١ تتابعت أمامى انتهاكات متعددة لكل مقومات الدستور الحالى الصادر سنة ١٩٧١، وعدوان متعمد على الحقوق والحريات التى كفلها الدستور وتشخيص متزايد للسلطة بما يعنيه من انفراد الحاكم واستئثاره بكل السلطات وبشمل كامل فى أجهزة الدولة إنتظار لما يأمر أو يشير به الحاكم الفرد المطلق .

وانطلاقا من إدراكى العميق لما تعانيه الأمة المصرية من أزمة راهنة وأوضاعا فاسدة ونظام شمولى ، وانطلاقا من رغبتى الصادقة فى الوفاء بالمسئولية التاريخية تجاه الأمة ، ومن حرصى على أداء أمانة البلاغ من أجل إقامة حياة أفضل للشعب المصرى ، وانطلاقا من اهتمامى الشديد بقضية الإصلاح الدستورى فى مصر ، ومن إيمانى الراسخ بضرورة إعادة بناء الدولة وضرورة مساهمة الشعب المصرى فى هذا البناء

إنطلاقا من هذا كله ومن خلال مشاركتى فى الحركة الطلابية المصرية منذ منتصف السبعينات وفى الحياة السياسية المصرية من خلال حزب الوفد الجديد ، وبعد إسترجاع ما نصت عليه الدساتير

المصرية المتعاقبة ، وبعد الإطلاع على دساتير الدول الأخرى وبعد تدارس أوجه النقد التي وجهت إلى الدستور الحالي من البيانات السياسية والدراسات الأكاديمية وما أوصت به بعض الجهات المعنية فيما يخصها كتوصيات القضاء في مؤتمر العدالة وتوصيات هيئات التدريس بالجامعات المصرية .

تسنى لى فى ضوء ذلك طرح رؤية مستقبلية للنظام الدستورى المصرى وإعداد وصياغة مشروع دستور جديد للبلاد فى صورته المطروحة على الراى العام للحوار والنقاش .

وقد إنتهت من صياغة مشروع الدستور المقترح وإعداده فى صورته المطروحة على الراى العام ، بعد مناقشة كافة القضايا والمشاكل التى أثارها تطبيق الدستور الحالى خلال الممارسة العملية طوال الثلاثين عاما الماضية ووضع الحلول الملائمة لمعالجتها .

وقد قمت بمناقشة مشروع الدستور المقترح مع بعض قيادات الأحزاب السياسية وأستاذة القانون الدستورى ورجال القضاء السابقين وأهل الفكر والراى والإختصاص وقد أحال الأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد مشروع الدستور المقترح من المؤلف إلى اللجنة الدستورية للحزب فى نوفمبر عام ١٩٩٥ لدراسته وإعداد تقرير عنه .

ولقد حملت مسئولية إعداد مشروع الدستور المقترح الذى لم يكلفنى أحد بإعداده ولم يقصد به التعبير عن راى أحد الأحزاب السياسية أو التيارات الفكرية ولكننى وحاولت أن أضع فيه فكرى وفهمى للمبادئ الدستورية المعاصرة .

ومن الجدير بالذكر مشروع الدستور المطروح على الراى العام للحوار والنقاش سوف ينتهى إلى بلورة مطالب الأمة المصرية فى الإصلاح الدستورى بحيث يوضع أمام جمعية تأسيسية منتجة إنتخابا حرا لوضع الدستور الجديد للبلاد .



أن مشروع الدستور المقترح يؤذن بنهضة مصر وإلتقاء شعبها على كلمة جامعة إنه دعوة صادقة للتغيير وإعادة البناء .

وقد رأيت أيها القارئ الكريم أن أضع مشروع الدستور المقترح الشامل كما جرت سطورره وكما إنتهيت من إعداده وصياغته فى صورته النهائية فى شهر نوفمبر ١٩٩٥ .

فليكن شهادة للتاريخ تبقى بين أيدى الحاضر والمستقبل لتقرب اليوم الذى تقوم فيه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب بوضع دستور جديد للبلاد .

وفيما يلى النص الكامل لمشروع الدستور المقترح الذى يستهدف الصالح العام ليكون محورا للحوار الشعبى داخل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنى حتى توضع حصيلة كل ذلك أمام الجمعية التأسيسية المنتخبة عند إجتماعها لوضع الدستور الجديد للبلاد .



# مشروع الدستور المقترح من المؤلف

## النص الكامل

### الباب الأول تنظيم الدولة

#### مادة (١)

الجمهورية المصرية جزء من الوطن العربى ، واللغة العربية هي اللغة الرسمية والتراث الثقافى المشترك بين الأمة المصرية والأمة العربية .

#### مادة (٢)

تكفل الدولة لجميع الأديان السماوية حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحق إختيار القيادات الروحية .  
الإسلام هو الدين الرسمى فى المجتمع والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع .  
الطوائف المسيحية واليهودية هي الطوائف الدينية الرسمية فى المجتمع والأحوال الشخصية لهذه الطوائف تحكمها شرائعهم وتعاليمهم الدينية وذلك على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (٣)

السيادة الوطنية ملك الأمة وهي مصدر السلطات وتمارس الأمة سيادتها عن طريق المجالس النيابية المنتخبة .  
النيابة عن الأمة غير قابلة للتفويض إلى الغير ، ولا يجوز للمجالس النيابية أن تتخلى عن سلطتها فى التشريع ولا يجوز لها تفويض الحكومة فى مباشرة الوظيفة التشريعية ، ولا يجوز لآيه سلطة التنازل لغيرها عن كل أو بعض إختصاصاتها المنصوص عليها فى هذا الدستور .

#### مادة (٤)

سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة .

#### مادة (٥)

الجمهورية المصرية دولة إجتماعية تقوم على الأسس التالية :-

- (١) التكامل القومى بين جميع المواطنين .
- (٢) تكفل الدولة الرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية لجميع المواطنين.
- (٣) تكفل الدولة عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .
- (٤) تقاوم الدولة الإحتكار والإستغلال .
- (٥) تحمى الدولة حق التملك والكسب المشروع .

#### مادة (٦)

نظام الحكم فى الجمهورية المصرية هو النظام البرلمانى القائم على أساس الفصل بين السلطات مع توازنها وتعاونها على الوجه المبين بالدستور .

#### مادة (٧)

يقوم النظام السياسى فى الجمهورية المصرية على أساس تعدد الأحزاب على النحو التالى :-

- (١) حق تكوين الأحزاب السياسية دون ترخيص مسبق .
- (٢) تساهم الأحزاب السياسية فى التعبير عن الناخبين وتمارس نشاطها بحرية
- (٣) يحظر إنشاء منظمات سياسية ذات طابع عسكرى أو شبة عسكرى.
- (٤) الأحزاب السياسية التى تتعارض أهدافها مع مبادئ الديمقراطية والوحدة الوطنية أو تعرض أمن الدولة للخطر تعتبر غير دستورية ، وللمحكمة الدستورية العليا أن تقرر عدم دستوريته ويحدد القانون قواعد التطبيق .
- (٥) التنظيم الداخلى للأحزاب يجب أن يكون متفقاً مع المبادئ الديمقراطية.
- (٦) للأحزاب السياسية حق الإتصال المباشر بال جماهير ولها حق التظاهر السلمى وذلك على الوجه المبين فى القانون .

#### مادة (٨)

المجالس القومية المتخصصة هيئات إستشارية مستقلة تختص بدراسة وإقتراح السياسة العامة للدولة فى جميع المجالات ، ويمارس كل

مجلس إختصاصاته على الوجه المبين بالدستور وينظم القانون قواعد التطبيق .

يقصد بالمجالس القومية المتخصصة كل من المجلس الإقتصادى والمجلس الإجتماعى ومجلس الأمن القومى والمجلس الأعلى للأزهر الشريف والمجلس الأعلى للكنائس المصرية .

#### مادة (٩)

تقوم سياسة الدولة الخارجية على أساس مبادئ الحرية والعدل والسلام والمصالح المتبادلة ، وإحترام ميثاق الأمم المتحدة وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب .

#### مادة (١٠)

تقوم سياسة الدولة الداخلية على أساس دعم سيادتها وإستقلالها ، ودفع كل عدوان عن كيانها وتوطيد أمنها وإستقرارها ، وتحقيق المزيد من التقدم الحضارى لشعبها .

#### مادة (١١)

الجمهورية المصرية دولة موحدة ذات سيادة لا يجوز لها بحال التنازل عن سيادتها أو التخلّى عن جزء من إقليمها .

تضم الدولة هيئات محلية ذات شخصية معنوية عامة هى الولايات والمحافظات ولا يجوز إنشاء هذه الهيئات أو تعديل نطاقها أو إلغائها أو تغيير أسمائها إلا بقانون .

تتولى الولايات والمحافظات الحكم الذاتى فى حدود سلطاتها وإختصاصاتها على النحو الوارد بالدستور و القانون .

### الباب الثانى

### تنظيم المجتمع

#### مادة (١٢)

يقوم المجتمع على أساس التضامن الإجتماعى

#### مادة (١٣)

المساواة فى المجتمع أساس التمتع بالحقوق والتكليف بالواجبات وتكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

#### مادة (١٤)

الجنسية المصرية حق لكل مواطن ولا يجوز إسقاطها عن أى مواطن

ولكل أجنبي أقام فى مصر فترة طويلة أو ينتمى إلى أصل مصرى  
وقدم خدمات جليلة وثبت ولائه لمصر ، أن يكتسب الجنسية المصرية  
إذا رغب ، فى ظل الشروط والقواعد التى يحددها القانون

#### مادة (١٥)

الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويكفل  
القانون كيانها ويحميها من الانحراف .

#### مادة (١٦)

يشمل المجتمع برعايته الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب  
من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ،  
وتتولى الدولة مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم ولصالح المجتمع وذلك  
على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (١٧)

الإنفاق على الأبناء وتعليمهم وتربيتهم حق واجب على الوالدين ، وفى  
حالة عجز الوالدين تكفل الدولة تأمين هذه الواجبات ، ويشمل المجتمع  
برعايته الطفولة والأمومة ويحمى القصر والشباب ، وتوفر الدولة لهم  
الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

#### مادة (١٨)

التعليم عامل أساسى لتقدم المجتمع وهو حق تكفله الدولة وينظم  
القانون القواعد العامة للتعليم على الأسس التالية :-

- (١) التعليم الأساسى إلزامى ومجانى فى مدارس الدولة .
- (٢) إستقلال الجامعات ومعاهد البحث العلمى .
- (٣) للإفراد والمؤسسات الحق فى إنشاء المدارس والمعاهد  
والجامعات وفقا لأحكام القانون، على أن تخضع لرقابة السلطات  
العامة المختصة .
- (٤) تقدم الدولة منح دراسية وإعانات للطلاب المتفوقين الذين  
يستحقون التشجيع .
- (٥) التربية الدينية مادة أساسية فى مرحلة التعليم الأساسى .
- (٦) تكفل الدولة محو الأمية .

#### مادة (١٩)

تكفل الدولة المساواة بين الرجل والمرأة فى ميادين الحياة السياسية  
والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون إخلال بأحكام الشريعة  
الإسلامية .

#### مادة (٢٠)

العمل ركن أساسى لتقدم المجتمع وللمواطنين الحق فى العمل ، وتكفل الدولة توفير فرص العمل وتأهيل المواطنين وتهيء الظروف الملائمة التى تجعل حق العمل حقيقة ، بما تضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين .

#### مادة (٢١)

الرعاية الصحية حق للمواطنين وتكفل الدولة الخدمات الصحية والتأمين الصحى ، والعلاج فى مستشفيات الدولة مجانى . ويجوز للأفراد والمؤسسات إنشاء المستشفيات الخاصة وفقا لأحكام القانون على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة .

#### مادة (٢٢)

الرعاية الإجتماعية حق للمواطنين وتكفل الدولة الخدمات الإجتماعية والتأمين الإجتماعى لجميع المواطنين وذلك على الوجه المبين فى القانون .

#### مادة (٢٣)

الوظائف العامة متاحة للمواطنين ويحدد القانون شروط التعيين وطريقة إختيار القيادات الإدارية ، وبقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتقاضى صاحبها مرتبه من الخزانه العامة ، ويشمل ذلك كل موظفى الدولة والولايات والمحافظات والهيئات العامة ، ولا يجوز فصل الموظف العام بغير الطريق التأديبى وفى الأحوال التى يحددها القانون ولا يجوز للموظف العام أو المكلف بخدمة عامة قبول الهدايا .

#### مادة (٢٤)

إنشاء الرتب المدنية محظور .

#### مادة (٢٥)

المجلس الإجتماعى هيئة إستشارية مستقلة تختص بدراسة وإقتراح السياسات العامة للخدمات والتنمية الإجتماعية ، ويقوم بدراسة المسائل الإجتماعية التى تحال إليه من السلطتين التشريعية، والتنفيذية ويؤخذ رأى المجلس فى مشروعات القوانين الإجتماعية . وتختص المجلس بإقتراح السياسات العامة المتعلقة بتوسيع قاعدة الخدمات الدينية والتعليمية والصحية والسكانية وتنظيم الأسرة

والرعاية الإجتماعية والتأمينات الإجتماعية ورعاية الشباب وتطوير  
وتدعيم الحكم المحلى .

#### مادة (٢٦)

يشكل المجلس الإجتماعى من عدد من الإعضاء يحدده القانون يعين  
رئيس الجمهورية ثلثهم ، وينتخب الثلث بواسطة أعضاء الجمعية  
الوطنية المصرية ، وينتخب أعضاء النقابات المهنية والعمالية الثلث  
الأخر ، وينظم القانون إجراءات إنتخاب أعضاء المجلس والشروط  
الواجب توافرها فى أعضائه .

### الباب الثالث الحقوق والحريات

#### مادة (٢٧)

الحرية الشخصية حق طبيعى ولا يسمح بحبس أى شخص أو تفتيشه  
أو التحرى عنه أو تقييد حريته بأى قيد ، أو منعه من التنقل إلا  
بمقتضى إجراء قانونى صادر عن القضاء ، وفى الأحوال والطرق  
المنصوص عليها فى القانون .

#### مادة (٢٨)

كل إعتداء على الحرية الشخصية و الحياة الخاصة للمواطنين أو  
إستخدام العنف البدنى أو المعنوى معهم جريمة لا تسقط الدعوى  
الناشئة عنها بالتقادم ، ويجب أن يحكم القضاء بالتعويض العادل  
للإشخاص الذين يخضعون لإجراءات مقيدة للحرية .

#### مادة (٢٩)

للمواطنين حق الحركة وإختيار محل الإقامة بحرية فى أى جزء من  
الدولة فيما عدا القيود التى يفرضها القانون بصورة عامة ، لأسباب  
تتعلق بالصحة والأمن .

#### مادة (٣٠)

للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج ولهم حق العودة  
إلى الوطن ، ولا يجوز إجبار أى مواطن على ترك وطنه أو إبعاده  
عنه

#### مادة (٣١)

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو مباشرة أعمال التفتيش إلا بأمر



قضائى مسبب ، وفقا للإجراءات المبينة فى القانون وطبقا للضمانات التى يتضمنها القانون لحماية الحرية الشخصية .

#### مادة (٣٢)

للمواطنين حق الإجتماع فى هدوء غير حاملين سلاحا ولا يتحتم الإخطار السابق بالنسبة للإجتماعات وإن تمت فى مكان يتردد عليه الجمهور ، أما الإجتماعات فى مكان عام فيجب أن يسبقها إخطار للسلطات ولا يجوز للسلطات أن تمنعها إلا بحكم قضائى لأسباب تتعلق بالأمن أو الصحة العامة.

#### مادة (٣٣)

حرية الرأى مكفولة وللمواطنين حق التعبير بحرية عن آرائهم بالقول أو بالكتابة أو بالنشر وغير ذلك من وسائل التعبير .

#### مادة (٣٤)

لحياه المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ولكل وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا يجوز الحد منها أو الأطلاع عليها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محدودة وفقا للضمانات التى يحددها القانون .

#### مادة (٣٥)

حرية الصحافة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة ، ولا يجوز مصادرة الصحف أو وقفها أو إلغائها إلا بإجراء مسبب صادر عن السلطة القضائية ، وعلى الصحافة وأجهزة الإعلام التابعة للدولة أن تتوخى الصدق والموضوعية وأن تذيع آراء وبيانات الأفراد والجمعيات والأحزاب فى كل ما يهم الرأى العام معرفته ، ويجب أن يكون تمويل الصحافة ووسائل الإعلام بصورة علنية .

#### مادة (٣٦)

للمواطنين حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى وترعى الدولة الأدب العربى الذى يعكس ذاتية مصر وتطورها الحضارى وثقافتها الوطنية وبيئتها الجغرافية .

#### مادة (٣٧)

للمواطنين حق الإشتراك فى حياه المجتمع منفردين أو بالإشتراك مع الآخرين ، ولهم الحق فى تأليف الجمعيات والإتحادات والمنظمات لإغراض لا يحظرها القانون الجنائى ، وذلك دون حاجة إلى ترخيص ، والجمعيات وإتحادات والمنظمات السرية محظورة .

#### مادة (٣٨)

للمواطنين الحق فى أن يعلنوا بحرية عن عقيدتهم الدينية منفردين أو مجتمعين ، وأن يقوموا بالدعوة لها وأن يباشروا شعائرهم بطريقة علنية بشرط عدم الإخلال بالنظام العام .

#### مادة (٣٩)

للمواطنين حرية العقيدة وحرية العبادة ويجب إحترام مشاعر المخالفين فى الدين ، ولا يجوز لاي مواطن أن يسخر من المعتقدات الدينية لمواطن آخر .

#### مادة (٤٠)

لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر .

#### مادة (٤١)

حياه المواطنين مقدسة ولا يجوز الإعتداء عليها ، وكيان المواطن المادى والمعنوى وشخصيته يحميها القانون فى حياته وبعد مماته .

#### مادة (٤٢)

لا يجوز الموافقة على تسليم مواطن إلا إذا نصت الإتفاقيات الدولية صراحة على ذلك ولا يجوز الموافقة على ذلك بالنسبة للجرائم السياسية .

#### مادة (٤٣)

موظفى الدولة والهيئات العامة مسئولين مسئولية مباشرة عن أى عمل فيه إنتهاك للحقوق والحريات وفقا للقوانين الجنائية والمدنية والإدارية ، وفى هذه الأحوال تمتد المسئولية المدنية إلى الدولة وإلى الهيئات العامة التابع لها الموظف العام .

#### مادة (٤٤)

التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا .

#### مادة (٤٥)

لا تقوم الدعوى القضائية إلا بأمر من جهة قضائية .

#### مادة (٤٦)

تصدر الأحكام وتتخذ باسم الأمة ويكون الإمتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

#### مادة (٤٧)

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إستخدام العنف البدنى أو المعنوى معه ولا يجوز حجرة أو حبسه فى غير الأماكن التى يحددها القانون .

#### مادة (٤٨)

يبلغ كل من يقبض عليه بأسباب القبض عليه وله الحق فى الإتصال بمن يرى ويجب إعلانه بالتهم الموجهة إليه ، وله حق التظلم أمام القضاء من الأجراء الذى قيد حريته الشخصية طبقا للضمانات التى ينظمها القانون لحماية الحرية الشخصية .

#### مادة (٤٩)

للمواطنين حق اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة والدفاع عن النفس بالإصالة أو بالوكالة ، ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم أمام جميع درجات التقاضى ويحدد القانون شروط وطرق التعويض عن الأخطاء القضائية .

#### مادة (٥٠)

العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى ، ولا يجوز أن يحكم على شخص إلا وفقا لقانون نافذ المفعول قبل إرتكاب الفعل .

#### مادة (٥١)

المسئولية الجنائية شخصية والمتهم برىء حتى تثبت إدانته بحكم قضائى نهائى ، و تكفل المحكمة ضمانات الدفاع عن النفس، ولا يجوز أن تتضمن العقوبات أية معاملة مخالفة للشعور الإنسانى ويجب أن تهدف إلى تهذيب المحكوم عليه ، وكل متهم فى جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .

#### مادة (٥٢)

المواطنين لدى القانون سواء لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الظروف الشخصية أو الإجتماعية .

#### مادة (٥٣)

تقدم الدولة لكل مواطن بلغ السن المناسب للزواج التيسيرات الإجتماعية والقانونية والمادية التي تيسر له تكوين أسرة .

#### مادة (٥٤)

لكل مواطن الحق في الحصول على المسكن والغذاء والعلاج بما يكفل له ولأسرته الحياة الكريمة ، وتكفل الدولة للمواطنين الرفاهية الإقتصادية والأمن الإجتماعي وذلك في حدود الإمكانيات المادية المتاحة للدولة .

#### مادة (٥٥)

لكل مواطن الحق في الحصول على القدر الكافي من الراحة والأجازات المدفوعة الأجر وتوفير الظروف الصحية والإجتماعية المناسبة في المكان الذي يعمل به .

#### مادة (٥٦)

للمواطنين حق الإنتخاب والترشيح وإبداء الرأي والمساهمة في الحياة العامة .

#### مادة (٥٧)

للمواطنين حق مخاطبة السلطات العامة وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم ، ومخاطبة السلطات العامة بأسم المجاميع لا تكون إلا للأشخاص الاعتبارية .

#### مادة (٥٨)

الدفاع عن الوطن والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب وطني

#### مادة (٥٩)

للمواطنين الحق في إنشاء النقابات والإتحادات على أساس ديمقراطي ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ، وتتولى النقابات الدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها ، وللنقابات حق إبرام عقود العمل الجماعية لتحسين أوضاع أعضائها الإقتصادية والإجتماعية .

#### مادة (٦٠)

للمواطنين حق الإضراب السلمي عن العمل لتحسين أوضاعهم الإقتصادية والقانونية وفقا للإجراءات والضمانات المنصوص عليها فى القانون

#### مادة (٦١)

تمنح الجمهورية المصرية حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو مبادئ العدالة ، وتسليم الأجنئين السياسيين محظور .

#### مادة (٦٢)

لكل مواطن الحق فى الحصول على حد أدنى من الدخل يكفل له ولأسرته حياة كريمة .

#### مادة (٦٣)

الموارد الطبيعية والثروة المعدنية عطاء الله للمجتمع وتوظيفها لمصلحة الأمة واجب وطنى ، ولا يجوز إهمالها أو استثمارها فيما يضر مصلحة المجتمع ، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية واجب وطنى .

#### مادة (٦٤)

للمواطنين حرية الإدخار وحرية إستخدام المدخرات ، طبقا للضمانات التى يحددها القانون لحماية الإدخار وتشجيعه وتنظيمه .

#### مادة (٦٥)

لا يجوز تقييد أى من الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الدستور إلا بقانون ، وبهدف حماية الأمن العام أو الآداب العامة أو الصحة العامة أو سلامة الإقتصاد الوطنى .

### الباب الرابع توزيع الاختصاصات

#### مادة (٦٦)

تتولى الدولى السلطات التشريعية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل التالية :-  
(١) الشئون الخارجية وتشمل السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسى والقنصرلى والعلاقات مع كافة الدول والهيئات والمنظمات الدولية وإبرام المعاهدات بأنواعها، وتحديد الحدود

البرية للدولة وتحديد مياهها الداخلية والأقليمية والأمتداد القارى لشواطئها وأيه مناطق بحرية أخرى ممكن أن تخضع لسيادة الدولة .

(٢) الدفاع والأمن القومى والقوات المسلحة وإنتاج وإستيراد وتصدير الأسلحة والذخائر بأنوعها .

(٣) حفظ الأمن والنظام العام فى جميع أنحاء الدولة والرقابة على إمتداد شواطئها وفى مراكز الحدود والموانى والمطارات لمنع التسلل إلى البلاد برا وبحرا وجوا .

(٤) الجنسية والجوازات وشئون الأجانب عموما شاملة التصريح لهم بدخول البلاد ، وتنظيم إقامتهم وإبعاد الخطرين منهم وتسليم المجرمين طبقا للإتفاقيات والمعاهدات الدولية .

(٥) الشئون الإقتصادية وتشمل النقد الإجنبى والعملية الوطنية والبنك المركزى والعلاقات الإقتصادية الدولية .

(٦) الطاقة والكهرباء .

(٧) الموارد الطبيعية والبتترول والثروة المعدنية .

(٨) الموارد المائية وشئون الرى والصرف .

(٩) شئون الإحصاء والتعداد والتعبئة العامة .

(١٠) الإعلام ويشمل الإذاعة والتليفزيون ووكالات الإنباء .

(١١) إنشاء الولايات والمحافظات والموافقة على التنظيم الإدارى للولايات والمحافظات .

(١٢) النقل والمواصلات وتشمل السكك الحديدية والطيران المدنى والملاحة البحرية والمطارات الدولية والموانى البحرية والبريد والاتصالات .

(١٣) رسم السياسة العامة للجامعات والتعليم الأساسى .

(١٤) رسم السياسة العامة للثقافة والفنون والأدب .

### مادة (٦٧)

تتولى الدولة التشريع بوجه خاص فى المسائل التالية :-

(١) التشريعات الكبرى وتشمل قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية والتجارية وقوانين المرافعات والعقوبات وتنظيم المحاكم والتشريعات المكملة مثل قوانين الشركات والتأمين والجهاز المصرفى والملكية العقارية والشهر العقارى ونزع الملكية للمنفعة العامة وحماية الملكية الفكرية.

- (٢) التشريعات الإجتماعية وتشمل قوانين العمل والعاملين وقوانين الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي .
- (٣) التشريعات المالية وتشمل الرسوم الجمركية والضرائب .
- (٤) التشريعات الإقتصادية وتشمل قوانين التجارة الدولية والأنشطة الصناعية والسياحية والزراعية والخدمية .

#### مادة (٦٨)

يجوز للدولة تفويض الولايات أو المحافظات فى ممارسة بعض الإختصاصات المقررة لها بموجب الدستور، ويكون لسلطات الدولة الإشراف والرقابة على السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات عند مباشرة هذه الإختصاصات وينظم القانون قواعد التطبيق .

#### مادة (٦٩)

يجوز للدولة وضع القواعد العامة التى تلتزم بها الولايات والمحافظات عند ممارسة الإختصاصات التنفيذية المقررة لكل منهما وينظم القانون قواعد التطبيق

#### مادة (٧٠)

تتولى كل ولاية حفظ الأمن والنظام داخل أراضيها وتوفير المرافق العامة التى لا تتولاها الدولة أو المحافظات ورفع مستوى المعيشة للسكان وتطوير وتنمية المجتمع المحلى للولاية وتتولى الولاية السلطات التنفيذية والتشريعية فى المسائل التى لا تتولاها الدولة والمحافظات على سبيل الإنفراد بموجب أحكام هذا الدستور .

#### مادة (٧١)

يجوز للدولة أن تمارس أحد الإختصاصات التنفيذية والتشريعية المقررة للولايات بموجب هذا الدستور وفى هذا الحالة يكون هذا الإختصاص مشترك بين الدولة والولايات وينظم القانون قواعد التطبيق .

#### مادة (٧٢)

تتولى المحافظات الإختصاصات التنفيذية المتعلقة بالمسائل التالية .

- (١) حفظ الأمن والنظام داخل أراضى المحافظة .
- (٢) توفير المرافق المحلية التى لا تتولاها الدولة أو الولاية .
- (٣) رفع مستوى معيشة السكان وتطوير وتنمية المجتمع المحلى
- (٤) التخطيط العمرانى للمدن والقرى الواقعة فى نطاق المحافظة

(٥) إنشاء البلديات على الوجه المبين بالقانون والموافقة على التنظيم الإداري للبلديات .

(٦) إستصلاح الأراضي وإستغلال المياه الجوفية وتقديم الخدمات الزراعية والبيطرية وإنشاء محطات الري والصرف وصيانة وتطهير المجارى المائية .

(٧) إنشاء وإدارة المدارس الثانوية والإشراف والرقابة على التعليم الأساسى .

(٨) إنشاء المستشفيات العامة والمراكز الصحية وتقديم الخدمات الطبية الوقائية وإنشاء معامل الصحة العامة ومراكز الأسعاف الطبى .

(٩) رعاية الشباب والرياضة وإنشاء المراكز الرياضية والإشراف والرقابة على الأندية الرياضية ومراكز الشباب .

(١٠) إنشاء وصيانة الطرق المحلية ونقل الركاب داخل أراضى المحافظة .

(١١) تقديم الخدمات الثقافية ورعاية الفنون والآداب .

(١٢) تحسين البيئة والحد من التلوث وإنشاء الحدائق والمنتزهات

(١٣) تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بأعمال التنظيم والمباني وتقسيم الأراضي وإصدار التراخيص الخاصة بالمباني والمحال التجارية والحرفية والخدمية .

#### مادة (٧٣)

يجوز للولاية أن تمارس الإختصاصات المقررة للمحافظات الواقعة فى نطاق الولاية وفى هذا الحالة يكون هذا الإختصاص مشترك بين الولاية والمحافظات وينظم القانون قواعد التطبيق .

#### مادة (٧٤)

يجوز للولاية تفويض المحافظات الواقعة فى نطاقها فى ممارسة بعض الإختصاصات المقررة للولاية ، ويكون لسلطات الولاية الإشراف والرقابة على السلطات المحلية للمحافظات عند مباشرة هذه الإختصاصات وينظم القانون قواعد التطبيق .



## الباب الخامس السلطة التنفيذية

### مادة ( ٧٥ )

السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء على الوجه المبين بالدستور .

### مادة ( ٧٦ )

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز الوحدة الوطنية يضمن بدوره الدستوري تحقيق التوازن والتعاون بين سلطات الدولة ويمارس اختصاصاته على الوجه المبين بالدستور

## الفصل الأول رئيس الجمهورية

### مادة ( ٧٧ )

يتم انتخاب رئيس الجمهورية بالأقتراع المباشر السري العام على الوجه المبين بالقانون ، ويتم الترشيح بناء على إقتراح عشرة ألف ناخب من عشرة محافظات على الأقل ، ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية

### مادة (٧٨)

مدة رئيس الجمهورية أربع سنوات ميلادية تبدأ يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر ، وتتجدد لمدة اخرى بعد مرور أربع سنوات على مدته الأولى .

وتبدأ إجراءات إنتخابه قبل إنتهاء تلك المدة بتسعين يوما على الأكثر ، ويجب أن يتم إنتخابه قبل إنتهاء تلك المدة بثلاثين يوما على الأقل ، وتسرى أحكام هذه المادة على رؤساء الولايات والمحافظين .

### مادة (٧٩)

يؤدى رئيس الجمهورية ورؤساء الولايات والمحافظين أمام الجمعية الوطنية المصرية وقبل مباشرة سلطاتهم الدستورية هذا اليمين :-

" أقسم بالله العظيم أن أرى مصالح الأمة رعاية كاملة وأن أحافظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضى الدولة وأن أحترم الدستور والقانون وحقوق الإنسان " .

#### مادة (٨٠)

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لأختصاصاته وفى حالة أيقافه عن العمل يمارس رئيس مجلس الشيوخ إختصاصات رئيس الجمهورية لحين زوال المانع.

#### مادة (٨١)

فى حالة وفاه رئيس الجمهورية أو إستقالته أو عجزه الدائم عن العمل وفى حالة عزله من منصبه ، وفى حالة إنتهاء مدة رئيس الجمهورية دون أن يتم إنتخاب الرئيس الجديد لآى سبب كان يتولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة.

ويعلن مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الجمهورية ويتم إنتخاب رئيس جديد يحل محله إلى نهاية مدته خلال مدة أقصاها ستين يوما من تاريخ خلو المنصب .

وينتخب الرئيس الجديد بالإقتراع السرى عن طريق هيئة إنتخابية تتكون من أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجمعيات الوطنية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات وذلك على الوجه المبين بالقانون .

وخلال الفترة التى يمارس فيها رئيس الجمهورية المؤقت إختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى الدستور ، لا يمكن حل مجلس النواب أو إقاله الحكومة أو سحب الثقة منها أو تعديل الدستور ، فإذا كان مجلس النواب منحلا وجب دعوته ويسترد سلطته الدستورية لحين إنتخاب رئيس جديد للجمهورية .

#### مادة (٨٢)

يتخلى رئيس الجمهورية عن صفته الحزبية قبل مباشرة سلطاته الدستورية ولا يمارس أى نشاط حزبى خلال مدة رئاسته وتسرى أحكام هذه المادة على رؤساء الولايات والمحافظين .

#### مادة (٨٣)

إذا قدم رئيس الجمهورية إستقالته وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشيوخ .

#### مادة (٨٤)

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها بواسطة مجلس الوزراء بمقتضى مراسيم يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء .  
وتوقيعات رئيس الجمهورية فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأوامره شفوية كانت أم كتابية لا تعفى الوزراء من المسؤولية بحال .  
ومع ذلك يمارس رئيس الجمهورية بمقتضى قرارات جمهورية بعض الاختصاصات فى المسائل التى حددها الدستور .

#### مادة (٨٥)

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها مباشرة فى المسائل التالية:

- (١) تمثيل الدولة فى الداخل والخارج
- (٢) يصدر ويوقع المراسيم واللوائح بعد إقرارها من مجلس الوزراء
- (٣) يصدر ويوقع القوانين بعد إستيفاء إجراءات نظرها والتصديق عليها طبقاً لأحكام الدستور .
- (٤) يصدر ويوقع الأوامر التنفيذية بعد إقرارها من مجلس الوزراء والتصديق عليها طبقاً لأحكام الدستور .
- (٥) يصدر ويوقع القرارات الجمهورية فى المسائل التى حددها الدستور .
- (٦) يبرم المعاهدات والإتفاقيات الدولية على الوجه المبين بالدستور .
- (٧) إيه إختصاصات أخرى منصوص عليها فى هذا الدستور .

#### مادة (٨٦)

فى حالة الحرب أو إذا حدثت حالة تهدد ينشوبها يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء إلى إجتماع مشترك مع مجلس الأمن القومى ، للتشاور فى الإجراءات اللازمة لتأمين سلامة البلاد ضد العدوان الخارجى والمحافظة على إستقلال الوطنى وسلامة أراضي الدولة ، ويكون له رئاسه الجلسات التى يحضرها .

#### مادة (٨٧)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء لإجتماع مشترك مع مجلس الدولة للتشاور فى الشئون المشتركة للولايات والمحافظات التى تحتاج إلى التنسيق مع الوزراء ويكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها .

### مادة (٨٨)

المراسيم والأوامر التنفيذية يجب عرضها على رئيس الجمهورية بعد إقرارها من مجلس الوزراء ، وتصدر خلال مدة أقصاها ثلاثين يوما من تاريخ عرضها على رئيس الجمهورية ، وتنتشر بالجريدة الرسمية بعد توقيعها من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

### مادة (٨٩)

خلال المدة المحددة للإصدار يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من مجلس الوزراء بكتاب مسبب إعادة النظر في المراسيم ، فإذا أقرها مجلس الوزراء للمرة الثانية وجب إصدارها .

### مادة (٩٠)

خلال المدة المحدودة للإصدار يتولى رئيس الجمهورية البت في الأوامر التنفيذية وله حق التصديق عليها أو إلغائها ويكون قراره في شأنها نهائيا .

فإذا صدق عليها رئيس الجمهورية وجب إصدارها ، وإذا إنقضى ذلك الأجل دون أن يصدق عليها رئيس الجمهورية اعتبر ذلك في حكم التصديق ووجب إصدارها .

يجوز لرئيس الجمهورية إلغاء الأوامر التنفيذية بقرار جمهوري مسبب في حالة مخالفتها للدستور أو القانون أو عدم التزامها بالضمانات والقيود الواردة في قانون إعلان الأحكام العرفية .

### مادة (٩١)

يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية بعد إقرارها من مجلس الوزراء ويعرضها على مجلسي الشيوخ والنواب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها من المجلسين بأغلبية أعضاء كل منهما وتنتشر بالجريدة الرسمية . أما معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثروتها الطبيعية أو المتعلقة بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة والخاصة ، ومعاهدات التجارة الدولية والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية ، أو التي تتضمن تعديلات للقوانين السارية ، فلا تكون نافذة إلا بعد التصديق عليها بقانون يوافق عليه مجلسي الشيوخ والنواب بأغلبية ثلثي أعضاء كل منهما .

#### مادة (٩٢)

رئيس الجمهورية مسئول فى حالة الخيانة العظمى أو إنتهاك الدستور وتعطيل أحكامه أو إساءة إستعمال السلطة أو إرتكاب جريمة جنائية فى نطاق أعمال وظيفته ، وتكون عقوبة هذه الجرائم عزل رئيس الجمهورية من منصبه ولا يجوز منع القضاء من سماع الدعوى المدنية أو الجنائية خارج نطاق أعمال وظيفته.

ويكون إتهام رئيس الجمهورية والتحقيق معه فى جميع الأحوال بقرار يوافق عليه مجلسى الشيوخ والنواب بأغلبية ثلثى أعضاء كل منهما، ويكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام المحكمة الدستورية العليا وفقا للإجراءات والضمانات التى ينص عليها القانون .

وعند إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة الدستورية العليا يوقف عن العمل إلى أن تصدر المحكمة قرارها ، وإذا أصدرت المحكمة قراراها بعزل رئيس الجمهورية من منصبه ، يعلن مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الجمهورية .

#### مادة (٩٣)

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق العامة والهيئات والأجهزة التابعة للدولة بعد إقرارها من مجلس الوزراء .

#### مادة (٩٤)

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بعد إقرارها من مجلس الوزراء ، بما لا يتضمن تعديلا فيها أو تعطيلها أو إعفاء من تنفيذها.

#### مادة (٩٥)

يرشح رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعرض الترشيح على مجلس النواب ، فإذا لم يحصل المرشح على أغلبية أعضاء المجلس رشح رئيس الجمهورية غيره .

ويعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس النواب ويقبل إستقالته ويعفيه من منصبه .

ويعين رئيس الجمهورية الوزراء ويقبل إستقالتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

وإذا قدمت الحكومة إستقالتها وجه رئيس مجلس الوزراء خطاب الإستقالة إلى رئيس الجمهورية ، ويترتب على إستقاله رئيس مجلس الوزراء أو إعفائه من منصبه إستقالة الحكومة .

#### مادة (٩٦)

لا يجوز حل مجلس النواب إلا عند الضرورة ويجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب بناء على طلب مجلس الوزراء ويصدر بالحل مرسوم مسبب .

ويجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب ويصدر بالحل قرار جمهورى مسبب ، ويترتب على ذلك إقالة الحكومة و تشكيل حكومة مؤقتة تتكون من رئيس مجلس الشيوخ ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس ، وعقب إنتخاب المجلس الجديد تقدم الحكومة المؤقتة إستقالتها إلى رئيس الجمهورية .

#### مادة (٩٧)

لرئيس الجمهورية حق إنشاء البعثات الدبلوماسية فى الخارج ، وتعين وعزل ممثلى الدولة الدبلوماسيين على الوجه المبين بالقانون ، وله حق إعتداد البعثات الدبلوماسية للدول والهيئات الأجنبية وذلك على الوجه المبين بالقانون

#### مادة (٩٨)

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها بناء على إقتراح مجلس القضاء الأعلى ، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

#### مادة (٩٩)

لا تنفذ عقوبة الإعدام إلا بعد تصديق رئيس الجمهورية على الحكم وله ان يستبدل بها عقوبة أخف ، وذلك بناء على إقتراح مجلس القضاء الأعلى .

#### مادة (١٠٠)

رئيس الجمهورية ينشئ ويمنح الرتب العسكرية وأوسمة الشرف المدنية والعسكرية على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (١٠١)

يجوز لرئيس الجمهورية مخاطبة مجلسى الشيوخ والنواب برسائل تتضمن المسائل الهامة التى يرى رئيس الجمهورية ضرورة إبلاغ المجلسين بها ، ويتم تلاوة هذه الرسائل على المجلسين ولا يجوز لهما مناقشة هذه الرسائل .

## الفصل الثانى مجلس الوزراء

### مادة (١٠٢)

يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور .

### مادة (١٠٣)

مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ، ويدير رئيس مجلس الوزراء أعمال الحكومة ويشرف على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ويحدد القانون عدد الوزراء وإختصاصات كل واحد منهم .

### مادة (١٠٤)

يؤدى أعضاء الحكومة أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين التالى ( أقسم بالله العظيم أن أرى مصالح الأمة رعاية كاملة وأن أحفاظ على إستقلال الوطن وسلامة أراضى الدولة وأن أحترم الدستور والقانون وحقوق الإنسان ) .

### مادة (١٠٥)

يجب على مجلس الوزراء بعد تشكيله والإعلان عن أعضائه أن يحصل على ثقة مجلس النواب قبل ممارسة إختصاصاته المنصوص عليها بالدستور .

### مادة (١٠٦)

بعد تشكيل الحكومة يلقي رئيس مجلس الوزراء برنامج الحكومة أمام الجمعية الوطنية المصرية ويناقش مجلسى الشيخ والنواب هذا البرنامج ويعد كل مجلس تقريراً عنه .

### مادة (١٠٧)

يسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء فى كل مجلس ولجانه كلما طلبوا الكلام ، ويجوز لرئيس الوزراء إلقاء بيانات أمام مجلس النواب عن المسائل التى يرى ضرورة إبلاغ المجلس بها .

### مادة (١٠٨)

عند افتتاح دور الانعقاد العادى يلقي رئيس مجلس الوزراء بيان الحكومة عن السياسة العامة للدولة أمام الجمعية الوطنية المصرية

ويناقش مجلسى الشيوخ والنواب هذا البيان ويعد كل مجلس تقريراً عنه .

#### مادة (١٠٩)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء أن يطرح أمام مجلس النواب الثقة بالحكومة وذلك بمناسبة عرض أى بيان للحكومة عن السياسة العامة للدولة .

#### مادة (١١٠)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء أن يكونوا أعضاء فى مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات كل مجلس ولجانه ، ولا يكون للوزير صوت محدود عند أخذ رأى فى كل مجلس إلا إذا كان أحد أعضاء ذلك المجلس .

#### مادة (١١١)

يمارس مجلس الوزراء بصفة خاصة الاختصاصات التالية :-

- (١) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة التابعة للدولة .
- (٢) إعداد مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومة إلى السلطة التشريعية .
- (٣) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .
- (٤) إعداد مشروع الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية .
- (٥) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى للدولة .
- (٦) إصدار القرارات الإدارية وفقاً للقوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها .
- (٧) مراقبة تنفيذ القوانين والمحافظة على الأمن العام وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .
- (٨) الموافقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية قبل إبرامها

#### مادة (١١٢)

يجوز إعلان الأحكام العرفية فى حالة الحرب أو إذا حدثت حالة تهدد بنشوبها ، أو إذا كان أمن الدولة فى خطر جسيم وحال نتيجة حدوث اضطرابات داخلية مسلحة تعوق سلطات الدولة عن أداء دورها الدستورى أو تنفيذ تعهداتها الدولية .



وفى جميع الأحوال الواردة على سبيل الحصر فى هذه المادة يجوز لمجلس الوزراء إتخاذ الإجراءات التالية :-

- (١) إستدعاء القوات المسلحة بموسوم لحفظ الأمن والنظام ومواجهه الظروف الإستثنائية وإعادة الأمور إلى نصابها
- (٢) إلقاء بيان عاجل أمام الجمعية الوطنية المصرية عن حالة البلاد والإجراءات التى تم إتخاذها لإعادة الأمور إلى نصابها .

(٣) إعداد مشروع قانون إعلان الأحكام العرفية .  
مادة (١١٣)

يدعو رئيس الجمهورية مجلسى الشيوخ والنواب لإجتماع غير عادى للنظر فى مشروع قانون إعلان الأحكام العرفية ويجب على المجلسين البت فى ذلك القانون قبل فض الدورة غير العادية .

مادة (١١٤)

يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يقره مجلسى الشيوخ والنواب بأغلبية ثلثى أعضاء كل منها ويجب أن يتضمن ذلك القانون الأمور التالية :-

- (١) تحديد الأسباب التى دعت إلى إعلان الأحكام العرفية وأن تكون تلك الأسباب إحدى الأمور الواردة على سبيل الحصر فى هذا الدستور .
- (٢) يجب أن يكون الغرض من إعلان الأحكام العرفية حفظ الأمن والنظام ومواجهه الظروف الإستثنائية وإعادة الأمور إلى نصابها .
- (٣) تحديد الإجراءات والتدابير التى تستهدف تحقيق الأغراض التى من أجلها أعلنت الأحكام العرفية .
- (٤) تحديد التاريخ الذى يبدأ فيه سريان الأحكام العرفية وتحديد مدة سريان تلك الأحكام ولا يجوز أن تزيد تلك المدة عن ستين يوما من تاريخ إعلان الأحكام العرفية .
- (٥) تحديد الجهة التى تطبق فيها الأحكام العرفية .

مادة (١١٥)

إذا أعلنت الأحكام العرفية يعتبر مجلس الوزراء السلطة القائمة على تنفيذ تلك الأحكام ، ويجوز لمجلس الوزراء إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهه الظروف الإستثنائية التى أعلنت بسببها

الأحكام العرفية وذلك فى شكل أوامر تنفيذية يجب لتفادها أن يقرأها مجلس الوزراء وأن يصدق عليها رئيس الجمهورية ويصدرها .

#### مادة (١١٦)

يجب على السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية الإلتزام بالضمانات التالية:-

(١) ألا يستعمل مجلس الوزراء السلطات الإستثنائية التى حددها قانون إعلان الأحكام العرفية إلا لتحقيق الأهداف المحددة بذلك القانون وفى حدود الإجراءات والتدابير الواردة على سبيل الحصر بذلك القانون .

(٢) يجوز للقضاء الإدارى إلغاء الأوامر التنفيذية التى تصدرها السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، إذا لم تلتزم بالقيود الواردة بقانون الأحكام العرفية .

(٣) إذا حل مجلس النواب ينتهى العمل بالأحكام العرفية .

(٤) لا يجوز للأوامر التنفيذية التى تصدر بناء على قانون إعلان الأحكام العرفية مخالفة أحكام الدستور ، أو الحد من الحقوق والحريات العامة التى يتضمنها أو التقليل من الضمانات التى يتمتع بها المواطنون عند مزاولتهم تلك الحقوق والحريات بموجب أحكام الدستور والقوانين .

(٥) لا يجوز للسلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية تفويض غيرها فى إتخاذ الإجراءات والتدابير المنصوص عليها فى قانون إعلان الأحكام العرفية.

(٦) فى حالة إنتهاء مدة تطبيق قانون إعلان الأحكام العرفية تسقط جميع الأوامر التنفيذية التى صدرت بناء على ذلك القانون .

#### مادة (١١٧)

يجوز لرئيس الوزراء أن يطلب تقارير من الوزراء فى أى شأن من شئون الوزارات أو الإختصاصات التى يباشرونها وهم ملزمون بتقديم تلك التقارير .

#### مادة (١١٨)

الوزير هو الرئيس التنفيذى لوزارته ويتولى تنفيذ سياسة الوزارة فى إطار السياسة العامة للدولة .

#### مادة (١١٩)

الشرطة هيئة مدنية فى خدمة الشعب يرأسها وزير الداخلية ويناط

بها حفظ الأمن والنظام وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من الواجبات على الوجه المبين فى القانون

#### مادة (١٢٠)

مجلس الفتوى والتشريع هيئة إدارية مستقلة تتولى إبداء الرأى القانونى للوزارات والهيئات والمصالح العامة ، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح وذلك على النحو الوارد بالقانون.

#### مادة (١٢١)

مجلس التنمية والتخطيط هيئة إدارية مستقلة تتولى تحديد الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للدولة ، وإعداد خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية وبيان مراحلها وأجزائها وكل ما يتعلق بذلك من سياسات فى ضوء ما يقوم به المجلس من دراسات وما تقدمه الحكومة من مشروعات قوانين وذلك على النحو الوارد بالقانون.

### الفصل الثالث

### أحكام مشتركة للسلطة التنفيذية

#### مادة (١٢٢)

تسرى أحكام هذا الفصل على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ورؤساء الولايات ورؤساء وأعضاء المجالس التنفيذية للولايات والمحافظين ورؤساء وأعضاء اللجان التنفيذية للمجالس المحلية .

#### مادة (١٢٣)

يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية وما يتمتع به من مزايا أخرى يتطلبها هذا المنصب ، كما يحدد القانون ما يتقاضاه من معاش للتقاعد بعد إنتهاء رئاسته ولا يسرى تعديل المرتب وملحقاته أثناء مدة الرئاسة التى تقرر فيها التعديل .

#### مادة (١٢٤)

لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يحصل على أية هدايا نقدية أو عينية سواء من أشخاص طبيعية اعتبارية فى الداخل والخارج ، وفى حالة تقديم الهدايا التقليدية إليه أو إلى أحد أفراد أسرته يتعين عليه تسليمها فوراً إلى الخزانة العامة للدولة .

#### مادة (١٢٥)

لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء ممارسة مهام وظيفته أن يزاول عمل خلاف مهام منصبه ، ولا يجوز له أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئا أو يتربح من أعمال الدولة ويظل بطلانا مطلقا أيه تصرف يتم على خلاف ذلك .

#### مادة (١٢٦)

لرئيس الجمهورية ولكل من مجلسي الشيوخ و النواب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها ، ويحاكم الوزراء أمام المحكمة الدستورية العليا وينظم القانون إجراءات محاكمة الوزراء فإذا حكم بإدانته الوزير أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

#### مادة (١٢٧)

يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل في أمره ولا يحول إنتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الإستمرار فيها ولا يصدر قرار الإتهام إلا بعد موافقة مجلسي الشيوخ و النواب بأغلبية أعضاء كل منهما .

#### مادة (١٢٨)

يقدم رئيس الجمهورية إلى المحكمة الدستورية العليا إقرارا تفصيليا ببيان ذمته المالية يتضمن الأموال المملوكة له ولزوجته وأولاده و تقدم المحكمة إلى مجلس الشيوخ تقريرا عن الذمة المالية لرئيس الجمهورية خلال سنتين يوما على الأكثر من تاريخ الإستقالة أو الوفاء أو الإعفاء من المنصب .

#### مادة (١٢٩)

يشترط في رئيس الجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين بالغاً من العمر خمسة و أربعين سنة ميلادية على الأقل ومتمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

### الباب السادس السلطة التشريعية

#### مادة (١٣٠)

تتولى الجمعية الوطنية المصرية السلطة التشريعية وتتألف من

مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب ولكل من المجلسين حقوقا متكافئة .

#### مادة (١٣١)

يتولى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب السلطة التشريعية و الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وإقرار السياسة العامة للدولة وإقرار خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة ، وإعتماد الموازنة العامة للدولة وإعتماد الميزانية والحساب الختامى للدولة ، بالإضافة إلى الإختصاصات الأخرى المنصوص عليها بهذا الدستور

#### مادة (١٣٢)

يمثل كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمة كلها ويباشرون وظائفهم دون وكالة إلزامية .

#### مادة (١٣٣)

تجتمع الجمعية الوطنية المصرية فى الأحوال التى يحددها الدستور بناء على دعوة رئيس الجمهورية وتكون رئاسة الجمعية لرئيس مجلس الشيوخ .

#### مادة (١٣٤)

إجتماع الجمعية الوطنية المصرية فى خلال أدوار الإنعقاد العادية وغير العادية لا يحول دون إستمرار كل من المجلسين فى تأدية وظائفه الدستورية .

#### مادة (١٣٥)

الدور السنوى العادى لمجلس الشيوخ ومجلس النواب يكون على فترتين تبدأ الأولى يوم الخميس الثانى من شهر سبتمبر ، وتبدأ الثانية يوم الخميس الثانى من شهر فبراير ، فإذا لم يدعو رئيس الجمهورية المجلسين إلى الإجتماع فى تلك المواعيد يجتمع المجلسين بحكم الدستور .

ويدوم دور الإنعقاد العادى ثمانية أشهر على الأقل ويفض رئيس الجمهورية الدورة العادية للمجلسين ، ولا يجوز فضاها قبل إعتماد الموازنة العامة للدولة .

#### مادة (١٣٦)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشيوخ ومجلس النواب لإجتماع غير عادى فى الأحوال التى حددها الدستور ، فإذا كان مجلس النواب منحلا وجب دعوته ويسترد سلطته الدستورية خلال الدورة غير العادية كان

الحل لم يكن ، ويعلم رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى للمجلسين .

#### مادة (١٣٧)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ و مجلس النواب و الجمعيات الوطنية للولايات و المجالس المحلية للمحافظات ..

### الفصل الأول مجلس الشيوخ

#### مادة (١٣٨)

يتكون مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يتم إنتخابهم بالإقتراع المباشر السرى العام على النحو التالى :-

(١) إنتخاب أربعة وعشرون شيخا عن كل ولاية عن طريق الإنتخاب بالقوائم المصحوب بالتمثيل النسبى وتعتبر كل ولاية دائرة إنتخابية واحدة .

(٢) إنتخاب ثلاث شيوخ من كل محافظة عن طريق الإنتخاب الفردى وتعتبر كل محافظة دائرة إنتخابية واحدة .

#### مادة (١٣٩)

مدة مجلس الشيوخ ست سنوات ويتجدد إنتخاب ثلث الأعضاء كل سنتين ويحدد القانون إجراءات تجديد مجلس الشيوخ أول مرة .

#### مادة (١٤٠)

يشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون مصريا من أبوين مصريين بالغاً من العمر خمسة وأربعين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون حاصلا على شهادة جامعية على الأقل ويستثنى من هذا الشرط من سبق إنتخابه لأحد المجالس النيابية مرتين على الأقل بالإضافة إلى الشروط الأخرى التى ينص عليها القانون.

#### مادة (١٤١)

ينتخب مجلس الشيوخ رئيسا له وعدد من الوكلاء على أساس وكيل واحد عن كل ولاية ، وذلك فى أول إجتماع لدور الإنعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور ، وإذا خلا مكان أحدهم إنتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته .

#### مادة (١٤٢)

لا يجوز حل مجلس الشيوخ وإذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

### الفصل الثانى مجلس النواب

#### مادة (١٤٣)

يتألف مجلس النواب من عدد من الأعضاء يحدده القانون ينتخبون بالإقتراع المباشر السرى العام ، ويحدد القانون عدد النواب الممثلين لكل محافظة طبقا لعدد السكان فى كل منها فى آخر تعداد رسمى للسكان ، ويمثل كل محافظة ستة نواب على الأقل .

#### مادة (١٤٤)

ينتخب نصف أعضاء مجلس النواب عن طريق الإلتخاب الفردى على أساس إلتخاب نائب واحد عن كل دائرة إنتخابية ويحدد القانون الدوائر الإلتخابية التى تقسم إليها كل محافظة بحيث يراعى الحفاظ على التقسيم الإدارى للمحافظة والتقارب بين الدوائر الإلتخابية فى عدد السكان .

وينتخب باقى أعضاء مجلس النواب عن طريق الإلتخاب بالقوائم المصحوب بالتمثيل النسبى وتعتبر كل محافظة دائرة إنتخابية واحدة.

#### مادة (١٤٥)

مدة مجلس النواب أربع سنوات

#### مادة (١٤٦)

يتتخب مجلس النواب رئيسا له وعدد من الوكلاء على أساس وكيل واحد عن كل ولاية ، وذلك فى أول إجتماع لدور الإنعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور وإذا خلا مكان أحدهم إنتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته .

#### مادة (١٤٧)

لا يجوز حل مجلس النواب إلا عند الضرورة ويجب توفير الضمانات التالية :-

(١) أن يصدر مرسوم أو قرار الحل مسببا وأن يشتمل على دعوة الناخبين لإنتخاب المجلس الجديد خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار الحل .

(٢) إذا لم تتم الانتخابات خلال المدة المحددة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كان الحل لم يكن ، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد .

(٣) يجتمع المجلس الجديد خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات .

(٤) إذا حل مجلس النواب لأمر لا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

(٥) إذا حل مجلس النواب فلا يجوز حل المجلس الذى يليه إلا بعد مضي سنة على انتخاب المجلس الجديد .

وتسرى أحكام هذه المادة فى جميع أحوال حل الجمعيات الوطنية للولايات أو المجالس المحلية للمحافظات .

#### مادة (١٤٨)

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء مسئولين أمام مجلس النواب مسئولية تضامنية عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول أمام مجلس النواب عن أعماله وزارته

#### مادة (١٤٩)

لمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء منها ، ولا يجوز عرض سحب الثقة إلا بعد إستجواب موجه إلى الحكومة أو إلى الوزير ، ويكون طلب سحب الثقة بناء على إقتراح خمس أعضاء مجلس النواب ، ولا يجوز لمجلس النواب أن يصدر قراره فى الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ تقديم الطلب ، ويكون سحب الثقة من الحكومة أو من الوزير بأغلبية أعضاء مجلس النواب

#### مادة (١٥٠)

إذا سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة أو رفض أن يصدر قرار بالثقة وجب على رئيس الوزراء أن يقدم إستقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية إلا إذا حل مجلس النواب خلال عشرة أيام على الأكثر . وإذا قرر مجلس النواب سحب الثقة من أحد نواب مجلس الوزراء أو أحد الوزراء وجب عليه إعتزال منصبه .

#### مادة (١٥١)

وعندما يدعى مجلس النواب للإنعقاد لأول مرة بعد الانتخابات يقدم رئيس الوزراء إستقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية .



## الفصل الثالث أحكام مشتركة للمجلسين

### مادة (١٥٢)

لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب حق إقترح القوانين .

### مادة (١٥٣)

تحال مشروعات القوانين الحكومية إلى مجلسي الشيوخ والنواب بمرسوم ، وكل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، ويناقش المجلس هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها وذلك طبقاً لأحكام هذا الدستور .

### مادة (١٥٤)

يحال مشروع القانون المقترح من أحد الأعضاء إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وإيداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ، فإذا رأى المجلس نظره تسري في شأنه ما يسري في شأن مشروعات القوانين الحكومية ، وكل مشروع قانون إقترحه أحد الأعضاء ورفضه أحد المجلسين لا يجوز تقديمه ثانية في دور الإنعقاد نفسه .

### مادة (١٥٥)

إذا اختلف الرأي بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساوي من أعضاء كل مجلس ، فإذا وصلت اللجنة إلى رأي يعاد عرض مشروع القانون على المجلسين ، وإذا لم تصل اللجنة إلى رأي يؤجل عرض مشروع القانون .

### مادة (١٥٦)

يجب موافقة المجلسين على مشروع القانون بالأغلبية المطلقة لأعضاء كل منهما .

### مادة (١٥٧)

كل مشروع قانون لم يقره المجلسان على النحو المتقدم لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الإنعقاد

### مادة (١٥٨)

كل مشروع قانون وافق عليه المجلسين يرسل خلال عشرة أيام إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليه وإصداره .

#### مادة (١٥٩)

ينتخب كل مجلس من بين أعضائه بالأقتراع السرى لجنة تحقيق دائمة تمثل فيها الجماعات السياسية تمثيلا نسبيا ، وتختص هذه اللجنة بالنظر فى شكاوى المواطنين وأعضاء المجلس وتقوم بإجراء التحقيقات اللازمة بشأنها ، كما تقوم تلك اللجنة بالبحث والتحري فى جميع الموضوعات التى تهم الرأى العام وتقدم تقريرها إلى المجلس .

#### مادة (١٦٠)

لكل عضو من أعضاء المجلسين أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو أحد الوزراء أسئلة فى أى موضوع يدخل فى اختصاصاتهم ، وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء الإجابة على الأسئلة المقدمة من الأعضاء ، ويجوز للعضو تحويله فى نفس الجلسة إلى إستجواب كما يجوز له سحب السؤال فى أى وقت .

#### مادة (١٦١)

لكل عضو من أعضاء المجلسين حق توجية إستجابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه لمحاسبتهم فى الشئون التى تدخل فى اختصاصاتهم ، وتجرى المناقشة فى الإستجابات خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديمه .

#### مادة (١٦٢)

يجوز لعشر أعضاء أى مجلس طرح موضوع للمناقشة لأستيضاح سياسة الحكومة بشأنه .

#### مادة (١٦٣)

يقر المجلسين بأغلبية أعضاء كل منهما الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ، ويحدد القانون طريقة إعداد الخطة وإجراءات عرضها على كل مجلس .

#### مادة (١٦٤)

يجب عرض مشروع الموزانة العامة للدولة بجميع أجهزتها وهيئاتها المدنية، والعسكرية على المجلسين قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية .

ويناقش المجلسين الموزانة العامة ويجوز للمجلسين بأغلبية أعضاء كل منهما إدخال أية تعديلات على مشروع الموزانة ، ويتم التصويت عليها بابا بابا ، وتصدر بقانون بعد موافقة المجلسين عليها بأغلبية أعضاء كل منهما ، وإذا لم يتم إعتماد الموزانة الجديدة قبل السنة

المالية عمل بالموازنة القديمة لحين اعتمادها ، ويحدد القانون طريقة إعداد الموازنة كما يحدد السنة المالية .

#### مادة (١٦٥)

يجب موافقة المجلسين بأغلبية إعضاء كل منهما على إضافة أية اعتمادات مالية للإنفاق العام وذلك يعد تدبير ما يقابله من زيادة في الإيرادات العامة أو بعد خفض مماثل في اعتمادات الإنفاق العام ويصدر بذلك قانون .

#### مادة (١٦٦)

يجب موافقة المجلسين على نقل أى مبلغ من بابا إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد في تقديراتها ويصدر بذلك بقانون .

#### مادة (١٦٧)

يجب عرض الميزانية و الحساب الختامى للدولة على المجلسين فى مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية وتصدر بقانون ، ولكل مجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو إيضاحات .

#### مادة (١٦٨)

لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الإرتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة إلا بعد موافقة المجلسين بأغلبية أعضاء كل منهما .

#### مادة (١٦٩)

مدينة القاهرة مقر مجلسى الشيوخ والنواب ويجوز عند الضرورة أن يجتمع المجلسان أو أحدهما فى مدينة أخرى بناء على دعوة رئيس الجمهورية ، وإجتماع أحد المجلسين أو إجتماعهما معا على خلاف ذلك غير دستورى والقرارات التى تصدر تعتبر غير دستورية .

#### مادة (١٧٠)

جلسات المجلسين علنية ويجوز لأى منهما أن ينعقد فى جلسة سرية بعد موافقة أغلبية اعضاء المجلس ، وذلك بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس .

#### مادة (١٧١)

لا يكون إنعقاد كل مجلس صحيحا إلا بحضور ثلاثة أخماس أعضائه وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس فيما عدا الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة .

### الباب السابع السلطة القضائية

#### مادة (١٧٢)

القضاء هو صاحب ولاية الفصل في كافة المنازعات والخصومات سواء ما تقوم منها بين الأفراد أو بينهم والسلطات العامة ، ولا يجوز النص على تحصين أى عمل من أعمال السلطات العامة أو السلطات المحلية أو أى قرار إدارى من رقابة القضاء .

#### مادة (١٧٣)

تخضع الدولة للقانون وإستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لسيادة القانون ولحماية الحقوق والحريات التي كفلها الدستور .

### الفصل الأول استقلال القضاء وضماناته

#### مادة (١٧٤)

السلطة القضائية مستقلة وتتولاها محاكم الدولة على إختلاف أنواعها ودرجاتها .

#### مادة (١٧٥)

القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة .

#### مادة (١٧٦)

سلطة إصدار الأحكام من إختصاص القضاء .

#### مادة (١٧٧)

القضاء غير قابلين للعزل وتتولى الجمعية العامة لكل محكمة مسائلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (١٧٨)

يؤدى القضاء قبل مباشرة وظائفهم اليمين التالية :-

"أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحافظ على إستقلال القضاء وأن أحترم الدستور والقانون والحقوق والحريات التي كفلها الدستور".

ويؤدى قضاؤه كل محكمة هذا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة .

#### مادة (١٧٩)

يعين قضاؤه كل محكمة بقرار من مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء ، وإجراءات تعيينهم .

#### مادة (١٨٠)

لا يجوز للقضاة ممارسة وظائف تنفيذية أو تشريعية تتعارض مع إستقلال القضاء ولا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء بالأحزاب السياسية

#### مادة (١٨١)

تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية عن المجتمع وتشرف على شئون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين الجنائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام .

ويتولى النيابة العامة نائب عام يندب من بين مستشاري الهيئات القضائية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ، ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم إختصاصها ويعين الشروط والضمانات الخاصة لمن يولون وظائفهم .

وفى المواد الجنائية والجرائم السياسية وجرائم الرأى العام والصحافة وغيرها من الجرائم التى يحددها القانون يتولى التحقيق قضاؤه .

#### مادة (١٨٢)

يتولى مجلس القضاء الأعلى الأمور التالية :-

- (١) تعيين وترقيته ونقل وندب وإعارة رجال القضاء والنيابة العامة وكذلك سائر شئونهم على النحو المبين بالقانون .
- (٢) إبداء الرأى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية والنيابة العامة .
- (٣) التفيتش القضائى على أعمال القضاء ورؤساء المحاكم الابتدائية والمحلية وذلك على الوجه المبين بالقانون .
- (٤) الإشراف على التنفيذ العقابى وإدارة السجون وذلك على الوجه المبين بالقانون .

### مادة ( ١٨٣ )

يشكل مجلس القضاء الأعلى كل أربع سنوات ويتكون من رئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس المحكمة الإدارية العليا ورؤساء محاكم الاستئناف ، بالإضافة إلى أربعة من مستشاري كل محكمة عليا وأثنين من مستشاري كل محكمة إستئناف تختارهم الجمعية العامة لكل محكمة من بين أعضائها بالإقتراع السري وينظم القانون قواعد التطبيق .

### مادة ( ١٨٤ )

ينتخب مجلس القضاء الأعلى من بين أعضائه بالإقتراع السري قاضى القضاء ويضمن قاضى القضاء استقلال القضاء ، ويرأس مجلس القضاء الأعلى ويدير أعماله ويصدر قراراته .

## الفصل الثانى

### أنواع القضاء وإختصاصاته

### مادة ( ١٨٥ )

لا يحاكم أحد إلا أمام القضاء العادى وتحظر المحاكمة أمام محاكم خاصة أو إستثنائية ولا يحاكم مدنى أمام المحاكم العسكرية .

### مادة ( ١٨٦ )

تصدر المحاكم أحكامها وفقا لنصوص القوانين ويجب أن يبحث القاضى عن حكم كل دعوى فى نصوص القوانين .  
فإن لم يجد نص قانونى يمكن تطبيقه فعليه أن يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية ، فإن لم يجد فعليه أن يعتمد على مبادئ القانون الطبيعى أو قواعد العدالة ، ولا يجوز للقاضى أن يتذرع بسكوت أو نقص أو تعارض النصوص فى عدم النظر فى الدعوى وإصدار الحكم فيها .

### مادة ( ١٨٧ )

جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والأداب وفى جميع الأحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية .

### مادة ( ١٨٨ )

يرتب القانون جهات القضاء ويحدد إختصاصها و يكون إنشاء

المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها بقانون ، وينظم القانون كل ما يتعلق بالمحاكم من حيث ترتيبها وتشكيلها ودوائرها وإختصاصها النوعى والمكانى وإجراءات التقاضى أمامها وطرق الطعن فى أحكامها .

#### مادة ( ١٨٩ )

تختص محكمة النقض بالفصل فى الطعون بطريقة النقض فى جميع المواد القانونية فى الحالات وبالإجراءات التى يحددها القانون ، وفى حالة قبول الطعن بطريق النقض تختص محكمة النقض بالنظر فى القضايا من جديد وفى هذه الحالة تعتبر محكمة آخر درجة .

#### مادة ( ١٩٠ )

القضاء الإدارى هيئة قضائية مستقلة لكفالة العدالة فى الإدارة وهو صاحب ولاية القضاء العامة فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون إختصاصاته الأخرى ويجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية فى الأحوال التى يحددها القانون .

#### مادة ( ١٩١ )

ينظم القانون المحاكم العسكرية وتختص تلك المحاكم بالفصل فى الجرائم العسكرية التى تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة ولا تمتد إلى غيرهم ، وينظم القانون طريقة تشكيل تلك المحاكم وإجراءات التقاضى أمامها وطرق الطعن فى أحكامها ويبين شروط وإجراءات تعيين القضاة فيها .

### الفصل الثالث

### المحكمة الدستورية العليا

#### مادة ( ١٩٢ )

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة فى الجمهورية المصرية ومقرها مدينة القاهرة .

#### مادة ( ١٩٣ )

تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالنظر فى الأمور التالية:-

- (١) تفسير الدستور وتفسير نصوص القوانين على النحو الوارد بالقانون
- (٢) حماية الحقوق والحريات التي كفلها الدستور .
- (٣) الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .
- (٤) الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء .
- (٥) الفصل في المنازعات حول تنفيذ الأحكام النهائية المتعارضة .
- (٦) الفصل في مدى مطابقة القوانين المحلية للدستور والقوانين القومية .
- (٧) الفصل في المنازعات ذات الطابع القانوني التي تقوم بين سلطات الدولة والسلطات المحلية في الولايات والمحافظات .
- (٨) الفصل في صحة عضوية أعضاء المجالس النيابية والفصل في إسقاط عضوية أعضاء تلك المجالس .
- (٩) الفصل في المنازعات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين مصر والدولة الأجنبية .
- (١٠) محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء على الوجه المبين في الدستور والقانون .
- (١١) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في القانون .

#### مادة (١٩٤)

ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ويحدد دوائرها ويعين الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها ، ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم .

#### مادة (١٩٥)

تتكون المحكمة الدستورية العليا من عدد من المستشارين ، يعين ثلثهم رئيس الجمهورية وتنتخب الجمعية الوطنية المصرية ثلثهم وينتخب مجلس القضاء الأعلى الثلث الآخر ، وتنتخب الجمعية العمومية للمحكمة من بين أعضائها رئيس المحكمة وذلك على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (١٩٦)

يتم الترشيح لعضوية المحكمة الدستورية العليا بناء على إقتراح مقدم



من ثلاثين مستشار من مستشارى الهيئات القضائية وموافقة مجلس القضاء الأعلى على هذا الترشيح ، ويتم إختيار أعضاء المحكمة من بين هؤلاء المرشحين لمدة أربع سنوات ويتجدد إختيار نصفهم كل سنتين وذلك على الوجه المبين بالقانون

#### مادة ( ١٩٧ )

أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل وتتولى الجمعية العامة للمحكمة مسائله أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة ( ١٩٨ )

تنظر المحكمة الدستورية العليا وتبت فى دستورية القوانين واللوائح على النحو التالى :-

(١) يجوز لكل ذى مصلحة شخصية مباشرة أن يطعن لدى

المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة .

(٢) يجوز لأى محكمة أثناء نظر إحدى الدعاوى أن تطعن

لدى المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع وذلك على الوجه المبين بالقانون .

(٣) يؤخذ رأى المحكمة فى دستورية مشروعات القوانين بناء

على طلب ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ .

(٤) إذا أعترض رئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس

الشيوخ أو ثلث أعضاء مجلس النواب على دستورية نص فى قانون قبل إصداره يوقف إصدار القانون ، إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوماً م من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها .

#### مادة ( ١٩٩ )

يهدف الألتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفة القوانين لأحكامها يجوز لرئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الدفع بعدم دستورية أحد القوانين لمخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية .

ويجب على المحكمة الدستورية العليا النظر فى دستورية تلك القوانين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها .

ويجوز للمحكمة أخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فى مدى مطابقة ذلك القانون لأحكام الشريعة الإسلامية.

#### مادة (٢٠٠)

أحكام المحكمة الدستورية العليا نهائية وملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وواجبه التنفيذ بمجرد نشرها فى الجريدة الرسمية ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة إلغاء هذا النص وعدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم .

#### مادة (٢٠١)

تتشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير الدستور والنصوص القانونية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ صدورها.

### الباب الثامن

### تنظيم السلطات المحلية فى الولايات

#### مادة (٢٠٢)

تتألف السلطة المحلية فى كل ولاية من رئيس الولاية والمجلس التنفيذى للولاية والجمعية الوطنية للولاية .

#### مادة (٢٠٣)

رؤساء الولايات هم نواب رئيس الجمهورية ويمثل رئيس الولاية السلطة التنفيذية فى نطاق الولاية ويمارس اختصاصاته على الوجه المبين بالدستور.

### الفصل الأول

### رؤساء الولايات

#### مادة (٢٠٤)

يتولى رئيس الولاية الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة فى نطاق الولاية والإشراف على فروع الوزارات والهيئات والأجهزة التابعة للدولة فى الولاية وعلى العاملين بتلك الفروع ويعتبر الرئيس المحلى لهم .

#### مادة (٢٠٥)

بالقانون ، ويتم الترشيح بناء على اقتراح ثلاثة آلاف ناخب من ناخبي الولاية من ثلاث محافظات على الأقل ، ويعتبر المرشح رئيساً للولاية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة على مستوى الولاية .

#### مادة (٢٠٦)

يضمن رئيس الولاية بدوره الدستوري تحقيق التوازن والتعاون بين السلطات المحلية في الولاية ويمارس اختصاصاته على الوجه المبين بالدستور

#### مادة (٢٠٧)

يتولى رئيس الولاية السلطة التنفيذية ويمارسها بواسطة أعضاء المجلس التنفيذي للولاية بمقتضى مراسيم محلية يجب لنفاذها أن يقرها المجلس التنفيذي للولاية وأن يتم التصديق عليها طبقاً لأحكام الدستور .

وتوقيعات رئيس الولاية في شئون الولاية يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي المختصون ، وأوامره شفهية كانت أم كتابية لا يعفى أعضاء المجلس التنفيذي للولاية من المسؤولية بحال ومع ذلك يمارس رئيس الولاية بمقتضى قرارات محلية بعض الاختصاصات في المسائل التي حددها الدستور .

#### مادة (٢٠٨)

يرشح رئيس الولاية رئيس المجلس التنفيذي للولاية ويعرض الترشيح على الجمعية الوطنية للولاية ، فإذا لم يحصل المرشح على أغلبية أعضاء الجمعية رشح رئيس الولاية غيره .

ويعين رئيس الولاية رئيس المجلس التنفيذي للولاية بعد موافقة الجمعية الوطنية للولاية ويقبل إستقالته و يعفيه من منصبه .

ويعين أعضاء المجلس التنفيذي للولاية ويقبل إستقالتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على إقتراح رئيس المجلس التنفيذي للولاية .

#### مادة (٢٠٩)

لا يجوز حل الجمعية الوطنية للولاية إلا عند الضرورة ويجوز لرئيس الولاية حل الجمعية الوطنية للولاية بناء على إقتراح المجلس التنفيذي للولاية ويصدر بالحل مرسوم محلي مسبب .

يجوز لرئيس الولاية حل الجمعية الوطنية للولاية ويصدر بالحل قرار محلى مسبب ، ويترتب على ذلك إقالة المجلس التنفيذي للولاية و تشكيل مجلس تنفيذى مؤقت من وكيل مجلس الشيوخ وأعضاء المجلس الممثلين للولاية ،وعقب إنتخاب الجمعية الجديدة يقدم المجلس المؤقت إستقالته إلى رئيس الولاية .  
مادة ( ٢١٠ )

يجوز لرئيس الولاية دعوة المجلس التنفيذي للولاية إلى إجتماع مشترك مع المحافظين للتشاور فى المسائل المحلية التى تحتاج إلى تنسيق مع أعضاء المجلس التنفيذي للولاية ويكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها .

#### مادة ( ٢١١ )

يصدر رئيس الولاية المراسيم المحلية بعد إقرارها من المجلس التنفيذي والتصديق عليها أما صراحة أو حكماً .  
يصدر رئيس الولاية المراسيم المحلية بعد إقرارها من المجالس المحلية للمحافظات الواقعة فى نطاق الولاية والتصديق عليها أما صراحة أو حكماً .

#### مادة ( ٢١٢ )

فى حالة وفاه رئيس الولاية أو أستقالته أو عجزه الدائم عن العمل أو فى حالة إنتهاء مدة رئيس الولاية دون أن يتم إنتخاب الرئيس الجديد لآى سبب كان ، يتولى وكيل مجلس الشيوخ الممثل للولاية رئاسة الولاية بصفة مؤقتة .

ويعلن مجلس الشيوخ خلو منصب رئيس الولاية ويتم إنتخاب رئيس جديد يحل محله إلى نهاية مدته خلال فترة أقصاها ستين يوماً من تاريخ خلو المنصب .

وينتخب الرئيس الجديد بالإقتراع السرى عن طريق هيئة إنتخابية تتكون من النواب والشيوخ الممثلين للولاية وأعضاء الجمعية الوطنية للولاية وأعضاء المجالس المحلية للمحافظات الواقعة فى نطاق الولاية وذلك على الوجه المبين بالقانون .

خلال الفترة التى يمارس فيها رئيس الولاية المؤقت إختصاصات رئيس الولاية المنصوص عليها فى الدستور لا يمكن حل الجمعية الوطنية للولاية أو إقالة المجلس التنفيذي الولاية أو سحب الثقة منه .

فإذا كانت الجمعية الوطنية منحلة يجب دعوتها وتسترد سلطتها الدستورية لحين انتخاب رئيس جديد للولاية .

#### مادة ( ٢١٣ )

يدعو رئيس الولاية أعضاء الجمعية الوطنية للولاية وأعضاء المجالس المحلية للمحافظات الواقعة فى نطاق الولاية للإجتماع بهيئة مؤتمر مرة واحدة على الأقل فى السنة .  
ويختص المؤتمر بمناقشة المسائل المشتركة للمحافظات التى تحتاج إلى التنسيق مع السلطات المحلية للولاية ، ويبلغ رئيس الولاية مقترحات ورغبات المؤتمر إلى مجلس الدولة .

### الفصل الثانى

#### الجمعيات الوطنية للولايات

#### مادة ( ٢١٤ )

تتولى الجمعية الوطنية للولاية السلطة التشريعية فى الولاية والرقابة على أعمال المجلس التنفيذى للولاية وأقرار السياسة العامة للولاية وإعتماد خطة التنمية الإقليمية للولاية وإعتماد الموازنة العامة للولاية وإعتماد الميزانية والحساب الخامتى للولاية بالإضافة إلى الإختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى القانون .

#### مادة ( ٢١٥ )

تتكون الجمعية الوطنية للولاية من عدد من الأعضاء يعادل ضعف عدد النواب الممثلين للولاية، ويتم إنتخابهم بنفس الطريقة التى ينتخب بها أعضاء مجلس النواب .

#### مادة ( ٢١٦ )

مدة الجمعية الوطنية للولاية أربع سنوات ميلادية .

#### مادة ( ٢١٧ )

رئيس وأعضاء المجلس التنفيذى للولاية مسئولين أمام الجمعية الوطنية للولاية مسئولية تضامنية عن السياسة العامة للولاية ، وكل عضو مسئول أمام الجمعية عن أعمال المرفق أو الهيئة أو الجهاز الذى يرأسه .

#### مادة ( ٢١٨ )

للجمعية الوطنية للولاية حق سحب الثقة من المجلس التنفيذى للولاية

أو أحد أعضاء المجلس ، وتسرى على المجلس التنفيذي للولاية أحكام سحب الثقة من مجلس الوزراء المنصوص عليها بالدستور .

#### مادة (٢١٩)

لرئيس الولاية ولكل عضو من أعضاء الجمعية الوطنية للولاية حق إقترح قانون محلى وكل مشروع قانون يقدم إلى الجمعية ، تقوم ببحثه إحدى اللجان الدائمة وفقاً لأحكام النظام الداخلى للجمعية ثم تناقشه الجمعية ويوافق عليه مادة مادة ثم يقترح عليه نهائياً

#### مادة (٢٢٠)

يجب موافقة الجمعية الوطنية على مشروع القانون المحلى بأغلبية أعضائها .

#### مادة (٢٢١)

كل مشروع قانون محلى وافقت عليه الجمعية الوطنية للولاية يرسل خلال عشرة أيام إلى مجلس الدولة للتصديق عليه .

#### مادة (٢٢٢)

لكل عضو من أعضاء الجمعية الوطنية حق توجيه الأسئلة والإستجوابات إلى رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي للولاية ، ويجوز لعشر أعضاء الجمعية الوطنية على الأقل طرح موضوع للمناقشة لإستيضاح سياسة المجلس التنفيذي للولاية بشأنه ، ويجوز للجمعية الوطنية التحقيق فى شكاوى المواطنين وأعضاء الجمعية فى جميع الموضوعات التى تهم الراى العام وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

### الفصل الثالث

### المجالس التنفيذية للولايات

#### مادة (٢٢٣)

يتولى المجلس التنفيذي السلطة التنفيذية فى الولاية ويضع السياسة العامة للولاية ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور والقانون .

#### مادة (٢٢٤)

المجلس التنفيذي للولاية هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للولاية

ويتكون من رئيس المجلس ونوابه وأعضاء المجلس ويشرف رئيس المجلس التنفيذي على أعمال المجلس ويحدد القانون عدد أعضاء المجلس وإختصاصات كل واحد منهم .

#### مادة (٢٢٥)

يجب على المجلس التنفيذي للولاية بعد تشكيله والأعلان عن أعضائه أن يحصل على ثقة الجمعية الوطنية للولاية قبل ممارسة إختصاصاته المنصوص عليها بالدستور والقانون .

#### مادة (٢٢٦)

يمارس المجلس التنفيذي للولاية الإختصاصات التالية :-

- (١) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الأجهزة وكذلك الهيئات والمؤسسات التابعة للولاية .
- (٢) إعداد مشروعات القوانين المحلية التي يتقدم بها المجلس التنفيذي إلى الجمعية الوطنية .
- (٣) إعداد مشروع الموازنة العامة للولاية .
- (٤) إعداد مشروع خطة التنمية الإقليمية للولاية .
- (٥) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي للولاية .
- (٦) إصدار القرارات الإدارية وفقاً للقوانين المحلية للولاية .
- (٧) مراقبة تنفيذ القوانين المحلية والمحافظة على الأمن العام وحماية حقوق المواطنين ومصالح الولاية .

### الباب التاسع

### تنظيم السلطات المحلية في المحافظات

#### مادة (٢٢٧)

تتألف السلطات المحلية في كل محافظة من المحافظ والمجلس المحلي للمحافظة والمجالس البلدية الواقعة في نطاق المحافظة .

#### مادة (٢٢٨)

المحافظين هم نواب رئيس الولاية ويمثل المحافظ السلطة التنفيذية في نطاق المحافظة ويمارس إختصاصاته على الوجه المبين بالدستور .

## الفصل الأول المحافظين

### مادة ( ٢٢٩ )

ينتخب المحافظ بالإقتراع المباشر السرى العام على الوجه المبين بالقانون ، ويتم الترشيح بناء على إقتراح ألف ناخب من ناخبى المحافظة على الأقل ، ويعتبر المرشح محافظاً بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة على مستوى المحافظة .

### مادة ( ٢٣٠ )

المحافظ هو الرئيس التنفيذي للمحافظة ويتولى الاختصاصات التالية (١) رئاسة المجلس المحلى ودعوته للإنعقاد وإدارة أعمال وإصدار قراراته .

(٢) توجيه وتنسيق أعمال الفروع المحلية لهيئات وأجهزة الولاية فى نطاق المحافظة .

(٣) تحقيق التعاون بين السلطات المحلية للمحافظة والسلطات المحلية للولاية .

(٤) تولى المراسيم والإحتفالات المحلية .

(٥) تمثيل المحافظة فى الداخل وتجاه المحافظات الأخرى وفى علاقاتها مع الولاية .

### مادة ( ٢٣١ )

يتولى المحافظ الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة والإشراف على فروع الوزارت والهيئات والأجهزة التابعة للدولة وعلى العاملين بتلك الفروع ويعتبر الرئيس المحلى لهم .

### مادة ( ٢٣٢ )

فى حالة وفاه المحافظ أو أستقالته أو عجزه الدائم عن العمل أو فى حالة إنتهاء مدة المحافظ دون أن يتم إنتخاب المحافظ الجديد لآى سبب كان ، يعين مجلس الشيوخ أحد أعضاء المجلس الممثلين للمحافظة محافظاً بصفة مؤقتة .

ويعلن مجلس الشيوخ خلو منصب المحافظ ويتم إنتخاب محافظ جديد يحل محله إلى نهاية مدته خلال فترة أقصاها ستين يوماً من تاريخ خلو المنصب .



وينتخب المحافظ الجديد بالإقتراع السرى عن طريق هيئة إنتخابية تتكون من ممثلى المحافظة فى مجلس الشيوخ ومجلس النواب والجمعية الوطنية للولاية وأعضاء المجلس المحلى للمحافظة وذلك على الوجه المبين بالقانون .

خلال الفترة التى يمارس فيها المحافظ المؤقت إختصاصات المحافظ المنصوص عليها فى الدستور لا يمكن حل المجلس المحلى للمحافظة أو سحب الثقة من اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى .

فإذا كانت المجلس المحلى منحلًا وجب دعوته ويسترد ذلك المجلس سلطته الدستورية لحين إنتخاب المحافظ الجديد .

#### مادة ( ٢٣٣ )

يدعو المحافظ اعضاء المجلس المحلى للمحافظة وأعضاء المجالس البلدية الواقعة فى نطاق المحافظة للإجتماع بهيئة مؤتمر مرة مرة على الأقل كل سنة .

ويختص المؤتمر بمناقشة المسائل المشتركة للبلديات التى تحتاج إلى التنسيق مع أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى ، ويبلغ المحافظ مقترحات ورغبات المؤتمر إلى مجلس الدولة .

### الفصل الثانى المجالس المحلية

#### مادة ( ٢٣٤ )

يتولى المجلس المحلى السلطة المحلية فى المحافظة ويضع السياسة المحلية للمحافظة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور والقوانين المحلية للولاية .

#### مادة ( ٢٣٥ )

يمثل كل محافظة مجلس محلى ينتخب أعضائه عن طريق الإقتراح المباشر السرى العام على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة ( ٢٣٦ )

يختص المجلس المحلى بكل ما يهم المحافظة التى يمثلها وله أن ينشئ وأن يدير المرافق المحلية التى تدخل ضمن إختصاصات المحافظة المنصوص عليها بالدستور، ويتولى بصفة خاصة الإختصاصات التالية :-

- (١) الإشراف والرقابة على أعمال المرافق العامة والهيئات والأجهزة التابعة للمحافظة .
- (٢) إصدار المراسيم المحلية لإنشاء وتنظيم المرافق والهيئات والأجهزة التابعة للمحافظة.
- (٣) التصديق على قرارات اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى وله حق إلغائها .
- (٤) إقرار خطة التنمية المحلية للمحافظة .
- (٥) إقرار الموازنة العامة للمحافظة .
- (٦) إقرار الميزانية والحساب الختامى للمحافظة .
- (٧) فرض الرسوم المحلية بعد موافقة الجمعية الوطنية للولاية .
- (٨) الإشراف والرقابة على أعمال اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى ومناقشة برنامجها وتوجيه الأسئلة والإستجابات لرئيسها وأعضائها
- (٩) التحقيق فى أى أمر من الأمور المحلية الداخلة ضمن إختصاصات المحافظة المنصوص عليها بالدستور .
- (١٠) مناقشة الموضوعات المحلية التى تهم الراى العام وإتخاذ الإجراءات اللازمة فى شأنها .
- (١١) مراقبة تحصيل موارد المحافظة .

#### مادة (٢٣٧)

اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى هى الهيئة التنفيذية والإدارية للمحافظة وتمارس إختصاصاتها على النحو التالى :-

- (١) تنفيذ السياسة المحلية للمحافظة التى أقرها المجلس المحلى
- (٢) تنفيذ المراسيم المحلية التى أقرها المجلس المحلى وتم التصديق عليها إما صراحة أو حكماً .
- (٣) إعداد خطة التنمية المحلية للمحافظة .
- (٤) إعداد مشروع الموزانة العامة للمحافظة .
- (٥) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامى للمحافظة .
- (٦) توجيه وتنسيق ومتابعة الأعمال التى تتولاها المرافق المحلية والهيئات والأجهزة التابعة للمحافظة .
- (٧) إعداد مشروعات المراسيم المحلية وإحالتها إلى المجلس المحلى .

- (٨) تنفيذ تعليمات وتوجيهات المجلس المحلى .  
(٩) عقد القروض ومنحها بعد موافقة المجلس المحلى .  
(١٠) تعيين كبار موظفى المحافظة بعد موافقة المجلس المحلى .

#### مادة (٢٣٨)

يحدد القانون عدد أعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى وإختصاصات كل منهم بحيث يتولى كل عضو رئاسة أحد المواق أو الهيئات أو الأجهزة التابعة للمحافظة .

#### مادة (٢٣٩)

ينتخب المجلس المحلى رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى ويقبل إستقالتهم ويعفيهم من مناصبهم وفى حالة إعفاء رئيس اللجنة التنفيذية من منصبه تعتبر اللجنة منحلة .

#### مادة (٢٤٠)

رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس المحلى مسئولين أمام المحافظ و المجلس المحلى مسئولية تضامنية عن السياسة المحلية للمحافظة ، وكل عضو من أعضاء تلك اللجنة مسئول عن أعمال المرافق أو الهيئة أو الجهاز الذى يتولى رئاسته .

#### مادة (٢٤١)

يعرض رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية على المجلس المحلى والمحافظ تقارير دورية عن نتائج الأعمال فى مختلف الأنشطة التى تزاولها المحافظة .

#### مادة (٢٤٢)

لا يجوز حل المجالس المحلية للمحافظات الواقعة فى نطاق الولاية بإجراء شامل ، ويجوز لرئيس الولاية بناء على اقتراح حكومة الولاية حل أحد المجالس المحلية الواقعة فى نطاق الولاية بمرسوم محلى ، وإذا حل المجلس المحلى للمحافظة تعتبر اللجنة التنفيذية منحلة ويتولى المحافظ إختصاصات اللجنة التنفيذية حتى يتم إنتخاب المجلس المحلى الجديد ، وتعرض المراسيم المحلية التى أصدرها المحافظ على المجلس المحلى الجديد فى أول جلسة له يعقدها بعد الإنتخابات لآخذ ما يراه بشأنها ، وتسرى فى حل المجالس المحلية الضمانات المنصوص عليها بهذا الدستور .

## الفصل الثالث المجالس البلدية

### مادة (٢٤٣)

تضم كل محافظة هيئات محلية ذات شخصية معنوية عامة هي البلديات وكل جهة مسكونة يجب إلحاقها بأحدى هذه البلديات ، ويجوز أن يشمل نطاق البلدية أكثر من قرية أو مدينة ويجوز أن يكون نطاق البلدية مدينة واحدة أو حى من مدينة كبيرة .

### مادة (٢٤٤)

تختص المجالس البلدية بكل ما يهم البلديات التى تمثلها ولها أن تنشئ وأن تدير المرافق المحلية فى دائرتها ، وأن تقدم الخدمات الإجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية ، وأن تسهر على رعاية مصالح المواطنين وكفالة الحقوق والحريات وذلك على الوجه المبين بالقانون

### مادة (٢٤٥)

رؤساء البلديات هم نواب المحافظ ويتولى رئيس البلدية الاختصاصات التالية :-

- (١) يرأس مجلس البلدية ويدير أعماله ويصدر قراراته بعد التصديق عليها إما صراحاً أو حكماً .
- (٢) توجيه وتنسيق ومتابعة الأعمال التى تتولاها المرافق والأجهزة التابعة للبلدية .
- (٣) تحقيق التعاون بين مجلس البلدية والمجلس المحلى للمحافظة .
- (٤) تعيين كبار موظفى البلدية بعد موافقة مجلس البلدية .
- (٥) الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى القانون .

### مادة (٢٤٦)

ينتخب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية كل أربع سنوات بالإقتراع المباشر السرى العام على الوجه المبين بالقانون .

### مادة (٢٤٧)

لا يجوز حل المجالس البلدية بإجراء شامل ويجوز لرئيس الولاية حل أحد المجالس البلدية بناء على إقتراح المجلس المحلى للمحافظة ويصدر بالحل مرسوم محلى مسبب .  
ويجب أن يحدد ذلك المرسوم تاريخ إنتخاب المجلس الجديد فى موعد

لا يتجاوز ستين يوماً ويتولى رئيس البلدية إختصاصات مجلس البلدية خلال فترة الحل .

#### مادة (٢٤٨)

جلسات المجالس البلدية عليّنة ويجوز انعقادها في جلسة سرية بناء على طلب رئيس البلدية وفي الحدود التي يقرها القانون .

#### مادة (٢٤٩)

لا وصاية على المجالس البلدية إلا في حدود التصديق على قرارات تلك المجالس وتعتبر ناقدة جميع القرارات في حالة التصديق عليها إما صراحة أو حكماً .

#### مادة (٢٥٠)

يمارس المجلس المحلي للمحافظة سلطة الوصاية على المجالس البلدية الواقعة في نطاق المحافظة ، ويجب عرض قرارات المجالس البلدية على المجلس المحلي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقرارها، ويتولى المجلس المحلي البت في تلك القرارات وله حق التصديق عليها أو إلغائها ويكون قراره في شأنها نهائياً ، فإذا صدق المجلس المحلي على تلك القرارات يصدرها رئيس البلدية .

#### مادة (٢٥١)

يجوز للمجلس المحلي وضع القواعد التي تلتزم بها المجالس البلدية عند إنشاء وإدارة المرافق المحلية في دائرتها وينظم القانون وقواعد التطبيق .

#### مادة (٢٥٢)

يجوز للمجلس المحلي إنشاء المشروعات ذات الطابع المشترك التي لا تتمكن المجالس البلدية من إنشائها وإدارتها .

### الباب العاشر

### الإشراف والرقابة على السلطات المحلية

#### مادة (٢٥٣)

تلتزم السلطات المحلية في الولايات والمحافظات باحترام هذا الدستور وتنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح الصادرة عن سلطات الدولة وتنفيذ الأحكام القضائية، ويتولى مجلس الدولة الإشراف الكامل

على هذا التنفيذ وله مطالبه السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات بإتخاذ ما يلزم لهذا الغرض من تدابير .

#### مادة ( ٢٥٤ )

يسرى مفعول القوانين القومية فى أراضى كافة الولايات والمحافظات وعند إختلاف قانون محلى لأحدى الولايات مع القانون القومى يرجح القانون القومى .

ويسرى مفعول القوانين المحلية لكل ولاية فى أراضى كافة المحافظات الواقعة فى نطاق الولاية .

#### مادة ( ٢٥٥ )

لا وصاية على السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات إلا فى حدود التصديق على المراسيم المحلية التى تقرها المجالس التنفيذية للولايات أو المجالس المحلية للمحافظات ، وتعتبر نافذة جميع المراسيم فى حالة التصديق عليها إما صراحة أو حكماً وذلك على الوجه المبنى بهذا الدستور .

#### مادة ( ٢٥٦ )

يجوز للمجالس التنفيذية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات الطعن فى قرارات مجلس الدولة أمام المحكمة الدستورية العليا لمخالفتها للدستور .

### الفصل الأول

### مجلس الدولة

#### مادة ( ٢٥٧ )

يتولى مجلس الدولة الإشراف والرقابة على السلطات المحلية فى الولايات والمحافظات ، ويضمن المجلس بدوره الدستورى تحقيق التعاون بين سلطات الدولة والسلطات المحلية فى الولايات والمحافظات ، ويمارس اختصاصاته على الوجه المبين بالدستور .

#### مادة ( ٢٥٨ )

يتكون مجلس الدولة من عدد من الأعضاء ينتخبون بالإقتراع المباشر السرى العام على أساس إنتخاب ثلاثة أعضاء عن كل ولاية وتعتبر الولاية دائرة إنتخابية واحدة .

#### مادة ( ٢٥٩ )

مدة مجلس الدولة ست سنوات ويتجدد إنتخاب ثلث الأعضاء كل

سنتين ويحدد القانون إجراءات تجديد المجلس أول مرة .

#### مادة (٢٦٠)

يكون لمجلس الدولة رئيس ووكيلين يتم إنتخابهم كل سنتين من بين أعضاء المجلس بالإقتراع السرى عن طريق هيئة إنتخابية يتكون من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب .

#### الفصل الثانى

#### الإشراف والرقابة على السلطات المحلية فى الولايات

#### مادة (٢٦١)

يمارس مجلس الوزراء سلطة الوصاية على المجالس التنفيذية للولايات وله حق الاعتراض على المراسيم المحلية بعد أقرارها من المجلس التنفيذى للولاية فى الحالات التالية :-

- (١) مخالفة المرسوم للدستور والقانون
- (٢) مخالفة المرسوم للقواعد التى وضعتها الدولة لكى تلتزم بها المجالس التنفيذية للولايات عند ممارسة الإختصاصات المقررة للولاية .
- (٣) خروج المرسوم على إختصاصات الولاية المنصوص عليها فى الدستور .
- (٤) مخالفة المرسوم للسياسة العامة للدولة .

#### مادة (٢٦٢)

يجب عرض المراسيم التى يقرها المجلس التنفيذى للولاية على مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقرارها ،ولمجلس الوزراء حق الاعتراض على تلك المراسيم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها إليه ، فإذا أنقضى ذلك الأجل دون أن يصدق عليها مجلس الوزراء أعتبر ذلك فى حكم التصديق عليها ووجب إصدارها

#### مادة (٢٦٣)

يجب عرض المراسيم المحلية التى أعترض عليها مجلس الوزراء على مجلس الدولة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاعتراض عليها ويتولى مجلس الدولة البت فى تلك المراسيم وله حق التصديق عليها أو إلغائها ويكون قراره فى شأنها نهائياً فإذا صدق عليها مجلس الدولة وجب إصدارها .

#### مادة (٢٦٤)

لمجلس الدولة حق الاعتراض على القوانين المحلية التي تقرها الجمعيات الوطنية للولايات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها إليه فإذا إنقضى ذلك الأجل دون أن يعترض عليها مجلس الدولة اعتبر ذلك في حكم التصديق ووجب إصدارها .

ولمجلس الدولة خلال المدة المحددة للأعتراض أن يطلب من مجلسي النواب والشيوخ بكتاب مسبب النظر في مشروع القانون المحلي ، فإذا أقر المجلسين مشروع القانون المحلي اعتبر ذلك في حكم التصديق ووجب إصداره .

#### مادة (٢٦٥)

لا يجوز للمجلس التنفيذي لأحدى الولايات فرض الرسوم المحلية أو الاقتراض من مؤسسات غير حكومية أو تخطيط أو تنفيذ المشروعات ذات الطابع المشترك إلا بعد موافقة مجلسي النواب والشيوخ .

### الفصل الثالث

#### الإشراف والرقابة على السلطات المحلية في المحافظات

#### مادة (٢٦٦)

يمارس المجلس التنفيذي للولاية سلطة الوصاية على المجالس المحلية للمحافظات الواقعة في نطاق الولاية وله حق الاعتراض على المراسيم المحلية بعد أقرارها من المجلس المحلي للمحافظة في الحالات التالية :-

- (١) مخالفة المرسوم للدستور أو القانون القومي أو القوانين المحلية للولاية .
- (٢) مخالفة المرسوم للقواعد التي وضعتها الدولة لكي تلتزم بها المجالس المحلية للمحافظات عند ممارسة الاختصاصات المقررة للمحافظة .
- (٣) خروج المرسوم على اختصاصات المحافظة المنصوص عليها في الدستور .
- (٤) مخالفة المرسوم للسياسة المحلية للولاية



#### مادة (٢٦٧)

يجب عرض المراسيم المحلية التي تقرها المجالس المحلية للمحافظات الواقعة في نطاق الولاية على المجلس التنفيذي للولاية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إقرارها ، وللمجلس التنفيذي للولاية حق الاعتراض على تلك المراسيم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها إليه ، فإذا إنقضت ذلك الأجل دون أن يصدق عليها المجلس التنفيذي للولاية إعتبر ذلك في حكم التصديق ووجب إصدارها .

#### مادة (٢٦٨)

يجب عرض المراسيم المحلية التي إعتراض عليها المجلس التنفيذي للولاية على مجلس الدولة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعتراض عليها ويتولى مجلس الدولة البت في تلك المراسيم وله حق التصديق عليها أو إلغائها ويكون قراره في شأنها نهائياً فإذا صدق عليها المجلس ووجب إصدارها .

#### مادة (٢٦٩)

لا يجوز للمجلس المحلي للمحافظة فرض الرسوم المحلية أو الإقتراض من مؤسسات غير حكومية أو تخطيط وتنفيذ المشروعات ذات طابع مشترك إلا بموافقة الجمعية الوطنية للولاية .

### الباب الحادى عشر

## القوات المسلحة ومجلس الأمن القومى

#### مادة (٢٧٠)

الدولة وحدها هي التي تنشأ القوات المسلحة وهي ملك الأمة ومهمتها حماية الدولة وسلامة أراضيها ويتولى مجلس الأمن القومى الإشراف على القوات المسلحة .

#### مادة (٢٧١)

يقوم على شئون القوات المسلحة مجلس الأمن القومى الذى يتكون من عدد من الأعضاء على النحو التالى :-

(١) رؤساء الولايات ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية ورئيس المخابرات العامة .

(٢) أعضاء بحكم منصبهم وهم نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان

وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة وقادة المناطق العسكرية.

(٣) خمسة عشر ضابط من ضباط القوات المسلحة المتقاعدين من رتبة لواء على الأقل ، تنتخبهم الجمعية الوطنية المصرية بأغلبية ثلثي أعضائها لمدة ست سنوات ويتجدد إنتخاب ثلثهم كل سنتين على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (٢٧٢)

مجلس الأمن القومى هيئة إستشارية مستقلة تختص بالنظر فى المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية وتأمين البلاد ضد العدوان الخارجى والمحافظة على إستقلال الوطن وسلامة أراضى الدولة وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة التى يضعها ويقرها مجلس الوزراء .

#### مادة (٢٧٣)

يعين رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلسى الشيوخ والنواب بأغلبية أعضاء كل منهما نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان وقادة الأفرع الرئيسية والقوات المسلحة وقادة المناطق العسكرية على الوجه المبين بالقانون .

#### مادة (٢٧٤)

يؤخذ رأى مجلس الأمن القومى فى المراسيم التى تتعلق بشئون الدفاع وحماية الدولة وسلامة أراضىها وأمنها ، وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها وتطويرها وتحديد المناطق العسكرية وأماكن المعسكرات والقواعد الجوية والبحرية ويصدر رئيس الجمهورية المراسيم بعد إقرارها من مجلس الوزراء .

#### مادة (٢٧٥)

يحدد القانون الاختصاصات القيادية للقوات المسلحة على النحو التالى :-

- (١) رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- (٢) نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة هو رئيس مجلس الأمن القومى ويتولى الإشراف على أعمال المجلس ويدعوه للإنعقاد ويدير مناقشاته ويصدر قراراته .
- (٣) وزير الدفاع مسئول أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء عن إدارة القوات المسلحة وتسليحها وتهيئة مقومات القوة لها .

(٤) يتولى القائد العام للقوات المسلحة قيادة القوات المسلحة فى وقت العمليات ، بما يمكنها من الدفاع عن الدولة والمحافظة على سلامة أراضيها ومجالها الجوى ومياهاها الإقليمية ضد أى اعتداء خارجى ، وهو مسئول أمام رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء عن أعداد القوات المسلحة للقتال وتنظيمها وتدريبها وتسليحها وتطويرها .

#### مادة ( ٢٧٦ )

يدعو رئيس الجمهورية الجمعية الوطنية المصرية للإجتماع لإعلان الحرب بناء على إقتراح مجلس الأمن القومى ويجوز أن تكون تلك الجلسة سرية ، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة مجلسى الشيوخ والنواب بأغلبية ثلثى أعضاء كل منهما .  
إذا أعلنت الحرب يجوز لمجلس الوزراء إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين سلامة البلاد وحفظ الأمن والنظام ، وتعبئة كل إمكانيات الدولة البشرية والمادية وذلك فى شكل مراسيم يجب لنفاذها أن يقرها مجلس الوزراء وأن يصدرها رئيس الجمهورية .

### الباب الثانى عشر القوانين والمراسيم

#### مادة (٢٧٧)

يقصد بلفظ القانون القومى فى هذا الدستور كل تشريع يطبق فى نطاق الدولة متى أقره مجلسى الشيوخ والنواب نهائياً وتم التصديق عليه أما صراحة أو حكماً وأصدره رئيس الجمهورية على الوجه المبين فى هذا الدستور .

#### مادة (٢٧٨)

لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على مشروعات القوانين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها إليه بعد أقرارها من مجلسى الشيوخ والنواب ، فإذا إنقضى هذا الأجل دون أن يصدق عليها رئيس الجمهورية اعتبر ذلك فى حكم التصديق عليها ووجب إصدارها .

وإذا رد رئيس الجمهورية مشروع قانون في الميعاد المحدد وأقره المجلسين للمرة الثانية بأغلبية ثلثي أعضاء كل منهما إعتبر ذلك في حكم التصديق عليه ووجب إصداره

#### مادة (٢٧٩)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصديق عليها أما صراحة أو حكماً .

#### مادة (٢٨٠)

تتشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إصدارها ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

#### مادة (٢٨١)

لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما يقع قبل هذا التاريخ .

#### مادة (٢٨٢)

إذا حدث في ما بين أدوار انعقاد مجلس النواب أو في فترة حله ما يوجب الأسراع في إصدار قوانين لا تحتل التأخير ، يجوز لرئيس الجمهورية دعوة مجلسي الشيوخ والنواب لإجتماع غير عادي للنظر في مشروعات القوانين التي يقرر مجلس الوزراء كونها مستعجلة في مرسوم الإحالة ، ويجب البت في تلك القوانين قبل فض الدورة غير العادية .

#### مادة (٢٨٣)

يقصد بلفظ القوانين المحلية في هذا الدستور كل تشريع يطبق في نطاق إحدى الولايات متى أقرته الجمعية الوطنية للولاية نهائياً وصدق عليه مجلس الدولة ، أما صراحة أو حكماً وأصدره رئيس الجمهورية وذلك على الوجه المبين في هذا الدستور .

#### مادة (٢٨٤)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين المحلية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصديق عليها إما صراحة أو حكماً وتتشر في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إصدارها ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

## الباب الثالث عشر الإقتصاد الوطنى والمالية العامة للدولة

### مادة (٢٨٥)

يقوم الإقتصاد الوطنى على الأسس التالية :-

- (١) حرية النشاط الإقتصادى دون إحتكار أو إستغلال .
- (٢) حرية الإستثمار فى المشاريع العامة والخاصة وينظم القانون قواعد التطبيق .
- (٣) التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية
- (٤) التأمين والمصادرة العامة للأموال محظور .

### مادة (٢٨٦)

تقوم الدولة بتنظيم النشاط الإقتصادى بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى وعدالة توزيعه ، ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل .

### مادة (٢٨٧)

الملكية العامة هى ملكية الدولة ومصدر الرفاهية الإقتصادية للمواطنين ، وتشمل الموارد الطبيعية والبتروول والتعدين ومحطات الكهرباء والطاقة والسدود وشبكات الرى والطرق والكبارى وخطوط السكك الحديدية والبريد والأراضى الصحراوية والمهجورة .  
وتعمل الدولة على الحفاظ على تلك الموارد وضمان حسن إستثمارها لصالح الإقتصاد الوطنى ، وينظم القانون قواعد التطبيق وتكفل الدولة حماية الملكية العامة على الوجه المبين فى القانون .

### مادة (٢٨٨)

الملكية الخاصة مشروعة على أفراد ومشاركة وتشمل ملكية ادوات الإنتاج فى مجالات الصناعة والزراعة وإستصلاح الأراضى والسياحة والطيران والتجارة الخارجية والتأمين والمصارف والنقل والمواصلات والاتصالات والتجارة الداخلية والإنشاء والتعمير والإسكان ومشروعات الخدمات ذات النفع العام

#### مادة (٢٨٩)

تكفل الدولة حماية الملكية الخاصة على الوجه المبين فى القانون وحق التملك والأرث مكفول ، ولا يجوز نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة إلا بحكم قضائى ومقابل تعويض عادل ، و لا يجوز مصادرة الأموال أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائى .

#### مادة (٢٩٠)

الملكية التعاونية تحميها الدولة وترعاها وتكفل الدولة للجمعيات التعاونية الإدارة الذاتية وينظم القانون الضمانات اللازمة لقيام القطاع التعاونى بوظيفته الإجتماعية .

#### مادة (٢٩١)

إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغائها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من ادائها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الرسوم إلا فى حدود القانون .

#### مادة (٢٩٢)

ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها .

#### مادة (٢٩٣)

يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة وينظم ذلك القانون .

#### مادة (٢٩٤)

تعود حصيلة الضرائب غير المباشرة إلى خزانة الدولة وتقوم الدولة بتوزيع ثلث حصيلة تلك الضرائب على الولايات وتوزيع الثلث الآخر على المحافظات وذلك طبقاً لعدد سكان كل ولاية أو محافظة فى آخر تعداد رسمى للسكان .

#### مادة (٢٩٥)

تتكون الإيرادات العامة للدولة من الموارد التالية :-

- (١) الضرائب المباشرة التى تفرض بموجب قانون .
- (٢) حصة الدولة من الضرائب غير المباشرة
- (٣) الرسوم والعوائد التى تحصلها الدولة فى مقابل الخدمات التى تؤديها .
- (٤) العائد على خزانة الدولة من املاكها الثابتة والمنقولة .

#### مادة (٢٩٦)

تتكون الإيرادات العامة لكل ولاية من الموارد التالية :-

- (١) حصة الولاية من الضرائب غير المباشرة .
- (٢) الإعانات التي تقدمها الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للولاية .

(٣) الرسوم والعوائد التي تحصلها الولاية في مقابل الخدمات التي تؤديها .

- (٤) العائد على خزانة الولاية من أملاكها الثابتة والمنقولة .

#### مادة (٢٩٧)

تتكون الإيرادات العامة لكل محافظة من الموارد التالية :-

- (١) حصة المحافظة من الضرائب غير المباشرة .
- (٢) الأعانات التي تقدمها الولاية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للمحافظة .

(٣) الرسوم والعوائد التي تحصلها المحافظة في مقابل الخدمات التي تؤديها .

- (٤) العائد على خزانة المحافظة من أملاكها الثابتة والمنقولة .

(٥) الرسوم المحلية التي يفرضها المجلس المحلي بعد موافقة الجمعية الوطنية للولاية .

#### مادة (٢٩٨)

تعود حصيلة الضرائب على العقارات والأطيان والملاهي إلى خزانة المحافظة ، وتقوم المحافظة بتوزيع حصيلة تلك الضرائب على البلديات طبقاً لعدد سكان كل بلدية في آخر تعداد رسمي للسكان ويجوز للمجلس المحلي للمحافظة تقديم الأعانات إلى البلديات لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للبلدية

#### مادة (٢٩٩)

يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين أحوال العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك .

#### مادة (٣٠٠)

يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة .

#### مادة (٣٠١)

البنك المركزى المصرى هيئة إدارية مستقلة تتولى رسم السياسة النقدية والإئتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ويهدف البنك المركزى إلى تحقيق الإستقرار فى الأسعار ويضمن سلامة النظام المصرفى .

#### مادة (٣٠٢)

يعين رئيس الجمهورية محافظ البنك المركزى وأعضاء مجلس إدارة البنك بعد موافقة مجلسى الشيوخ والنواب ، ويقدم المحافظ إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلسى الشيوخ والنواب تقريراً سنوياً عن التطورات النقدية والإئتمانية فى مصر .

#### مادة (٣٠٣)

المجلس الإقتصادى هيئة استشارية مستقلة تختص بدراسة واقتراح السياسات العامة للإنتاج والتنمية الإقتصادية ودراسة المسائل الإقتصادية التى تحال إليه من السلطتين التشريعية والتنفيذية ويؤخذ رأى المجلس فى مشروعات القوانين الإقتصادية .

ويجوز للمجلس إقتراح السياسات العامة المتعلقة بزيادة الإنتاج وتدعيم الإقتصاد الوطنى فى مجالات الصناعة والبتترول والكهرباء ومصادر الطاقة والتعدين والزراعة وإستصلاح الأراضى والرى والنقل والمواصلات والتجارة الداخلية والخارجية والجهاز المصرفى والسياحة وغيرها من مصادر الإنتاج والتنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس .

#### مادة (٣٠٤)

يتألف المجلس الإقتصادى من عدد من الأعضاء يعين رئيس الجمهورية ثلثهم وتنتخب الجمعية الوطنية المصرية ثلثهم وتنتخب الغرف والهيئات التجارية والصناعية والسياحية والزراعية الثلث الآخر على النحو المبين بالقانون .

#### مادة (٣٠٥)

تسرى أحكام الموزانة العامة للدولة المنصوص عليها فى الدستور على الموزانة العامة للولايات والمحافظات والبلديات ، كما تسرى أحكام الحساب الختامى لميزانية الدولة على الحسابات الختامية لميزانية الولايات والمحافظات والبلديات ، وذلك على الوجه المبين بالقانون .



## الباب الرابع عشر المؤسسات الدينية

### مادة (٣٠٦)

الأزهر الشريف هيئة مستقلة تختص بحفظ الدين الإسلامى على أصول المستقرة ، وما أجمع عليه السلف ونشر الثقافة الإسلامية ويمارس رسالته الدينية بحرية فى مجالات الدعوة والاجتهاد والفتوى وحمل رسالة الإسلام إلى كل الشعوب .  
ويعتبر الأزهر الشريف فيما يختص بمباشرة حقوقه شخصية معنوية وفقاً للقانون العام .

### مادة (٣٠٧)

شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الراى فى كل ما يتصل بالشئون الإسلامية ويتولى رئاسة وتوجيه الأزهر الشريف والهيئات التابعة له .

وينتخب شيخ الأزهر بواسطة هيئة كبار العلماء بالاقتراع السرى لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة إنتخابه لمدد أخرى

### مادة (٣٠٨)

هيئة كبار العلماء هى الهيئة العليا للأزهر الشريف ويكون شيخ الأزهر رئيساً لها وتتكون من كبار علماء الدين الإسلامى ويحدد القانون عدد أعضائها والشروط اللازم توافرها فيهم وطريقة إختيارهم .

### مادة (٣٠٩)

تختص هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بما يلى :-

(١) مباشرة وظيفة الإجتهد الفقهى بياناً لأحكام الشريعة وتلبية لحاجات المسلمين .

(٢) استنباط الأحكام الشرعية من مصادر الشريعة الإسلامية وتبويب تلك الأحكام وإصدارها فى مجموعات شرعية .

(٣) الإفتاء فيما يطرحه عليها المسلمين من أسئلة فى شئون دينهم

(٤) أبداء الراى فى مدى مطابقة القوانين لأحكام الشريعة الإسلامية إذا ما طلبت منها ذلك المحكمة الدستورية العليا

#### مادة (٣١٠)

المجلس الأعلى للأزهر الشريف هيئة إستشارية مستقلة تتكون من عدد من الأعضاء يحدده القانون ،يعين ثلثهم شيخ الأزهر وينتخب الثلث بواسطة هيئة كبار العلماء وينتخب الثلث الآخر بواسطة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر ويحدد القانون والشروط الواجب توافرها فى أعضاء المجلس وطريقة إنتخابهم .

#### مادة (٣١١)

يؤخذ رأى المجلس الأعلى للأزهر الشريف فى مشروعات القوانين والمسائل الدينية التى تحال إليه من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية .

#### مادة (٣١٢)

الكنائس هيئات مستقلة تمارس رسالتها الدينية بحرية لخدمة الطوائف المسيحية فى مصر والعالم وتعتبر الكنائس فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاص معنوية وفقاً للقانون العام .  
ويقوم على الشئون الدينية لكل كنيسة مجمع مقدس من رجال الدين يتم إختيارهم حسب النظام الداخلى لكل كنيسة ، ويكون لكل كنيسة بطريرك ينتخب طبقاً للقواعد والإجراءات التى يحددها القانون .

#### مادة (٣١٣)

المجلس الأعلى للكنائس المصرية هيئة إستشارية مستقلة يتكون من عدد الأعضاء يمثلون الكنائس التالية :-

- (١) الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.
  - (٢) الكنيسة القبطية الكاثوليكية .
  - (٣) الكنيسة القبطية الإنجيلية .
  - (٤) مجموعة الكنائس الأرثوذكسية للروم والأرمن .
  - (٥) مجموعة الكنائس الكاثوليكية للروم والسريان والموارنة والكلدان والأرمن واللاتين .
  - (٦) مجموعة الكنائس الإنجيلية الأخرى .
- ويحدد القانون عدد الأعضاء الممثلين لكل كنسية وتختار كل كنسية ممثليها فى المجلس على النحو الوارد بالقانون وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً له ووكيلين .

#### مادة (٣١٤)

يؤخذ رأى المجلس الأعلى للكنائس المصرية فى مشروعات قوانين الأحوال الشخصية للطوائف المسيحية والمسائل الدينية التى تحال إليه من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية .

### الباب الخامس عشر النظام الانتخابى

#### مادة (٣١٥)

تتولى محاكم الاستئناف الإشراف على إدارة الانتخابات فى دائرة إختصاص كل منها بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين للإنتخاب .

#### مادة (٣١٦)

يتولى رئيس المحكمة إصدار القرارات اللازمة لندب رؤساء اللجان الانتخابية من بين أعضاء الهيئات القضائية ويتولى إعلان النتيجة النهائية للانتخابات .

#### مادة (٣١٧)

يكون لرؤساء اللجان الانتخابية السلطة المخولة لمأمور الضبط فيما يتعلق بالجرائم التى تقع فى مقر اللجنة الانتخابية .

#### مادة (٣١٨)

يختص القضاء الإدارى بالتحقيق فى الطعون المقدمة إلى المجالس النيابية ويجب الإنتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالة الطعن إلى المحاكم الإدارية ويجب عرض نتيجة التحقيق على المحكمة الدستورية العليا .

تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى صحة عضوية أعضاء المجالس النيابية ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار تصدره المحكمة ويكون قرارها نافذاً يوم صدوره .

#### مادة (٣١٩)

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجالس النيابية إلا إذا فقد أحد شروط العضوية أو أخل بواجبات عضويته ، وتختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى إسقاط العضوية ولايجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجالس النيابية إلا بقرار تصدره المحكمة ويكون قرارها نافذاً يوم صدوره .

#### مادة (٣٢٠)

يجوز لكل جماعة من المرشحين لها أهداف وبرامج مشتركة تعمل على تحقيقها عن طرق المشاركة في الانتخابات أن تشكل قائمة وأن تقدم إخطار إلى وزارة الداخلية يتضمن أسم القائمة وأسماء المرشحين بالقائمة ورمز القائمة والأهداف والبرامج التي تعمل القائمة على تحقيقها ، ويجب أن يوقع على الأخطار خمسين ناخب من الناخبين المقيمة أسمائهم بأحد جداول الانتخاب ومصدقاً على توقيعاتهم ويستثنى من ذلك الشرط قوائم الأحزاب القائمة ، ويحدد القانون قواعد توزيع المقاعد على القوائم .

#### مادة (٣٢١)

يدعو رئيس الجمهورية الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب والجمعيات الوطنية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات والمجالس البلدية وذلك قبل الموعد المحدد لأجراء الانتخابات بأربعين يوماً على الأقل.

#### مادة (٣٢٢)

ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية ورؤساء الولايات والمحافظين ورؤساء البلديات وذلك على الوجه المبين بالقانون

### الباب السادس عشر أحكام عامة للمجالس النيابية

#### مادة (٣٢٣)

يقصد بلفظ المجالس النيابية هذا الدستور مجلس الشيوخ ومجلس النواب والجمعيات الوطنية للولايات والمجالس المحلية للمحافظات والجمعيات الوطنية للطوائف الدينية .

#### مادة (٣٢٤)

لا يجوز الجمع بين عضوية المجالس النيابية وأية وظيفة من الوظائف العامة ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الخزانة العامة ويشمل ذلك كل موظف الدولة والولايات والمحافظات وجميع الجهات والهيئات والمؤسسات التابعة لكل منهم .

#### مادة (٣٢٥)

قبل أن يباشر أعضاء المجالس النيابية أعمالهم يؤدي كل منهم في جلسة علنية أمام المجلس اليمين التالية :-  
"أقسم بالله العظيم أن أرى مصالح الأمة رعاية كاملة وأن احافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضى الدولة وأن احترم الدستور والقانون وحقوق الإنسان".

#### مادة (٣٢٦)

لا يؤاخذ أعضاء المجالس النيابية بحال من الأحوال عما يبديون من افكار وآراء فى أداء أعمالهم داخل المجلس النيابى أو أحد لجانه .

#### مادة (٣٢٧)

لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة إتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو المجلس النيابى إلا بأذن سابق من المجلس ، وفى غير أدوار إنعقاد المجلس يتعين أخذ إذن اللجنة الدائمة للمجلس النيابى ويخطر المجلس عند أول إنعقاد له بما أتخذ من إجراء .

#### مادة (٣٢٨)

يستحق أعضاء المجالس النيابية مكافأة يحددها القانون وبديل إنتقال من مجال أقامتهم العادية إلى مقر المجلس ولا يجوز للوزراء الجمع بين هذا المكافأة أو المرتب .

#### مادة (٣٢٩)

يكون لكل مجلس نيابى لجنة دائمة تتكون من رئيس المجلس والوكلاء ورؤساء اللجان الدائمة بالإضافة إلى عشرون عضواً ينتخبهم كل مجلس من بين أعضائه بالإقتراع السرى ويتم تمثيل الجماعات السياسية فى هذه اللجنة تمثيلاً نسبياً .

يكون للمجلس النيابى أمين عام يعين بقرار من رئيس المجلس بعد موافقة اللجنة الدائمة للمجلس ، ويعاون الأمين العام عدد من الموظفين يتبعون مباشرة رئيس المجلس فى كل ما يتعلق بأداء واجباتهم .

#### مادة (٣٣٠)

حفظ النظام داخل المجلس النيابى من إختصاص رئيسه ولا يجوز لآى قوة نظامية دخول المجلس أو الاستقرار على مقربه منه إلا بناء على طلب كتابى من رئيسه بعد موافقة اللجنة الدائمة للمجلس .

#### مادة (٣٣١)

تتولى المجالس النيابية وضع لوائحها الداخلية وتصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس النيابي ، وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصات رئيس المجلس والوكلاء واللجنة الدائمة وقواعد وإجراءات المناقشات والتصويت في المجلس ولجانه ، والجزاءات التي توقع على عضو المجلس الذي يخالف النظام أو يتخلف عن حضور جلسات المجلس وبوجه عام كل ما يتعلق بالمجلس ولجانه وأعضائه .

#### مادة (٣٣٢)

تعد المجالس النيابية ميزانياتها السنوية في حدود الاعتماد المدرج لكل منها في ميزانية الدولة .

#### مادة (٣٣٣)

جلسات المجالس النيابية علنية ويجوز أن تكون الجلسة سرية إذا طلب ذلك رئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

#### مادة (٣٣٤)

لكل عضو من أعضاء المجالس النيابية الحق في الاستقالة ويقدم كتاب الاستقالة إلى رئيس المجلس التابع له ويقبل كل مجلس نيابي استقالة أعضائه .

#### مادة (٣٣٥)

لا يجوز لأحد أعضاء المجالس النيابية أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئاً من اموال الدولة أو الهيئات المحلية أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقاضيها عليه أو أن يبرم مع كل منها عقد أو صفقة ملتزماً أو مورد أو مقاولاً ، ويبطل بطلاناً مطلقاً كل تصرف يتم هلى خلاف ذلك وينظم القانون القومى قواعد التطبيق .

#### مادة (٣٣٦)

يمثل كل من الطائفة القبطية الأرثوذكسية والطائفة القبطية الكاثوليكية والطائفة القبطية الإنجيلية والطائفة اليهودية جمعية وطنية تختص بكل ما يهم الطائفة التي تمثلها ، وتتولى الرقابة على الأوقاف الخاصة بالطائفة ، ودراسة وإقترح ما تراه كفيلاً بدعم الوحدة الوطنية ، ويؤخذ رأى الجمعيات الوطنية للطوائف الدينية في المسائل التي تتعلق بالشئون الدينية ومشروعات القوانين التي تحال إليها من السلطتين التشريعية والتنفيذية .

#### مادة (٣٣٧)

ينتخب أعضاء الجمعية الوطنية لكل طائفة دينية بالإقتراع السرى عن طريق المواطنين ورجال الدين الذين ينتمون إلى تلك الطائفة وذلك على الوجه المبين فى القانون .

#### مادة (٣٣٨)

تنتخب الجمعية الوطنية لكل طائفة دينية رئيس الطائفة من بين أعضائها بالإقتراع السرى ، ويتولى رئيس الطائفة رئاسة الجمعية الوطنية للطائفة ويدعوها للإنعقاد ويدير مناقشاتها ويصدر قراراتها وذلك على الوجه المبين بالقانون .

### الباب السابع عشر أحكام عامة وانتقالية

#### مادة (٣٣٩)

مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية المصرية

#### مادة (٣٤٠)

العلم المصرى مستطيل أخضر بداخله هلال أبيض وثلاثة نجوم بيضاء .

#### مادة (٣٤١)

يحدد القانون شعار الدولة والأحكام الخاص به .

#### مادة (٣٤٢)

لكل من رئيس الجمهورية وثلاث أعضاء مجلس الشيوخ أو ثلاث أعضاء مجلس النواب أو ثلاث أعضاء الجمعيات الوطنية للولايات طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور . ويجب أن يذكر فى طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل . وفى جميع الأحوال يناقش مجلسى الشيوخ والنواب مبدأ التعديل ويصدر كل مجلس قرار فى شأنه بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الطلب أحد المجلسين لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضى سنة على هذا الرفض .

فإذا وافق المجلسين على مبدأ التعديل يناقش المجلسين بعد شهر من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها .

#### مادة (٣٤٣)

يكون تعديل الدستور بقانون دستوري يوافق عليه مجلسي الشيوخ والنواب بأغلبية ثلثي أعضاء كل منهما ، ويدعوا رئيس الجمهورية أعضاء المجالس النيابية للإجتماع بهيئة مؤتمر للتصديق على القانون الدستوري

#### مادة (٣٤٤)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين الدستورية بعد إقرارها من مجلسي الشيوخ والنواب والتصديق عليها طبقاً لأحكام الدستور وتعتبر نافذة من تاريخ التصديق عليها .



**بيان القوى الوطنية  
إلى رئيس الجمهورية  
حول الإصلاح الدستوري**



## بيان القوى الوطنية إلى رئيس الجمهورية حول الإصلاح الدستوري

إن ما يعاني منه شعب مصر من صعوبة تدبير سبل العيش الأساسي وإنعدام التناسب بين الدخل المحدودة لأبنائه والإرتفاع الرهيب للأسعار مع إنخفاض القوة الشرائية للجنية ، وتفشى البطالة بين شبابه وتدنى الخدمات العامة ، نتيجة لتدهور الإنتاج وإنتشار الرشوة والفساد ، والعجز عن إجتذاب الإستثمارات لتنمية الإقتصاد الوطنى ، وهروب رؤوس الأموال من البلاد وإعتمادنا فى توفير إحتياجاتنا على الدول الأجنبية رغم تأثيره على إستقلال إرادتنا ، مما ينذر بكوارث مروعة إن لم نبادر إلى علاج هذا الوضع المتردى عن طريق إصلاح نظام الحكم فى البلاد بإعتباره المفتاح للإصلاح الإقتصادى .

فقد وضع دستور السادات الجارى العمل به جميع سلطات الدولة فى يد حاكم فرد غير مسئول أمام ممثلى الشعب مصدر السلطات ، وأضعف المؤسسات الدستورية والمشاركة الشعبية ومكن السلطة الحاكمة من تزيف إرادة الأمة فى الإنتخابات العامة وحكم البلاد حكماً إرهابياً بموجب قانون الطوارئء ولن يتم إصلاح هذا النظام السياسى

المعيب إلا بتطبيق الديمقراطية الحقيقية ، وهو مطلب جماهيري لا  
ينفرد به شعب مصر وإنما هو تيار عالمي يسود العالم بأسره فى  
الوقت الحاضر من أسيا شرقاً إلى أمريكا اللاتينية غرباً مروراً  
بالأتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والدول الأفريقية .

ويتلخص هذا الإصلاح السياسى المطلوب فى وضع دستور جديد  
للبلاد يقوم على الأسس العشر التالية :-

أولاً : تقرير حقوق الإنسان المصرى والحريات العامة المقررة  
بالشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية بما يكفل الحفاظ على  
كرامة المواطن وعدم تعرضه للتعذيب ، ويضمن عدم تقييد  
حرية الشخصية أو دخول مسكنه أو إنتهاك سريه محادثاته  
التليفونية ومراسلاته إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة  
وتقرر حق المواطنين فى عقد الاجتماعات العامة وتنظيم  
المسيرات السلمية مما يقتضى إلغاء كافة القوانين المقيدة  
لهذه الحقوق والحريات أو المتعرضة معها ، وإعتبار  
الإعتداء عليها جريمة لا تسقط بمضى المدة ، ويجوز  
تحريك الدعوى العمومية بشأنها بالطريق المباشر ودون  
توقف على رفع الحصانة البرلمانية .

ثانياً : وضع الضوابط للحالات التى تجيز إعلان حالة الطوارئ  
بعبارات دقيقة وعلى سبيل الحصر مع تحديد حد أقصى  
لفترة إعلانها ولتجديدها بما لا يجيز فرضها دون مبرر قوى  
يستلزمها أو إطالة مدة إستمرارها بحيث تتحول إلى حالة  
دائمة وليست طارئة مما يخلق جواً من القلق ويقضى  
على الشعور بالإطمئنان والأمان ، وإلغاء المادة ٧٤ من  
الدستور التى تعطى لرئيس الجمهورية الحق فى إتخاذ  
تدابير إستثنائية فى حالة تعرض سلامة الوطن للخطر  
أكتفاء بإعلان حالة الطوارئ بالضوابط سالفه الذكر تفادياً  
لأساءة لإستخدامها كما حدث عندما أصدر الرئيس أنور  
السادات قراراته سبتمبر عام ١٩٨١

ثالثاً : النص على حرية تأسيس الأحزاب السياسية وممارسة  
نشاطها بعد إخطار الجهة المعنية دون توقف على موافقة  
أيه جهة من الجهات .

رابعاً : تقرير سلامة الانتخابات والإستفتاءات العامة وضمنان نزاهتها وحريتها وعدم تدخل السلطة العامة فيها ، وأن يتولى القضاء إجراءاتها بناء على قواعد قانونية تكفل إدراج كافة الناخبين الحائزين للشروط المطلوبة دون غيرهم فى جداول الإنتخاب ، وتتطلب توقيعهم بالإمضاء أو البصمة عند الإدلاء بأصواتهم تأكيداً لحضورهم شخصياً .

خامساً : الأخذ بنظام الحكم البرلمانى القائم على الفصل بين صلاحيات رئيس الجمهورية وبين إختصاصات السلطة التنفيذية التى تتولاها حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية وتكون مسئولة أمام ممثلى الشعب المنتخبين إنتخاباً حراً بحيث إذا سحبوا منها الثقة تعين عليها الاستقالة فوراً دون معوقات أو إجراءات

سادساً : تقرير حق مجلس الشعب فى تعديل ميزانية الدولة ، وإعطاء مجلس الشورى صلاحية التشريع والرقابة على أعمال الحكومة بالمشاركة مع مجلس الشعب وإلا يتعين إلغاه .

سابعاً : إنتخاب رئيس الجمهورية إنتخاباً عاماً مباشراً من بين أكثر من مرشح وتحدد فترة رئاسته بحيث لا تجدد إلا لفترة واحدة مع التخلّى عن صفته الحزبية ولا يمارس أى نشاط حزبى طوال مدة رئاسته كما تعاد هيئة كبار العلماء الملغاه وتتولى إختيار شيخ الأزهر من بين اعضائها ، وتقوم هيئات التدريس بالجامعات بإنتخاب رؤسائها ونوابهم وعمداء الكليات ، مع حظر إنتمائهم جميعاً للأحزاب السياسية .

ثامناً : تنقية القوانين المعمول بها من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية مع التأكيد على حقوق غير المسلمين وإنطباق شرائعهم فيما يتعلق بممارسة شعائرهم الدينية ، وتنظيم أحوالهم الشخصية ، وإختيار قياداتهم الروحية

تاسعاً : تأكيد الولاية العامة للقضاء بالفصل فى المنازعات والخصومات كافة بما فى ذلك الطعون فى صحة عضوية أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، وهو ما يؤدى إلى إلغاء جهاز المدعى العام الإشتراكى ومحاكم القيم وأمن الدولة ومحكمة الأحزاب والمحاكم العسكرية فى غير الجرائم الانضباطية داخل القوات المسلحة .

عاشراً : تقرير حرية إصدار الصحف وملكيته للمواطنين والأحزاب السياسية وغيرها من الأشخاص الاعتبارية ، وألغاء قانون سلطة الصحافة بما يتضمنه من إنشاء المجلس الأعلى للصحافة ، وتحقيق إستقلالية المؤسسات الصحفية التي يشرف عليها، وتوفير إستقلال الإذاعة والتليفزيون لضمان الحيادة والشمول فيما تبثه من أنباء ، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية فى مباشرة نشاطها .

وهذا الإصلاح الدستورى يقتضى إصدار دستور جديد يحل محل الدستور القائم ، وهو ما يؤدى بنا للمطالبة باسم شعب مصر بإنتخاب جمعية تأسيسية لوضع هذا الدستور الجديد على اساس المبادئ سالفة الذكر توطئه لطرحه فى أستفتاء عام على الأمة لإعتماده ، على أن يتم إنتخاب هذه الجمعية وفق قانون جديد لتنظيم ممارسة الحقوق السياسية يعطى الإختصاص بإجراء الإنتخابات للسلطة القضائية وينص على الضمانات الكفيلة بتحقيق حرية الإنتخابات وحيدتها على غرار مشروع القانون الذى تقدمت به إحزاب المعارضة إلى رئاسة الجمهورية فى ١٩ من يونيو عام ١٩٩٠ .

هذا وقد تولت نخبة من المتخصصين من رجال القانون والسياسة من ذوى الاتجاهات السياسية المتعددة وضع اقتراح بمشروع دستور بمراعاة المبادئ الواردة بهذا البيان لتكون بمثابة ورقة عمل يدور حولها الحوار داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية وفى الصحافة والجامعات وبين أهل الفكر والإختصاص لتكون حصيلة كل ذلك أمام الجمعية التأسيسية والمنتخبة عند إجتماعها على النحو المبين لأداء رسالتها التاريخية فى وضع دستور مصر الجديد .

لقد أن الأوان لشعب مصر أن يسترد حقه كاملاً فى الديمقراطية الصحيحة ، وأن ينعم بحريته فى إختيار ممثليه دون ضغط أو إرهاب أو تزوير ليعالج بنفسه الأزمت القائمة ويحل بمعرفته مشكلة داخلية كانت أم خارجية .

ندعو الله فى علاه أن يلهم رئيس الجمهورية السيد / محمد حسنى مبارك التوفيق فى الإستجابة لما وعد به شعب مصر من تحقيق التغيير الشامل الذى يطالب به حتى يتم الإصلاح المنشود فى جو من الوئام والأستقرار والأمان الذى يجب أن نحرص عليه فى الظروف الصعبة والدقيقة التى تجتازها منطقتنا والتى تقتضى توحيد الصفوف لمواجهه كافة التحديات.

وفى الثامن عشر من يونية عام ١٩٩١ وقع على البيان السابق كل من السادة :-

- (١) فؤاد سراج الدين - رئيس حزب الوفد الجديد
- (٢) إبراهيم شكرى - رئيس حزب العمل الإشتراكى
- (٣) خالد محى الدين - أمين عام حزب التجمع الوطنى التقدمى
- (٤) مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار الإشتراكيين
- (٥) أحمد الصباحى - رئيس حزب الأمة
- (٦) على الدين صالح - رئيس حزب مصر الفتاه الجديد
- (٧) حسن رجب - رئيس حزب الخضر المصرى
- (٨) محمد عبد المنعم ترك - رئيس الحزب الإتحادى الديمقراطى
- (٩) جمال الدين ربيع - رئيس حزب مصر العربى الإشتراكى
- (١٠) محمد حامد أبو النصر - المرشد العام للأخوان المسلمين

وقد أنابو عنهم المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل لتقديمه إلى السيد / محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية لدراسته بقصد وضعه موضع التنفيذ معرباً عن إستعدادهم للالتقاء به إذا شاء للتحادث فيما جاء به فى الموعد الذى يحدده .

وبعد عدة أيام من تقديمه بمقر رئاسة الجمهورية عقد الموقعون على البيان مؤتمراً صحفياً عالمياً بمقر حزب الوفد ظهر يوم الاثنين الثامن من يوليو عام ١٩٩١ أذاعوا فيه نص هذا البيان التاريخى





## المؤلف فى سطور

مواليد القاهرة عام ١٩٥٥ ، حاصل على دكتوراة الفلسفة فى الإقتصاد من أكاديمية السادات للعلوم الإدارية عام ٢٠٠١ ، وماجستير فى الإقتصاد والعلوم البيئية من جامعة عين شمس عام ١٩٩٦ ، ودبلوم العلوم البيئية من جامعة عين شمس عام ١٩٨٨ ، ودبلوم التنمية والتخطيط من جامعة الأزهر عام ١٩٨٢ ، وبكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ .

مدرس التمويل والإستثمار بكلية الإدارة والإقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

محاسب قانونى وخبير إقتصادى ، وزميل المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، وزميل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ورئيس مجلس إدارة مركز الدراسات والإستشارات الإقتصادية ، والمستشار المالى والإقتصادى لبعض الشركات العالمية والمحلية

## النشاط السياسى

- (١) أحد قيادات الحركة الطلابية المصرية ورئيس إتحاد الطلبة الأحرار بجامعة القاهرة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ .
- (٢) عضو مؤسس لحزب الأحرار عام ١٩٧٦ وعضو المجلس الدائم للحزب ووكيل الحزب بمحافظة الجيزة ووكيل اللجنة الإقتصادية وإستقال من الحزب عام ١٩٧٩ .
- (٣) عضو مؤسس لحزب الوفد الجديد عام ١٩٨٤ وعضو الهيئة الوفدية ونائب رئيس اللجنة الإقتصادية ومقرر لجنة الثقافة ومرشح الحزب لأنتخاب مجلس الشعب عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ وإستقالة من الحزب عام ٢٠٠٤ .
- (٤) عضو مؤسس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن .

## الكتب والبحوث الأخرى للمؤلف

للمؤلف العديد من الكتب والدراسات والبحوث فى مجالات العلوم السياسية والإقتصادية والإدارية ، وبصفة خاصة الإقتصاد الصناعى والإقتصاد الإدارى والتمويل والإستثمار والبنوك والأسواق المالية.

ومن أهم الكتب والبحوث الأخرى للمؤلف ما يلى :-

- (١) الآثار الإقتصادية والبيئية لصناعة الزيوت ومشتقاتها فى مصر - رسالة ماجستير- معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس عام ١٩٩٦ .
- (٢) التمويل المصرفى للتنمية الصناعية فى ظل سياسة التحرير الإقتصادى فى مصر- رسالة دكتوراه أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- عام ٢٠٠١
- (٣) الرقابة الدستورية على المالية العامة للدولة- سلسلة النداء الجديد- العدد رقم ٤- عام ٢٠٠١
- (٤) السياسات النقدية والمصرفية- دار النهضة العربية - ٢٠٠٣ .
- (٥) مستقبل الأمة المصرية- تحت الطبع
- (٦) الوفد وقضايا الإصلاح فى مصر تحت الطبع
- (٧) الإقتصاد المصرى فى مفترق الطرق (تحت الطبع )

# فهرس المحتويات



---

## فهرس المحتويات

---

مقدمة : ..... ٧

### الفصل الأول الدستور الحالى (الخطايا والعيوب )

مقدمة : ..... ١٥

المبحث الأول : طبيعة نظام الحكم فى الدستور الحالى ..... ٢٠

أولاً : الشعب مصدر السلطات ..... ٢١

ثانياً: النظام شبه النيابى ..... ٢٢

ثالثاً: النظام شبه الرئاسى ..... ٢٤

المبحث الثانى : تقوية السلطة التنفيذية فى الدستور الحالى ..... ٢٦

أولاً : طريقة إختيار رئيس الجمهورية ..... ٢٧

ثانياً: مدة رئيس الجمهورية ..... ٢٨

ثالثاً : مسئولية رئيس الجمهورية ..... ٢٨

رابعاً : إختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس الدولة ..... ٢٩

خامساً: إختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ..... ٣٠

سادساً: سلطات رئيس الجمهورية فى الظروف الإستثنائية ..... ٣٣

سابعاً: الإختصاصات المشتركة بين رئيس الجمهورية والحكومة ..... ٣٦

المبحث الثالث : إضعاف السلطة التشريعية فى الدستور الحالى ..... ٣٧

أولاً : الناخبون كعضو تشريعى ..... ٣٧

ثانياً: التشريع فى غيبة مجلس الشعب ..... ٣٨

٣٩	.....	ثالثاً: التشريع بتفويض من مجلس الشعب
٤٠	.....	رابعاً: الإختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية
٤٢	.....	خامساً: الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية
٤٣	.....	سادساً: تمثيل المصالح فى مجلس الشعب
٤٥	.....	سابعاً: الإختصاص المالى لمجلس الشعب
٤٦	.....	ثامناً : الجمع بين تمثيل الشعب وتولى الوظائف العامة
٤٦	.....	تاسعاً: إختصاصات مجلس الشورى

#### المبحث الرابع: العدوان على ولاية القضاء فى الدستور الحالى ٤٨

٤٩	.....	أولاً : إختصاصات المدعى العام الإشتراكى
٥٠	.....	ثانياً : إسهام الشعب فى إقامة العدالة
٥٢	.....	ثالثاً: الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح

#### المبحث الخامس: الإشتراكية الديمقراطية كفلسفة لنظام الحكم ٥٤

٥٦	.....	أولاً : النظام الإقتصادى للدولة
٥٧	.....	ثانياً: كيفية تنظيم الإقتصاد القومى
٥٨	.....	ثالثاً: سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج

### الفصل الثانى النظام الدستورى المصرى رؤية مستقبلية

٦٧	.....	مقدمة :
----	-------	---------

#### المبحث الأول : رؤية مستقبلية لتنظيم الدولة والمجتمع ٧٣

٧٣	.....	أولاً : هوية مصر
٧٣	.....	ثانياً: تطبيق الشريعة الإسلامية
٧٤	.....	ثالثاً: إستقلال المؤسسات الدينية

٧٦	رابعاً: الحقوق والحريات
٧٨	خامساً: تنظيم المجمع
٧٨	سادساً : تنظيم الإقتصاد

## المبحث الثاني: رؤية مستقبلية لنظام الحكم الديمقراطي ..... ٨٠

٨٢	أولاً: النظام النيابي
٨٣	ثانياً: النظام البرلماني

## المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتنظيم السلطة التشريعية ..... ٨٥

٨٥	أولاً : كيفية تكوين السلطة التشريعية
٨٧	ثانياً : التشريع في حالة الضرورة
٨٨	ثالثاً : الإختصاص التشريعي للبرلمان
٨٩	رابعاً: الإختصاص المالي للبرلمان
٩٠	خامساً : الإختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية
٩٢	سادساً : الرقابة على أعمال الحكومة
٩٣	سابعاً : السلطة المختصة بإعلان الأحكام العرفية

## المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لتنظيم السلطة التنفيذية ..... ٩٦

٩٦	أولاً : ثنائية الجهاز التنفيذي
٩٧	ثانياً: طريقة إختيار رئيس الجمهورية
٩٩	ثالثاً: إختصاصات يمارسها رئيس الجمهورية بمفرده
١٠٠	رابعاً: إختصاصات يمارسها رئيس الجمهورية بواسطة الوزراء
١٠٢	خامساً: مسئولية رئيس الجمهورية
١٠٢	سادساً : إختصاصات الحكومة
١٠٣	سابعاً : دور السلطة التنفيذية في سير العمل بالبرلمان
١٠٤	ثامناً : حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان
١٠٦	تاسعاً : سلطة تنفيذية الأحكام العرفية

## المبحث الخامس: رؤية مستقبلية لتنظيم السلطة القضائية ١٠٨

- ١٠٩ أولاً : الولاية الكاملة للقضاء بالفصل فى الخصومات .....
- ١٠٩ ثانياً: إستقلال القضاء و ضماناته .....
- ١١١ ثالثاً: أنواع القضاء وإختصاصاته .....
- ١١٢ رابعاً: المحكمة الدستورية العليا .....

## المبحث السادس: رؤية مستقبلية لتنظيم السلطات المحلية ١١٥

- ١١٦ أولاً : تقسيم أقليم الدولة إلى هيئات محلية مستقلة .....
- ١١٧ ثانياً : توزيع الإختصاصات بين الدولة والهيئات المحلية .....
- ١١٩ ثالثاً : تنظيم السلطات المحلية فى الولايات .....
- ١٢٠ رابعاً: تنظيم السلطات المحلية فى المحافظات .....
- ١٢٢ خامساً : الأستقلال المالى للسلطات المحلية .....
- ١٢٤ سادساً : الإشراف والرقابة على السلطات المحلية .....

### الفصل الثالث

### مشروع الدستور المقترح من المؤلف

- ١٣٣ مقدمة : .....
- ١٣٧ الباب الأول : تنظيم الدولة .....
- ١٣٩ الباب الثانى : تنظيم المجتمع .....
- ١٤٢ الباب الثالث: الحقوق والحريات .....
- ١٤٧ الباب الرابع: توزيع الإختصاصات .....
- ١٥١ الباب الخامس: السلطة التنفيذية .....
- ١٦٢ الباب السادس: السلطة التشريعية .....
- ١٧٠ الباب السابع: السلطة القضائية .....
- ١٧٦ الباب الثامن : السلطات المحلية فى الولايات .....
- ١٨١ الباب التاسع : تنظيم السلطات المحلية فى المحافظات .....
- ١٨٥ الباب العاشر : الإشراف والرقابة على السلطات المحلية .....



الباب الحادى عشر :	القوات المسلحة ومجلس الأمن القومى	١٨٩
الباب الثانى عشر :	القوانين والمراسيم	١٩١
الباب الثالث عشر :	الإقتصاد الوطنى	١٩٣
الباب الرابع عشر :	المؤسسات الدينية	١٧٩
الباب الخامس عشر :	النظام الإنتخابى	١٩٩
الباب السادس عشر :	أحكام عامة للمجالس النيابية	٢٠٠
الباب السابع عشر :	أحكام عامة وإنتقالية	٢٠٣

## الملاحق

بيان القوى الوطنية :	٢٠٩
المؤلف فى سطور :	٢١٩

رقم الإيداع
٢٠٠٥ / ٣٩٩٦
الترقيم الدولى I. S. B. N.
977-209-120-8

بحمد الله تعالى تم إنجاز هذا  
الكتاب فى يناير ٢٠٠٥  
وندعو الله العلى القدير أن يكون هذا  
الكتاب فى خدمة الطلاب والباحثين  
وقيادات الأحزاب السياسية ومؤسسات  
المجتمع المدنى .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



## هذا الكتاب

إن مصر اليوم بحاجة ملحة إلى عقد اجتماعي جديد وقواعد دستورية جديدة ،  
والأمة وحدها هي التي تملك الحق في وضع الدستور أو تعديله أو إلغاءه في حرية تامة  
واستقلال كامل، ولن يتم الإصلاح الدستوري إلا بتطبيق الديمقراطية وانتخاب جمعية  
تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

ويتضمن هذا الكتاب دراسة نقدية للدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ حيث مكن  
ذلك الدستور السلطة الحاكمة من إطلاق يدها في حكم البلاد، دون إقامة وزن لحقوق  
المواطنين وحررياتهم، كما عمد إلى تقوية السلطة التنفيذية وإضعاف السلطة  
التشريعية بالإضافة إلى العدوان على ولاية القضاء.

كما ثبت من الممارسة العملية أن هذا الدستور قد أدى إلى الكثير من الخطايا  
والعيوب التي أفسدت الأوضاع في البلاد، ولا سبيل لإصلاحها إلا بتغيير معظم أحكام  
هذا الدستور بحيث لا يجدى فيه التعديل لكثرة المواد الموجه لإعادة النظر فيها  
وللحاجة إلى إضافته العديد من المواد الأخرى.

ويهدف هذا الكتاب إلى طرح رؤية مستقبلية للنظام الدستوري المصري ومناقشة  
مشروع الدستور المقترح من المؤلف الذي يستهدف الصالح العام ليكون بمثابة ورقة عمل  
يدور حولها الحوار داخل الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية، ومؤسسات المجتمع  
المدني ليكون شهادة للتاريخ تبقى بين أيدي الحاضر والمستقبل لتقريب اليوم الذي تقوم  
فيه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب بوضع دستور جديد للبلاد.

إن صدور الدستور عن جمعية تأسيسية منتخبة يعتبر حكما قاطعا بنهاية  
الجمهورية الأولى، وبداية لعهد جديد في حياة الأمة المصرية هو العهد الدستوري،  
حيث يمكن تغيير الدستور دون ضرورة أن يكون ذلك مرتبطا بأي تغيير  
الحكم.

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0466648



الطبعة الثانية ٢٠٠٥

